الدولة الليبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الأكاديمية الليبية

مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية

قســــــــــم العلـــــــــوم السياسيـــــــــة

بحث مقدم

استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير في (العلوم السياسية)

بعنوان

موقف الأمم المتحدة من الحالة العراقية قبل وبعد الاحتلال الأمريكي (1990-2011م)

إعداد :

أحمد سالم خليفة أبو سبيحة

رقم القيد : 11334011

إشراف :

د. عبد المجيد خليفة الكوث

الفصل الدراسي خريف 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً ﴾

(سورة الأحزاب: الآية 72)

القرآن الكريم

الإهـــداء

أهدى هذه الرسالة إلى روح أمي الغالية رحمها الله تعالى واسكنها فسيح جناته .

كما أهدي هذه الرسالة إلى والدي رعاه الله . . وإلى كل إخوتي وأخواتي . .

إلى من تعجز الكلمات عن شكرها . . إلى من تجرعت كأس الشقاء مراً لتسقيني رحيق السعادة . .

التي ضحت بالكثير من أجل أن انجح. " أختي الغالية زينب "

وإلى كل الأقارب والأحباب والأصدقاء لهم جميعاً كل المحبة والاحترام. .

" الباحث "

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين الذي بعث فينا محمداً صلى الله عليه وسلم هادياً ومبشراً ونذيراً ، الحمد لله على جميع نعمه ظاهرها وباطنها ، فلك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك . .

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذ الفاضل/ د. عبد الجبار خليفة الكوث

الذي أشرف على هذه الرسالة ، وأسدى لي نصائحه القيمة

كما اشكر كل الأساتذة الإجلاء الذين كان لهم الفضل بعد الله عز وجل في جميع مراحلي الدراسة .

" الباحث "

قائمة المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
1	المقدمة	1
الفصل الأول: دوافع التدخل الأمريكي وموقف الأمم المتحدة من العراق		
2	تمهيد	9
3	المبحث الأول: دوافع ومقاصد التدخل الأمريكي في العراق	12
4	المطلب الأول: مبررات التدخل الأمريكي في العراق	13
5	أولاً: امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل	14
6	ثانياً: دعم النظام العراقي للتنظيمات الإرهابية " تنظيم القاعدة "	19
7	ثالثًا: تحرير العراق من نظام حكم استبدادي	21
8	المطلب الثاني: مقاصد و أهداف التدخل الأمريكي في العراق	23
9	أولاً: الأهداف المعلنة	25
10	ثانياً: الأهداف الغير المعلنة	27
11	المبحث الثاني: موقف الأمم المتحدة من الاعتداء على العراق قبل الاحتلال	29
12	المطلب الأول: الإعتداء على العراق وموقف الأمم المتحدة قبل الاحتلال	30
13	المطلب الثاني: قرارات الأمم المتحدة بشأن العراق	36
14	أولاً: القرارات الدولية اتجاه العراق قبل الاحتلال 2003	36
15	ثانياً : أثر القرارات الدولية على الدولة العراقية قبل الاحتلال	41
الفصل الثاني: موقف الأمم المتحدة من احتلال العراق ومدى مشروعيته		
16	المبحث الأول: مبررات التدخل ومدى مشروعية الاحتلال الأمريكي للعراق	47
17	المطلب الأول: تحليل القرار رقم (1441) في إطار مجلس الأمن الدولي	48
18	المطلب الثاني: ملاحظات حول القرار رقم (1441)	60

19	المبحث الثاني: أسانيد الولايات المتحدة الأمريكية ومدى انتهاكها للشرعية الدولية	65
ت	**الموضوع**	**رقم الصفحة**
20	المطلب الأول: أسانيد الولايات المتحدة وحلفائها المقدمة إلى الأمم المتحدة لتدخلها في العراق	69
21	المطلب الثاني: انتهاك قوات الاحتلال الأمريكي في العراق أحكام وقواعد القانون الدولي العام:	72
22	المبدأ الأول: عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية	73
23	المبدأ الثاني: الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس	74
24	المبدأ الثالث: شروط جواز استخدام القوة في العلاقات الدولية	74
25	المبدأ الرابع: حل المنازعات بالطرق السلمية	74
26	المبدأ الخامس: عدم تشكيل تحالف خارج الأمم المتحدة	75
27	المبدأ السادس: عدم التدخل في الشؤون الداخلية	75
28	المبدأ السابع: المساواة بين جميع الدول في المنظمة الدولية	75
29	المبدأ الثامن: عدم التدخل المباشر (العدوان) المسلح	76
الفصل الثالث: الأمم المتحدة وتداعيات الحرب على العراق		
30	المبحث الأول: تداعيات وآثار الاحتلال الأمريكي للعراق	79
31	المطلب الأول: القرار رقم (1483-2003م) والفوضى والانفلات السياسي والأمني	80
32	المطلب الثاني: إخلال التوازن الدولي	92
33	المبحث الثاني: موقف الأمم المتحدة من احتلال العراق	95
34	المطلب الأول: دور الأمم المتحدة بعد احتلال العراق عام (2003م)	96
35	المطلب الثاني: قرارات مجلس الأمن بخصوص إعادة إعمار العراق	101
خاتمة الدراسة : النتائج والتوصيات		
36	أولاً:ملخص الدراسة	109
37	ثانياً: نتائج الدراسة	111

38	ثالثاً: توصيات الدراسة	112
39	الملاحق	113

أولاً : المقدمة:

تطرح هذه الدراسة موضوع موقف الأمم المتحدة من الحالة العراقية قبل وبعد الاحتلال الأمريكي في الفترة الممتدة من (1990 – 2011 م) ، وهي الفترة التي شهدت تباين في المواقف الدولية تجاه الحالة العراقية ، وأيضاً على صعيد علاقات القوة في النظام الدولي ، ولقد كان من نتائج ذلك التحول في شكل النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى أحادي القطب تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، وتتحكم في الكثير من صياغاته ، وممارساته ، وخاصة في ظل الصياغة الأمريكية لمبادئ حفظ الأمن ، والسلم الدوليين في ظل النظام العالمي الجديد ، والسيطرة الأمريكية على المنظمة الدولية ، والمتمثلة في الأمم المتحدة ، فالأمم المتحدة تعتبر من أهم المنظمات الدولية التي عرفها المجتمع الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، فهي منظمة عالمية الاتجاه ، وعامة الأغراض ، بحيث إن نشاطاتها تغطي كافة المسائل السياسة ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، وخاصة في مسألة تحقيق الأمن ، والسلم الدوليين ، لأنه من أهم المسائل التي قامت الأمم المتحدة من اجله عام (1945م) [1] ، وذلك وفقاً للأسس والمبادئ التي حددها الميثاق في المادة الأولى والثانية ، والتي أسندت هذه المسألة إلى مجلس الأمن الدولي ، وهو الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة ، والتي حددها له الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في مسألة حفظ الأمن ، والسلم الدوليين ، ونتيجة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمة الدولية ، أدى ذلك إلى تهميش واختلاف موقفها في التعامل مع القضايا الدولية (الحالة العراقية) ، وظهر هذا واضحاً في استراتيجياتها القومية.

حيث إن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفاؤها اتجاه العراق لم تكن تتوقف على إخراج العراق من الكويت عام (1990م) فقط ، وإنما كانت تهدف إلى تحقيق مشروعها الإمبراطوري ، وهيمنة القطب الواحد ، حيث إن احتلال العراق للكويت في الثاني من أغسطس عام (1990م) ، والتي كان للولايات المتحدة الأمريكية دوراً رئيسياً في حشد تحالف دولي لإدانة العراق ، واستعمال القوة ضده ، من أجل إخراج القوات العراقية من الكويت باعتباره عمل غير مشروع يتعارض مع أحكام القانون الدولي العام ، ولهذا اصدر مجلس

1. www ,un.org.com

الأمن الدولي قراره رقم (660-1990) ، والذي أدان هذا العمل واجبرها على انسحاب قواتها فوراً من دولة الكويت ، وأن تلتزم بأحكام القانون الدولي العام.

إن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفاؤها في العراق واحتلاله عام (2003م) كان يشكل خرقاً لمبادئ القانون الدولي العام وخاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، حيث يعتبر هذا المبدأ أكثر حصانه في شرعية الأمم المتحدة ، والمبدأ الثاني الذي تم خرقه أيضاً هو عدم اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة لمعالجة النزاعات الدولية ذلك وفق ما تنص عليه المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ، حيث إن السلوك الأمريكي يبرهن على إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تهتم بهذه المبادئ القانونية ، فالهيمنة الأمريكية ليست جديدة على الأمم المتحدة فقد كان للولايات المتحدة دوراً فعلاً في تأسيس المنظمة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك من خلال قوتها الاقتصادية الهائلة التي لم تتأثر بالحروب المدمرة مقارنة بالدول الأخرى ، حيث إنها استغلت هذه القوة في سيطرتها على العالم وذلك لأن الولايات المتحدة هي المصدر الأساسي لفكرة المنظمة الدولية بعد الحرب العالمية الأولى عن طريق الرئيس الأمريكي الأسبق (ودرو ولسون) الذي صاغ أربعة عشر مبدأ ، والتي تشكل أساسا للمنظمة الدولية وهي عصبة الأمم ، وبعد انهيارها نتيجة قيام الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء المشاورات بشأن إنشاء منظمة دولية جديدة أطلقت عليها إسم (الأمم المتحدة) ، ولهذا تنطلق الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق ذاتي يقوم على أنها الدولة العظمى في العالم ، لذا لابد من أن ترتبط بأمن السلام العالمي ، إلا أنها تبقى دوما مستعدة ، وجاهزة للقتال في سبيل حماية مصالحها الحيوية في العالم ، ولهذا استخدمت الأمم المتحدة والعمل معها في وقف التحديات التي تواجهها على أنها تحديات تواجه الأمن ، والسلام العالمي ولقد ظهر هذا واضحاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام (2001م) ، والتي جاءت لدعم الإستراتيجية الأمريكية على الساحة الدولية ، والتي كانت فرصة لبناء إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ، حيث دعت إلى الحروب الوقائية ، أو الاستباقية ضد أي عمل إرهابي يستهدف الأمن القومي الأمريكي ، ومصالح حلفائها ، وتعمل هذه الإستراتيجية إلى اللجوء للأمم المتحدة ، وتسمح لها بدور فاعل في إصدار القرارات المطلوبة التي تتقدم بها الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفائها كمشروع إلى الأمم المتحدة ثم الانفراد بتطبيقها على نحو يؤكد انفرادها بالنظام العالمي مما يؤدي إلى ترك الأمم المتحدة شبه عاجزة على عدم

اتخاذ موقف حازم اتجاه العراق لكي تتقدم الولايات المتحدة الأمريكية لتوظف القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام العالمي ، وهذا السلام يعكس رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لا رؤية الأمم المتحدة ، وأحياناً قد تتطلب المصلحة الحيوية للولايات المتحدة في تهمش دور الأمم المتحدة بصورة مهينة مند البداية لأنها تعمل خارج إطار الشرعية الدولية والتي تعتبر انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، ولقد تأكد هذا في تدخلها المباشر ، والغير شرعي في العراق ، حيث لم تتحرك الأمم المتحدة في البداية في وقف هذا التدخل المباشر(العدوان) وعندما أعلنت الولايات المتحدة وقف عملياتها في العراق لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمم المتحدة من أجل كسب غطاء شرعي لها ، ووافقت الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن الدولي على هذا الطلب ، وأصدرت قرار رقم (1483) ، الذي عبر عن موقف الأمم المتحدة بأنها أصبحت مؤسسة من مؤسسات الأمن القومي الأمريكي ولهذا فإن التدخل الأجنبي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق (2003م) ، قد أحدث دوراً هامشياً للأمم المتحدة ، ومجلس الأمن الدولي ، والتي استندت فيها على معالجة الإرهاب ، ونزع أسلحة الدمار الشامل التي تزعم بأنها تهدد السلام العالمي ، والترويج بالديمقراطية ، وهذه المبررات التي استعانت بها في مخاطبة مجلس الأمن الدولي مستقبلاً ، ولهذا فإن الرؤية الأمريكية للأمم المتحدة ، واستناداً لسياستها في مجلس الأمن تسعى إلى تحقيق الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي الجديد ، حيث نجد إن الولايات المتحدة قدمت نفسها في الأمم المتحدة على أساس أنها كقائد عالمي (مجلس الأمن).

ولهذا فإن هذا الاحتلال الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفاؤها في العراق بعيد عن الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي العام ، فإن من الضروري التوقف على مدى شرعية التدخل الأجنبي في العراق ، وما موقف الأمم المتحدة من هذا الاحتلال؟

سوف تقوم هذه الدراسة بتحليل مبررات التدخل الأجنبي في العراق ، ومناقشتها ، ومعرفة الأسانيد للولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا ، وما موقف الأمم المتحدة من هذا التدخل الأجنبي في العراق ؟ وذلك من خلال النظر في أحكام القانون الدولي العام المتمثل في منظمة الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن الدولي ، ولهذا تَمَّ تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول ، حيث يتناول الفصل الأول دوافع ، ومبررات التدخل الأجنبي في العراق ، ويتناول الفصل الثاني موقف الأمم المتحدة من احتلال العراق ، ومدى مشروعيته ، أما الفصل الثالث فتناول

الأمم المتحدة ، وتداعيات الحرب على العراق ، وتناول الفصل الرابع نتائج وتوصيات وملاحق الدراسة.

ثانياً: مشكلة البحث:

إن احتلال العراق عام (2003م) ، يشكل سابقة في التاريخ السياسي المعاصر ، وتنذر بعودة عصور الاستعمار المباشر في ظل وجود الأمم المتحدة والعراق عضواً فاعلاً في هذه المنظمة دون أن تتحرك بشكل جدي لمنع هذا العدوان.

تشير مشكلة الدراسة جملة من التساؤلات أهمها :

1. ما موقف الأمم المتحدة من الاحتلال الأمريكي للعراق ؟
2. ما دور الدول الكبرى في القرارات الدولية اتجاه العراق وخاصة دور الولايات المتحدة الأمريكية ؟
3. لماذا وقفت الأمم المتحدة عاجزة على إنتهاك بعض الدول الكبرى لميثاقها المنشئ للمنظمة ؟
4. كيف حولت الأمم المتحدة هذا الإحتلال ليكون بأسمها تحث اسم قوات متعددة الجنسية من خلال قراراتها وخاصة القرار رقم (1483) ؟

ثالثاً: أهمية البحث:

يكتسب موضوع الدراسة أهمية علمية بالغة كونه يدرس موقف الأمم المتحدة من التدخل الأجنبي في العراق واحتلاله ، ومدى إنعكاسه على السيادة العراقية ، والشعب العراقي ، ومستقبل أعضاء الأمم المتحدة في مجمله ، ومن تمَّ احتلاله دون الرجوع إلى الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن الدولي على نحو يؤكد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، على قرارات الأمم المتحدة ، وتفسيرها بما يخدم مصالحهم القومية ، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

1ــ أهمية إثبات اختراق ، ومخالفة الولايات المتحدة الأمريكية لميثاق الأمم المتحدة في احتلالها للعراق .

2ــ أهمية إثبات المسؤولية الدولية المترتبة على جميع الأضرار التي لحقت بالدولة والشعب العراقي.

3ــ أهمية إثبات أثار وانعكاسات الاحتلال الأمريكي على السيادة العراقية، والبيئة الدولية.

رابعاً: أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى:

1. معرفة الدوافع والمبررات الأمريكية لاحتلال العراق.
2. التعرف على موقف الأمم المتحدة من حالة احتلال العراق.
3. التعرف على الآثار والانعكاسات التي خلفتها حالة احتلال العراق على القانون الدولي ، وعلى الوضع العراقي.

خامساً: فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها إنه نتيجة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على قرارات الأمم المتحدة ، وتوظيفها بما يخدم مصالحها القومية أدى ذلك إلى عدم اتخاذ الموقف الموحد ، والحازم في وقف التدخل الأجنبي في العراق2003م.

وهذا يعني إن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية متغير مستقل أدى إلى سلبية موقف الأمم المتحدة كمتغير تابع.

سادساً: تحديد المصطلحات:

1. **منظمة الأمم المتحدة:** وهي منظمة دولية تضم جميع الدول تحت مظلة واضحة وذلك من أجل إحلال السلم ، والأمن الدوليين. [1]
2. **الموقف:** ونقصد به ما صدر من الأمم المتحدة من أقوال ، وأفعال تجاه الحالة العراقية.
3. **التدخل الأجنبي :** وهي تعني التدخل المباشر لأكثر من دولة في الشؤون الداخلية لدولة معينة من أجل تحقيق هدف معين.
4. **الحالة العراقية :** ويقصد بها الوضع العراقي محل المشكل البحثي خلال فترة البحث.

---

1. صلاح الدين حسن السيسي ، النظم والمنظمات الإقليمية والدولية ، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2007 ، ص332 .

سابعًا: الدراسات السابقة:

ثَمّة مجموعة من الدراسات يتوجب الأمر الوقوف عليها ، وكل منها اقتربت من موضوع البحث بشكل ، أو بآخر ، ويمكن أن نستوضحها فيما يلي :

الدراسة الأولى: السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد أحداث سبتمبر 2001 **(طرابلس ـ أكاديمية الدراسات العليا ، 2008 ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية ، للطالب مفتاح الحسوني الجمل)** [1] ، والتي تناولت أهداف السياسة الأمريكية بعد أحداث سبتمبر ، وهي دراسة توصل فيها الباحث من خلالها إلى أن العامل القومي لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ، هو العامل الأساسي ، والمؤثر في طبيعة سياستها تجاه العراق ، ويؤكد أن العالم بعد 11 سبتمبر (2001) ، قد شهد ضعفاً دولياً متمثلاً في الأمم المتحدة فكانت هناك خسائر أَلَمّت بكيان الأمم المتحدة ، والتي من أهمها انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقرارات السياسية بعيدة عن الإدارة الدولية المتمثلة في منظمة الأمم المتحدة ، والتعامل معها من منظور حماية المصالح الأمريكية ، بغض النظر على الأساليب القانونية المستخدمة التي تستخدمها الولايات المتحدة في حماية مصالحه القومية دون أن تخضع للقيود الدولية .

الدراسة الثانية : دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين ـ في ظل الهيمنة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر (طرابلس ـ أكاديمية الدراسات العليا ـ 2008 ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية ، للطالب أشرف جمعة عبد الجليل عبد القادر) [2] ، والتي تناولت دور الأمم المتحدة في حفظ الأمن ، والسلم الدوليين في ظل هيمنة القطب الواحد على النظام الدولي ، حيث تناولت أيضاً تعريف النظام الدولي ، والظروف التي نشأت فيها منظمة الأمم المتحدة ، وأهدافها ، ومبادئها ، والمراحل التي مرت بها المنظمة والعوامل المؤثرة فيها .

وإن ما مَيّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ، هو إن الدراسات السابقة قد تناولت جوانب تحليلية لهيئة دور الأمم المتحدة في تحقيق الأمن ، والسلم الدوليين ، في حين سوف

---

1. مفتاح الحسوني الجمل ، السياسة الأمريكية تجاه العراق بعد أحداث سبتمبر 2001 ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2008.

2. أشرف جمعة عبد الجليل عبد القادر ، دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين ــ في ظل الهيمنة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2008.

تتركز هذه الدراسة في تحليل موقف الأمم المتحدة من التدخل الأمريكي في العراق ، واحتلاله في ظل السيطرة الولايات المتحدة ، وحلفاؤها على قرارات المنظمة ، وتفسيرها بما يخدم مصالحها ، وخير دليل على ذلك تفسير القرار (1441) ، الذي ينص على عودة المفتشين الدوليين ، وبدون شروط من الدولة العراقية لمدة 48 ساعة ، وإلا سوف تتعرض إلى (عواقب وخيمة) ، وهي التي فسرتها الولايات المتحدة الأمريكية ، بأنها تعني استخدام كافة القوة العسكرية ضد الدولة العراقية بأنها لم تلتزم بقرارات الأمم المتحدة ، في حين أن الأمم المتحدة أضفت الشرعية على الاحتلال وحولته بأسمها (تحث قوات متعددة الجنسية) من خلال العديد من القرارات ، وخاصة القرار (1483) دون اتخاذ موقف واضح تتخذ فيه إدانة التدخل المباشر والغير شرعي في العراق (2003م) ، بل إنها أضفت الشرعية عليه ، دون أي تعويض للدولة العراقية ، وشعبها ، ومن هنا برزت الإشكالية ، ما موقف الأمم المتحدة من الاحتلال الأمريكي للعراق ؟

ثامناً: منهجية البحث:

سيتم بالاستعانة بالمناهج والمداخل التالية في هذه الدراسة وهي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:**

وذلك لمساعدتي في تحليل والانتقال بين مستويات التحليل الجزئية والكلية من أجل التحقق من فرضيات الدراسة واختبارها

- **المنهج المقارن:**

وذلك لمقارنة وتوضيح ، موقف الأمم المتحدة قبل وبعد احتلال العراق.

- **المدخل التاريخي:**

ويستخدم في دراسة التطورات التاريخية المتزامنة مع الحالة العراقية (1990-2003م).

- **المدخل القانوني**

لتحليل قرارات الأمم المتحدة وتفحصها ومعرفة مدى قانونيتها اتجاه العراق .

تاسعاً: الإطار الزمني والمكاني للبحث:

الإطار الزمني لهذه الدراسة من عام (1990) ، وهو العام الذي شهد بداية التوتر بشأن الحالة العراقية حتى عام (2011) ، وهذه الفترة التي شهدت حدثين مهمين:

1. احتلال العراق عام (2003) 2. انسحاب القوات الأمريكية ، وحلفاؤها من العراق عام (2011) ، بموجب اتفاقية أمنية بين بغداد وواشنطن.

الفصـــل الأول

دوافع التدخل الأمريكي وموقف الأمم المتحدة في العراق

المبحث الأول: دوافع و مقاصد التدخل ا الأمريكي في العراق

المبحث الثاني: موقف الأمم المتحدة من الاعتداء على العراق قبل الاحتلال

تمهيد:

إن احتلال العراق للكويت في عام (1990م) يُعد أول تهديد للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، ولهذا رأت الولايات المتحدة الأمريكية إن دولة العراق تهدف إلى السيطرة على منطقة الخليج العربي ، والتي يوجد بها مخزون نفطي كبير ، مما يؤدي إلى إحكام سيطرتها على تحديد أسعار النفط ، وبالتالي يؤثر سلباً على الدول المتقدمة صناعياً ، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا ، وهذا يعتبر تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، مما دفع الولايات المتحدة ، وحلفاءها إلى القيام بائتلاف دولي يضم (32) دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، يهدف إلى إخراج القوات العراقية من الكويت بعد اجتياحه لها في أغسطس عام (1990م) ، والتي سميت بحرب تحرير الكويت وعملية عاصفة الصحراء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها باسم الدول المتحالفة مع الكويت ، وبعد الإعلان عن وقف العمليات العسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفائها في الحرب في الثامن والعشرين من فبراير (1991م). (1)

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية ، ظل بقاء النظام العراقي يثير قلقاً لدى دوائر المحافظين في الولايات المتحدة ، فعملوا جاهدين منذ ذلك الوقت على إبقاء العراق قضية ساخنة مرتبطة بمهددات الأمن القومي الأمريكي ، ومصلحته الحيوية في الشرق الأوسط ، وجاءت البداية عندما كتب (بول ولفووتز) نائب وزير لدفاع الأمريكي السابق (رونالد رامسفيلد) عام (1992م) ، في وثيقة يشير فيها إلى أن وقف حرب الخليج عام(1991م) كان سابقاً لأوانه ، وقد خَطَّطَ لتدخل عسكري في العراق ، لأن ذلك سيوفر مدخلاً للحصول على مواد خام مهمة ، وهي بالأساس نفط الخليج ، ودعا إلى القيام بهجمات استباقية ، وإقامة تحالفات مؤقتة ، ورأى أن الولايات المتحدة أن تتحرك بمفردها إذا تَعَذّر إقامة تلك التحالفات الدولية ، وذلك باعتباره تدخل غير

1. رايق سليم بريزات ، مشروع الشرق الأوسط الكبير ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الأردن ، 2013 ، ص118.

مشروع ويجب ردعه لأنه مخالف للقوانين والمواثيق الدولية ، وهذا يتفق فيما نصت عليه(المادة الثانية) من ميثاق الأمم المتحدة ، والتي تنص على " أن يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة ، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي ، أو الاستقلال السياسي لأية دولة ، أو على أي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين ، وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ، ولإزالتها وتقمع أعمال العدوان، وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم والقيام بالوسائل السلمية ، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم الدولي". [1]

غير أن تلك الوثيقة واجهت العديد من الانتقادات في تلك الفترة ، وأتهم واضعوها بالتطرف مما أدى بإدارة بوش " الأب " إلى التوقف عن إعدادها ، وذلك لأن قرارات الأمم المتحدة في ذلك الوقت أعطت الولايات المتحدة الحق في إنهاء الاحتلال العراقي للكويت فقط. [2]

غير أن هذه الأفكار عادت بالظهور مرة أخرى ، وبشكل صريح في الإستراتيجية الأمريكية وخاصة بعد تسلم بوش "الابن " مقاليد الحكم في الإدارة الأمريكية في يناير عام (2001م) ، بعد أن بدأت إدارة الرئيس السابق (بيل كلينتون) خلال العامين الأخيرين من عمرها قد استسلمت لفشلها في العراق ، بدأت إدارة بوش الابن بتوجيه الأنظار اتجاه العراق ، وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية خلال تلك الفترة من الأزمة العراقية ، كما وجدتها إدارة بوش " الابن " يرجع إلى فشل الجهود الأجنبية في إسقاط نظام الرئيس العراقي (صدام حسين) ، وعجز المعارضة عن أن تشكل تهديداً للنظام العراقي وان الضربات الأمريكية والبريطانية المتكررة على العراق ، أدت إلى تقوية النظام والتفاف قسم كبير من الشعب حوله ، وبالتالي نجح النظام العراقي في استغلال الموقف في المعركة الدعائية حول

---

1. محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، مصر ، 2004 ، ص136.

2. مصطفى أبو القاسم خشيم ، قضايا وأزمات دولية معاصرة ، منشورات الجامعة المفتوحة ، الطبعة الثانية ، طرابلس ، ليبيا ، 1997، ص259.

العقوبات المفروضة عليه ، مما أدى إلى أضعاف موقف الدول الصديقة لواشنطن وذهب بعض من هذه الدول إلى الانضمام إلى الأطراف المطالبة برفع الحصار عن العراق. [1]

وبهذا حاولت إدارة بوش الابن الجديدة التحرك ضد العراق ، وفرض العقوبات الذكية وحشد التأييد لسياستها الجديدة ، وقد جاء هذا التحرك الأمريكي خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي السابق (كولن باول) لمنطقة الشرق الأوسط في فبراير(2001م) ، والتي كشفت الخطوط الرئيسية لسياسة واشنطن الجديدة تجاه العراق وهي على النحو الآتي:

1ـ تقديم الدعم المالي للمعارضة العراقية.

2. مواصلة احتواء النظام العراقي ومنعه من إعادة بناء أو الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

3. العمل على إبقاء العقوبات المتشددة وزيادة تفعيلها في البيئة الدولية. [2]

ومن خلال هذه العوامل السياسية ، برزت مؤشرات تشير إلى أن واشنطن تستهدف العراق في المرحلة الثانية من حربها على ما تسميه الإرهاب ، وأخذت الولايات المتحدة تدرس سبل الإطاحة بالنظام العراقي تحت ذرائع متعددة منها أسلحة الدمار الشامل ، وعلاقته بالقاعدة. [3]

ولهذا فإن عملية البحث في مبررات التدخل ، ومدى مشروعيته ، يتطلب منا الوقوف على الإستراتيجية الأمريكية التي تسعى لتحقيقها من خلال تدخلها مع حلفائها في العراق ، ومن الناحية الأخرى يتطلب أيضاً منا الوقوف على موقف الأمم المتحدة من التدخل الأجنبي في العراق ، واحتلاله ومدى مشروعيته ، وذلك وفق المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بشأن الحالة العراقية ، وذلك باعتبارها الجهة الوحيدة التي يتوجب بها تطبيق قواعد القانون الدولي العام في البيئة الدولية.

---

1. خالد سعد السهلي ، حرب الخليج الثالثة (2003) وانعكاسها على دولة الكويت ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، لبنان ، 2012 ، ص18-19 .

2. رايق سليم بريزات ، مشروع الشرق الأوسط الكبير ، مرجع سبق ذكره ، ص20.

3. خالد سعد السهلي ، حرب الخليج الثالثة (2003م) ، مرجع سبق ذكره ، ص25.

وذلك من خلال مبحثين ، يدرس الأول دوافع ومقاصد التدخل الأمريكي في العراق ، ويناقش الثاني موقف الأمم المتحدة من الاعتداء على العراق قبل الاحتلال.

المبحث الأول: دوافع ومقاصد التدخل الأمريكي في العراق:

لقد أدرك الغرب منذ زمن بعيد أهمية الموقع الجغرافي للوطن العربي ، وخاصة الخليج العربي الذي تمتاز بموقع إستراتيجي هام ، فيه جميع الإمكانيات الاقتصادية الهائلة ، ولاسيما الثروة النفطية ، وكذلك البعد الحضاري ، ووجود الإسلام فيه يعد كطاقة روحية تشكل خطراً كبيراً على المصالح الأجنبية في الخليج العربي ، وهذا يتفق مع تصريح الرئيس الأمريكي السابق (جيمي كارتر) ، بوضوح على أنّ أي محاولة من أية قوة خارجية تسعى إلى السيطرة على منطقة الخليج ، سوف يعتبر تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية والبريطانية في المنطقة ، وسوف يتم مواجهتها بكافة الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية المسلحة بكافة أشكالها ، ولقد عرفت هذه الإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج بإستراتيجية (مبدأ كارتر) ، وعلى ضوء هذا التصريح المباشر اتجاه منطقة الخليج العربي باعتبارها المنطقة الغنية بالنفط برزت فكرة أهمية لتوكيل قوة عسكرية خاصة سميت باسم (قوات التدخل السريع) ، يسند إليها مهام التنفيذ ، وحماية المصالح الحيوية الأمريكية ، وحلفاءها في الخارج ، حيث بذلت جهوداً كبيرة لتحجيم الوطن العربي ، واحتواء جميع أقطاره ، والإبقاء على عنصر التجزئة فيه والعمل على تقسيمه وجعله هدفاً مستمراً في تنفيذ مخططاتها ، ومما ساعده على ذلك انهيار الإتحاد السوفيتي ، وانتهاء الحرب الباردة ، وتشتت القوة العربية في المنطقة ، وبالتالي فإن التدخل الأجنبي في العراق واحتلاله عام(2003م) ، التي أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الكبرى لمنطقة الخليج في سياستها الخارجية.[1]

ولهذا استندت هذه الدعاوي التي من أجلها سعت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا باستخدام القوة العسكرية والتدخل المباشر في العراق على جملة

---

1. مصطفى بكري وآخرون ، العراق ، المؤامرة ، الخيانة ، الاحتلال ، الأسبوع للصحافة والطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، شامبليون 2003م ، ص63.

من المبررات سعت من خلالها تبرير الهجمة الوحشية على العراق ، ومن ثم احتلاله دون الرجوع إلى الأمم المتحدة. [1]

المطلب الأول: مبررات التدخل الأمريكي في العراق:

تزعم الولايات المتحدة الأمريكية بأن العراق تمتلك أسلحة الدمار الشامل ، وسيؤثر ذلك على الأمن والاستقرار الدولي ، ويعتبر إشكالية في تحقيق الأمن الجماعي ، ، والذي سمته الولايات المتحدة الأمريكية (محور الشر) ، لكون امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل يعرض مصالحها في خطر دائم. [2]

وهذا ما زاد من الضغط المتواصل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا في إقناع الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن ، من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق ، وبهذا حيث قامت الولايات المتحدة بشرعنة قرارات الأمم المتحدة ، وتغييرها بما يوافق مصالحها الإستراتيجية في العراق ، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تدمير العراق واحتلاله ، رغم ثبوت تقرير من لجنة التفتيش والمراقبة من الأمم المتحدة على عدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق. [3]

إلا إن الرغبة الأمريكية في التدخل المباشر في العراق خلال فترة الاحتلال(2003م) ، يفسر إن هناك أهداف سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، للولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا ، في العراق ، مما أدى إلى إسقاط نظامها السياسي في التاسع من أبريل (2003م) ، وذلك باعتبارها قوة إقليمية ناشئة تهدد الأمن القومي الأمريكي ، والدول الغربية ، باعتبار إن جميع مصالحها الحيوية ، وخاصة النفط في الشرق الأوسط ، ولا سيما منطقة الخليج العربي في خطر إذا زادت قوة العراق العسكرية في تطوير أسلحة الدمار الشامل. [4]

---

1. محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق ، مرجع سبق ذكره ، ص 138.

2. جين سيمونز ، استهداف العراق ، العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية ، كتب وقرارات ، عرض وتحاليل د. نيفين مسعد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 298 ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، شارع الحمراء ، بيروت ، لبنان ، 2003 ، ص17-18.

3. جعفر ضياء جعفر وآخرون ، الاعتراف الأخير وحقيقة البرنامج النووي العراقي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2005 ، ص130 .

4. سامي المهنا ، العالم بعيون أمريكية ، الأوراق السرية للبيت الأبيض والبنتاجون ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2004 ، ص134.

ومن هنا جاءت الحجج والمبررات الدولية لدخول العراق واحتلاله والتي من أهمها:

- حجة نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق.
- حجة إيقاف عملية دعم النظام العراقي لشبكات الإرهاب الدولي أو تنظيم القاعدة.
- حجة تحرير العراق من حكم مستبد دكتاتوري.

أولاً: امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل:

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إضعاف القوة العسكرية للعراق ، خاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م) ، حيث أن هذه الحرب وفرت على الولايات المتحدة الأمريكية مخاطر التدخل العسكري في إيران ، باعتبارها قوة نووية تهدد المصالح الأمريكية في الخليج العربي ، ولهذا استغلت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ظروف هذه الحرب ، باعتبار كل من العراق وإيران قوة إقليمية تهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، مما يساعدها في تعزيز الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، حتى إن البعض ذهب إلى اتهام الولايات المتحدة الأمريكية تحريض العراق في دخوله حرب استنزاف مع إيران ، حيث كانت لها مصلحة في زعزعة نظام الحكم الإسلامي في إيران ، وفقدان العراق قوتها العسكرية في تلك الفترة ، لذلك عملت الولايات المتحدة لأمريكية وحلفائها في إطالة حرب استمرت ثماني سنوات ، بقصد استنزاف المقدرة العسكرية لكلتا الدولتين ، وذلك من خلال إمداد العراق بالسلاح والسماح لإسرائيل بإمداد إيران بالسلاح ، واستخدام كل طرق إضعاف الطرف الآخر ، ودون تمكين أي من الطرفين من الانتصار في الحرب وبعد انتهاء الحرب (1988م) وظهور العراق كقوة إقليمية في المنطقة ذات قدرات عسكرية ، وتكنولوجية ، تهدد المصالح الحيوية في المنطقة ، ولهذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تفكيك هذه القدرات العراقية ، وتدميرها في حرب الخليج الثانية ، ومن خلال الحظر الدولي

على العراق وإخضاعه للرقابة ، والتفتيش الدولي ، متواصل بحجة البحث عن أسلحة الدمار الشامل . [1]

وهكذا بدأت تتصاعد حدة اللهجة في معالجة الأزمة العراقية ، من كبار قادة الإدارة الأمريكية حيث أعلن نائب الرئيس الأمريكي (ديك تشيني) في مارس (2001م) ، عن سعى بغداد إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل ، وأوضح أن بلاده سوف تحاول إعادة تفعيل التحالف الذي حارب العراق في حرب الخليج الثانية عام (1990م) ، وأصر على أهمية إبقاء نظام العقوبات وتقويته وأن واشنطن سوف تعيد دراستها اتجاه العراق ومع وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام (2001م) ، شهدت اللهجة المتشددة ضد العراق منحى آخر ، فقد أحدثت تلك الهجمات تغيرات عميقة في إدراك الأمريكيين للعالم ، وأصبحت الولايات المتحدة أقل استعداداً للتسامح مع الاتجاهات الراديكالية المعادية للولايات المتحدة ، وعشية تلك الأحداث وبتأثير أمريكي أصدر مجلس الأمن القرار(1373) في الثامن والعشرين من سبتمبر من العام نفسه ، والذي بموجبه يحق للولايات المتحدة " اتخاذ كل الخطوات الضرورية ضد الدول التي تساند أو تدعم الإرهاب (في المفهوم الأمريكي) ، ولأن العراق في نظر واشنطن يمتلك أسلحة الدمار الشامل ، فإنه يمثل تهديداً للأمن الأمريكي من ناحية وخوفاً من وصول تلك الأسلحة إلى بعض الجماعات الإرهابية وبذلك يدخل العراق في دائرة ذلك القرار". [2]

وبعد ذلك جاءت إدارة الرئيس (بوش الابن) باعتبارها سياسة عدوانية تعبر عن هيمنة القطب الواحد دون مراعاة أعضاء الأمم المتحدة ، وأهدافها في المجتمع الدولي وقد تجسدت هذه السياسة خلال الأشهر الأولى لحكم (بوش الابن) وخاصة السياسة الأمريكية اتجاه الشرق الأوسط ، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية عن عزمها الشديد على حصار العراق وطرحت مشروع العقوبات المتشددة في مجلس الأمن ، وعندما جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، والتي استغلتها الإدارة الأمريكية

---

1. محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج ، مركز الأهرام ، 1992 ، ص124.

2. عمر الحسن وآخرون ، "سياسة التهديدات الأمريكية تجاه العراق قراءة في المبررات" ، مجلة شؤون الخليج ، المجلد (4) ، العدد (31) خريف 2002 ، ص94 ، www.gulfmagazine.com/section/category/ .

لبسط نفوذها على العالم ، حتى أعلن الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) في عام (2002م) ، إنه لن يدع الأنظمة الأخطر في العالم والتي بحوزتها أسلحة الدمار الشامل باعتبارها تشكل تهديداً للإدارة الأمريكية ، وحلفائها ، وأقر وزير الدفاع الأمريكي (رونالد رامسفيلد) إن الإرهابيين يمتلكون بلا شك أسلحة دمار شامل ، وعلينا الاعتراف بأن الشبكات الإرهابية تقيم علاقات قوية مع دول إرهابية تمتلك أسلحة دمار شامل ، ومن بينها العراق ومن المؤكد إنهم سوف يصلون إليها ، ويستخدمونها ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. [1]

ولهذا زعمت الولايات المتحدة ، وحليفتها بريطانيا ، إن دفعها إلى شن حرب ضد العراق من أجل نزع أسلحة الدمار الشامل ، وإنهاء النظام الحاكم فيه ، وفي خطاب وزير الخارجية الأمريكي(كولن باول) أمام مجلس الأمن الدولي ، إن الأدلة التي في حوزة واشنطن بالإضافة إلى مواصلة بغداد لعبة القط ، والفأر مع المفتشين ، تشير إلى إن العراق أصبح على طريق الحرب برغم مما أثبتته تقارير اللجنة الدولية للتفتيش ، ولجنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، من عدم وجود مثل هذه الأسلحة في العراق ، وهذا يتناقض مع ما ذكره (باول) في جلسة مجلس الأمن ، بأن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل ، وإن العراق لم يستخدم أي نوع من هذه الأسلحة طوال فترة الحرب ، وهذا يتفق بما صرح به قائد القوات الأمريكية ، والبريطانية الغازية من أنهم لم يجدوا في العراق أي نوع من أسلحة الدمار الشامل. [2]

ولقد تم تشكيل لجنة المراقبة والتفتيش على أسلحة الدمار الشامل في العراق عام (1991م) تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وقد حدد مجلس الأمن أسس تشكيلها ، بأن تكون طواعية ، وليست جغرافية ، كما هو الحال في كافة اللجان التابعة للأمم المتحدة ، أي إن العضو فيها يجب أن لا يتبع أي دولة ، وإن هدفه هو

---

1. سامي المهنا ، العالم بعيون أمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص135.

2. محمد سلامة النخال ، الحرب ضدا الإرهاب ، دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص64.

المصلحة العامة ، كخدمة المجتمع الدولي وليس المصلحة الخاصة ، التي تخدم مصلحة دولة معينة ، ولكن عند التطبيق الفعلي ، والعملي في أعمال لجنة التفتيش ، والتحقيق من أسلحة الدمار الشامل في العراق ، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا بشكل غير مباشر في تشكيل اللجنة ، وتنظيم عملها بما يخدم المصالح الأمريكية ، وحلفائها ، وهذا أثر على موضوعية ومصداقية عمل اللجنة ، وأصبحت أداة تنفيذ لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا ، وليست شرعية تخدم مصالح المجتمع الدولي المتمثلة في الأمم المتحدة ، وهذا يتعارض مع أهدافها ومبادئها ، وميثاقها ، الذي أنشئت من أجله ، وذلك لأن استخدام لجنة من لجان الأمم المتحدة في التجسس على دولة من الدول كاملة السيادة ، وذلك عند قيامها بمهمة دولية تخدم المصلحة العامة للأمم المتحدة وهي لجنة خاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية (اونسكوم) ، واتضح إنها تخدم لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا ، على الأرض العراقية. [1]

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي سربت إلى وسائل الإعلام والصحافة الأمريكية فضيحة التجسس (الأونسكوم) ، وذلك لأجل تحقيق أهداف سياسية ، وعسكرية ، تمهد لها الطريق في السيطرة على الدولة العراقية ، ومن أبرز هذه الأسباب التي تحاول الولايات المتحدة ، وحليفتها بريطانيا الوصول إليها هي:

1. إن هذه العملية تساهم في إضعاف الثقة ، والمصداقية للأمم المتحدة وتهميش أي دور لها في إدارة الأزمة بالوسائل الدبلوماسية السليمة ، الأمر الذي سهل على واشنطن استغلال الوقت ، والتحرك بحرية سياسياً ، وعسكرياً ، وأمنياً .

2. إن الكشف عن هذه المعلومات التجسسية (اونسكوم) ، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يساهم في رفض الحكومة العراقية لعودة اللجنة التفتيشية الدولية (اونسكوم) ، في تنفيذ مهامها كما يشجع بغداد على تصعيد توجهها اتجاه الأمم المتحدة ، وقراراتها اتجاه الدولة العراقية. [2]

---

1. عبد الله الحسن ، العالم بعد 11 سبتمبر وغز العراق ، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الرياض ، السعودية ، 2004 ، ص162-163.

2. محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج وادهم القوة والقهر ، مرجع سبق ذكره ، ص130.

وهذا ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفاؤها ، من تصعيد الأزمة العراقية من أجل توفير الوقت ، وتسهيل الحركة السياسية لتظهر بغداد من خلالها بمظهر الدولة الرافضة لتنفيذ القرارات ، والالتزامات الدولية.

3. إن هذه القضية والكشف عن المعلومات التجسسية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، اتجاه لجنة نزع السلاح الشامل (اونسكوم) اتجاه الحالة العراقية ، يعتبر بمثابة حرب نفسية اتجاه النظام العراقي ، والتي تشكل جزءاً من الحملة الهجومية الشاملة اتجاه بغداد. [1]

هناك بعض المصادر الأوروبية ترى إن الكشف عن أنشطة اونسكوم التجسسية ، المكلفة قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، في استنزاف الأجهزة الأمنية العراقية وخاصة تلك المتعلقة بأمن الرئيس العراقي (صدام حسين) ، يساهم في انعدام الثقة الأمنية على الصعيد الداخلي ، والأمني في بغداد ، وهذا ما تطمح إليه واشنطن من خلاله إضعاف الأجهزة الأمنية العراقية ، باعتبارها ركن أساسي من أركان الدولة التي يعتمد عليه النظام العراقي. [2]

حيث بداء تصاعد الخلافات من (1997-1998م) ، بين الدولة العراقية ، ولجنة التفتيش على أسلحة الدمار الشامل (اونسكوم) ، ومن ورائها الأمم المتحدة ، ظل العراق متمسك بالرفض ، وعدم التعاون مع المفتشين الدوليين إلى العراق ، وتم الاتفاق بعد تشاور الأمين العام للأمم المتحدة مع الرئيس التنفيذي للجنة (اونسكوم) ، ومدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تكوين فريقاً خاصاً من المراقبين ، وهكذا انهارت مهمة لجنة (اونسكوم) في العراق ، بانسحاب المفتشين الدوليين ، وتجميد عمليات التفتيش في العراق لفترة زمنية تمتد إلى أربعة سنوات ، وتم استئنافها في عام (2002م) بعد تصريح (بوش الابن) ، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في

---

1. محمد سلامة النخال ، الحرب ضد الإرهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص133.

2. عبد المنعم سعيد ، أمريكا والعالم ، الحرب الباردة وما بعدها ،نهضة مصر للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ، الإسكندرية ، مصر 2004 ، ص 292.

الثاني عشر من سبتمبر عام (2002م) ، قال إن نظام الرئيس العراقي (صدام حسين) خطير ويزداد خطورة ، وإنه إذا أستمر العراق في تحدي الأمم المتحدة ، فإنه لا مفر من التحرك بشكل منفرد اتجاه العراق ، من أجل حماية المصالح الأمريكية في الخليج العربي ، وهو يعني بذلك تقديم الحل العسكري ، على الحل السلمي ، الذي أنشأت الأمم المتحدة من أجله ، والذي كان من أول بنودها هو حل المنازعات الدولية بالطريقة السلمية. (1)

ثانياً: دعم النظام العراقي للتنظيمات الإرهابية " تنظيم القاعدة "

تعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001م) ، نقطة بداية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الإرهاب ، لإعادة ترتيب الخطة وصياغتها وتنفيذها لمصلحتها ، حيث استهدفت هذه طائرات مجمعي التجارة العالميين ومبنى البنتاجون ، وخلف هذا الهجوم أضرار كبيرة في المباني ، وسقوط العديد من الضحايا ، وقد تبنى هذا الهجوم تنظيم القاعدة ، ويتزعمه (أسامة بن لادن) ، ويتركز أفراده في أفغانستان ، لهذا أصطلح على تسميتهم من قبل دول العالم بالإرهابيين ، نتيجة أعمالهم المرهبة للبشر ومؤسساتهم الهامة والحيوية. (2)

وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الحادثة المريعة والمرهبة للعالم ، من أجل الحصول على تأييد ودعم سياستها في محاربة الإرهاب الدولي ، وحاولت السياسة الأمريكية كثيراً بقيادة (بوش الابن) ، على إيجاد صلة بين العراق ، وتنظيم القاعدة ، على إمكانية استهداف العراق في إطار الحرب على الإرهاب ، واعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية بأن العراق من الدول الراعية للإرهاب ، وقد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفائها ، بأن الأوضاع الداخلية في المجتمعات العربية ، وخاصة الإسلامية بما فيها منطقة الخليج العربي ، تفتقد الثقافة وممارسة الديمقراطية في مؤسساتها ، مما أدى إلى ظهور أفكار وتيارات متطرفة ، قد تستخدم

---

1. محمد صالح العادلي ، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد ، دار الفكر الجامعي الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص60-70.

2. محمد سلامة النخال ، الحرب ضد الإرهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص109.

العنف لنشر أفكارها في جميع المجتمعات العربية ، والغير العربية ، ومن وجهة نظر الإدارة الأمريكية ، بأن النظام العراقي سيئ وشرير ، ويزداد خطورة كلما تحالف مع القاعدة ، وإمداد النظام العراقي بأسلحة الدمار الشامل ، لتهديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفائها في منطقة الخليج العربي ، باعتبارها شريان الحياة لإمداد الطاقة إليها بالنفط والغاز. [1]

ولقد صرح وزير الدفاع الأمريكي (رونالد رامسفيلد) (أتهم العراق بأنه يحتفظ بعناصر من تنظيم القاعدة) وفي يوليو عام (2002م) ، جاءت بعض تصريحات العديد من المسؤولين الأمريكيين ، وتقارير الاستخبارات الأمريكية ، محاولة لتأييد العلاقة المزعومة بين تنظيم القاعدة والنظام السياسي العراقي استناداً للحجج التالية:

1. قيام النظام العراقي بقيادة (صدام حسين) بتمويل الجماعات الإسلامية المسلحة بالأموال ، والسلاح ، وتزعم الاستخبارات الأمريكية بأن هناك أموال عراقية تذهب إلى (أسامة بن لادن) الذي كان بدوره يقوم بإرسالها إلى الأماكن التي ترغب بغداد في تمويلها.

2. تقديم الاستخبارات العراقية مساعدات لوجستية لتنظيم القاعدة ، والتي من بينها صنع القنابل وتزوير أوراق الهوية المختلفة ، وكذلك توفير المواد اللازمة لها وتحديد الأماكن السرية وتأمينها.

ولكن كل هذه المحاولات الأمريكية لتورط العراق بالإرهاب قد فشلت ، وعادت الولايات المتحدة الأمريكية لتحريك ملف التفتيش على أسلحة الدمار الشامل ، على أساس إنه من غير المؤكد أن النظام العراقي لم يطور تلك الأسلحة منذ عام (1998م) عندما رفض عودة المفتشين الدوليين ، وأن هذه الأسلحة قد تصل إلى أيدي التنظيمات الإرهابية. [2]

---

1. جين سيمونز ، استهداف العراق ، العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ، ص56.

2. حسن حلاق ، قضايا ومشكلات العالم العربي ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2004 ، ص226.

3. استندت هذه الاتهامات على مزاعم إن (6) من منفذي هذه الاعتداءات ، ومن ضمنهم (محمد عطا) قد التقوا عدة مرات مع أفراد من المخابرات العراقية في إحدى الدول الأوروبية ، وإن هناك معسكراً لتنظيم القاعدة في منطقة (سلمان باك) جنوب العاصمة بغداد ، حيث استندت وكالة المخابرات الأمريكية على هذه المعلومات من أقوال عراقيين نزحوا إلى الغرب ، وكانوا منتمين إلى ما يسمى (حزب المؤتمر الوطني المعارض) بزعامة (أحمد الحلبي) ، وقد ظهرت فيما بعد أسماء محددة للمصادر التي تزعم أن وكالة المخابرات الأمريكية استعملتها في الجزم بهذه العلاقة ، ومن بين هذه الأسماء (عباس الجنابي) ، لاجئ سياسي عراقي يعيش في المملكة المتحدة ، كان معاوناً شخصياً لـ (عدي صدام حسين) الذي زعم أن هناك معسكراً لتدريب أعضاء منظمة القاعدة في منطقة (سلمان باك) قرب بغداد ، ولكن بعد سقوط بغداد تم اكتشاف أن المكان المذكور كان مجمعاً للفلسطينيين الساكنين في العراق. [1]

ثالثًا: تحرير العراق من نظام حكم استبدادي:

منذ انتهاء حرب الخليج الثانية عام (1991م) استمرت العلاقات المتوترة ، بين العراق من جهة ، والولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، والأمم المتحدة من جهة أخرى وبدأ ائتلاف القوى الدولية الذي اخرج الجيش العراقي من الكويت بالقوة ، ولم يكن من السهولة إصدار قرارات ضد العراق في مجلس الأمن بالإجماع ، كما كان الحال في عام (1991م) ، أثناء ولاية الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) استمرت الطائرات الأمريكية في مراقبتها لمنطقة حظر الطيران ، وأصدرت الإدارة الأمريكية في أكتوبر (1998م) (قانون تحرير العراق) الذي كان عبارة عن منح (97 مليون دولار) (لقوى المعارضة الديمقراطية العراقية) وكان (بيل كلينتون) متفقاً مع رئيس الوزراء البريطاني (توني بلير) بأن أي عملية عسكرية واسعة النطاق سوف تكون غير مبررة في تلك الظروف الدولية . [2]

---

1. امحمد رحومة يحي ، دوافع الحرب الأمريكية على العراق وتقويض الشرعية الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، منشورات الأكاديمية الليبية ، مدرسة الإستراتيجية والدولية ، قسم الدراسات الإقليمية ، 2013 ، ص138.

2. حسن حلاق ، قضايا ومشكلات العالم العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص140.

وفي نفس العام كتب مجموعة من الأمريكيين رسالة مفتوحة للرئيس السابق (بيل كلينتون) طالبته فيها باعتماد سياسة تفضي إلى إزاحة النظام العراقي ، حتى لو اقتضى الأمر أن تقوم الولايات المتحدة على ذلك العمل منفردة ، ولكن (كلينتون) لم ينفذ هذا المطلب ، واعتمد على سياسة إبقاء الحال على ما هو عليه (الحصار والقصف) ، الأمر الذي كان يعنى استمرار معاناة الشعب العراقي ، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر(2001م) ، أخذت الولايات المتحدة تدرس سبل الإطاحة بـــ (صدام) حسين تحت ذريعة أنه يشكل تهديداً إقليمياً ودولياً ، وسعيه لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ، ولقد أكد وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) أن الرئيس يدرس مجموعة خيارات لإرغام العراق على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة ، وأعلن أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس في شهر فبراير عام (2002م) ، إن تغيير نظام بغداد هو أمر ممكن للولايات المتحدة ، أن تقوم به بمفردها ، وأن الحكومة الأمريكية تأخذ بقانون تحرير العراق ، الذي أصدره الكونغرس في شهر أكتوبر عام (1998م) ، بطريقة حرفية أكثر مما كانت تفعل إدارة كلينتون ، هذا القانون يدعو إلى تغيير النظام الحاكم في العراق ، وسياسة الاحتواء من الداخل التي كانت متبعة في ظل الرئيس (كلينتون) ، قد أصبحت سياسة احتلال من الخارج في ظل الرئيس (جورج بوش)". [1]

وعند صعود الحزب الجمهوري الأمريكي للبيت الأبيض ، قامت وزارة الدفاع ، ووكالة المخابرات الأمريكية بدعم (احمد الحلبي) وحزبه (المؤتمر الوطني العراقي المعارض) ، وخاصة بعد أحداث سبتمبر ، وإدراج اسم العراق في (محور الشر) بدأت الجهود الدبلوماسية الأمريكية فقامت بالدعم العلني لبعض أطراف المعارضة العراقية في الخارج ، فساندت تأسيس (تجمع المؤتمر الوطني العراقي) عام(1992م) [*] الذي حصل على دعم سياسي ومادي من الإدارة الأمريكية ، ليكون القاعدة السياسية الداخلية التي تدعم تطبيق نموذج الديمقراطية ، ولهذا رأت واشنطن إن العراق محكوم بقائد ديكتاتوري ، وله طموحات غير محدودة للتوسع الإقليمي في منطقة الخليج ، وقد تم التركيز على هدف إقامة الديمقراطية ، وإسقاط

1. العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية ، كتب وقرارات ، عرض وتحاليل د. نيفين مسعد ، ص129– 130.

النظام الدكتاتوري ، بعد أن تبين صعوبة تأكيد مزاعم الإدارة الأمريكية بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ، وإن له علاقة مع التنظيم الإرهابي "القاعدة". [1]

المطلب الثاني: مقاصد و أهداف التدخل الأمريكي في العراق:

تعد منطقة الخليج العربي من أهم مناطق العالم حيوية بعد اكتشاف النفط بها ، والذي أصبح شريان الحياة بكل جوانبها ، وبذلك تطلعت الدول الصناعية الغربية الكبرى ، إلى لعب دور المهيمن على الخليج ، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا ، في تنفيذ مشروع وتخطيط الشرق الأوسط الجديد ، وبالتالي خلق إدعاءات ، ومبررات تخدم مصالحها الإستراتيجية في منطقة الخليج العربي ، بتوجيه ضربات وقائية لمواجهة التهديدات المحتملة من دول منافسة للسياسة الأمريكية في العالم ، ولهذا هناك أسس عامة تقوم عليها الإستراتيجية الأمريكية ، والدول المتحالفة معها اتجاه منطقة الخليج العربي ، وخاصة اتجاه الدولة العراقية ، من اجل الوصول إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول:

العمل على إبقاء السيطرة الأمريكية على العالم ، و التحكم في الثروات والشعوب وذلك لأنها هي الدولة الأقوى و الأكثر ثروة في جميع المجالات.

الهدف الثاني:

فرض (النموذج الليبرالي) الرأسمالية الليبرالية على العالم ، والسعي إلى تفكيك الدول القومية بهدف منعها من التحول الى دول تدافع عن مصالحها القومية والسياسية والاقتصادية والعسكرية كما حدث في يوغسلافيا في بداية تسعينيات القرن الماضي ، حيث جرى تقسيمها على ست دول وأقاليم ، والعمل على تطبيق هذه التجربة على العراق ، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. [2]

---

1. سعدون المشهداني، ، الإسلام السياسي بين الخوارج والمنطقة الخضراء، دار ورد، عمان 2009 ، ص360.

(*) المؤتمر الوطني العراقي الموحد كيان سياسي انبثق عن مؤتمر فينا (16-19) حزيران 1992 واجتماع المعارضة العراقية المنعقد في (صلاح الدين – شقلاوة) العراق في (22-27) أيلول 1992 ويضم في صفوفه قوى وأحزاباً ومنظمات سياسية عراقية إضافة الى عدد من الشخصيات المستقلة وأصحاب الكفاءات العلمية والأدبية.
http://www.inciraq.com/index.php?id=69161

2. رايق سليم بريزات ، مشروع الشرق الأوسط الكبير ، مرجع سبق ذكره ، ص33-34.

الهدف الثالث:

المساهمة في إعادة بناء الأجهزة الأمنية لدول منطقة الشرق الأوسط ، لكي تمد الاستخبارات الأمريكية بكل ما يتوفر من معلومات تحاول من خلالها بسط الولايات المتحدة هيمنتها العسكرية على العالم. [1]

وتطبيقاً لهذه الاستراتيجيات ، عَملَت الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفاءها على استدراج العراق ، ووفرت له بعض الظروف لاجتياح الكويت ، حتى تأتي أمريكا بأساطيلها وقواتها إلى المنطقة ، ويكون تواجدها شرعي أمام القانون الدولي ، والمجتمع الدولي ، لكي تبسط نفوذها في منطقة الخليج العربي. [2]

إن السياسة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، تتركز على إنهاء الدول التي ترعى الإرهاب ، وذلك لأن الحرب على العراق تشكل المدخل إلى حرب صِدَام الحضارات ، ولعب (ديك تشيني) نائب الرئيس الأمريكي ، و(رامسفيلد) وزير الدفاع ونائبه (ولفوويتس) و(مجلس سياسة الدفاع) في أغسطس (2001م) ، للقيام بالتخطيط الاستراتيجي الأمريكي العالمي دوراً سياسياً في الحرب على العراق ، حيث عين (رامسفيلد) الإسرائيلي الأمريكي (ريتشارد بيري) ، رئيساً له ، ومهيمن على مجلس المحافظين في معهد (هوفر) ، وكان جميع الأعضاء يؤيدون شن الحرب على العراق ، حيث عبروا إن عملية بدء التخطيط لضرب العراق ، هو تعبير عن الرغبة الأمريكية من عدم خضوع المنطقة كليا للإدارة الأمريكية ، والمراد منه إرسال رسالة إلى الأطراف الأخرى المعارضة للمشروع الأمريكي ، وحماية أمن إسرائيل ، ودعمها ، وتبرير سياستها ، وتوفير التغطية الدبلوماسية لكل ما تقوم به هو الوجه الآخر للمصالح القومية الأمريكية". [3]

وإن رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في دخول حرب مع الدولة العراقية ، باعتبار إنها تمتلك القوة الشاملة في كافة المجالات ، مما يتيح لها أن تقوم بقيادة العالم سياسياً وعسكرياً ، وتكنولوجياً ، واقتصادياً بشكل منفرد ، وقطع الطريق على القوى المؤهلة لتشكيل قوة عالمية ، وعلى الدول العربية التي تمتلك مخزوناً نووياً

---

1. حسن حلاق ، قضايا ومشكلات العالم العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص215.

2. محمود احمد إبراهيم ، الحرب الأمريكية على العراق حرب الخليج الثالثة: الاستراتيجيات العسكرية ودلالات الصمود العراقي ، .digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220739

3. احمد، محمد، الغزو الأمريكي ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد 113 ، 2003 ، ص16.

وخاصة الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي ، وتضامنها مع باكستان النووية ، وإيران في المنظور الأمريكي هي الصين ، الهند ، واليابان ، وروسيا ، وأوروبا ، لكل من هذه القوة نقاط قوة وضعف ، حيث تعتقد أمريكا إن أوروبا هي من تمتلك القوة الآن ، لكنها عملت خط توازن يحفظ التحالف الأوروبي في سياق الأطلسي ، والناتو ، ويمنع الوحدة الأوروبية التي تتجاوز هذا الخط ، أكثر ما يثير قلق أمريكا هو المحور الفرنسي ، الألماني ، التي تسعى الدول الأوربية للالتحاق به ، وروسيا ، ويجري هناك تحالف مع الصين ، التي تعتبر أقوى اقتصاد ، ومد مستقبلي ، وتبلور التضامن الإسلامي مع وجود دولة تسعى لامتلاك السلاح النووي. [1]

ولهذا أصرت الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا ، في التدخل المباشر على العراق تطبيقاً لمبدأ الضربات الوقائية ، والتي تعني التعامل المسبق مع التهديدات التي تواجه مصالحها الحيوية وإجهاضها قبل أن تمس مصالحها الحيوية في المنطقة ، حيث إن السياسة الخارجية الأمريكية ، تتميز بالتباين بين الأهداف المعلنة ، والأهداف الحقيقية ، التي تسعى لتحقيقها على الصعيد الدولي ، وغالباً ما تقوم بالتغطية على الأهداف الحقيقية ، ويمثل التباين بين جانبي الأهداف، المعلنة والغير معلنة. [2]

ولهذا سوف أتطرق في هذا المطلب إلى دراسة هذه الأهداف المعلنة ، وغير المعلنة في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا ، في التدخل المباشر في العراق.

أولاً: الأهداف المعلنة:

قامت الولايات المتحدة ، وحلفاءها في الحرب بريطانيا ، واسبانيا ، بالترويج للكثرة من المبررات ، كتمهيد لغزو العراق ، محاولة منها لإقناع الرأي العام الأمريكي ، والدولي الرافض لاستخدام القوة ضد العراق ، وكذلك السعي لأخذ موافقة بعض الدول ، دائمة العضوية في مجلس الأمن ، خاصة روسيا ، والصين التي رفضت اللجوء للحرب كوسيلة وحيدة لحل الخلافات بين الأمم المتحدة ،

---

1. أبو غربية ، عثمان ، الإستراتيجية الأمريكية والحرب على العراق وحقيقة الأهداف الأمريكية ، www.alarabnews.com .
2. سعيد للاوندي ، وفاة الأمم المتحدة ، نهضة مصر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2004 ، ص114.

والعراق بسبب المواقف السلبية المتباينة ، والتي بـــرزت خـــلال تنفيـــذ قـــرارات مجلـــس الأمن المتعلقة بالغزو العراقي للكويت. [1]

يضاف إلى ذلك البحث عن شرعية دولية تُعد احد الأسباب الرئيسية التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها من الحجج ، والمبررات التي أعلنتها لشن الحرب على العراق ، بهدف كسب الرأي العام الأمريكي ، والرأي العام العالمي ، لصالح خيار استخدام القوة المسلحة ضد الدولة العراقية، وبناء على ذلك ركزت السياسة الأمريكية ، تجاه العراق خلال الفترة التي سبقت التدخل في العراق على جملة من الذرائع ، التي يتعاطف معها الرأي العام العالمي ، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، كالإرهاب ، وأسلحة الدمار الشامل ، وتحقيق الديمقراطية ، وهنا نشير إلى أهم تلك الحجج التي يتحدث عنها كبار المسؤولين الأمريكيين ، والتي كان يجري تداولها بشكل يومي قبل التدخل المباشر في العراق ، وذلك عن طريق وسائل الإعلام التي تـــشرف علـــيها الإدارة الأمريكـــية بـــشكل مباشر ، وغيـــر مباشر ، وعلى المستويين الوطني ، والعالمي. [2]

ومن أهم تلك الأهداف التي روجتها القوات الأجنبية ، للعـــالم مـــن أجـــل تـــدخلها فـــي العراق هي:

1. محاربة الإرهـــاب الـــدولي ، وقطـــع الصـــلة بـــين النظـــام العراقـــي ، والتنظيمـــات الإرهابية.

2. تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل ، وإسقاط نظام الحكـــم فيـــه ، باعتبـــاره يهـــدد الأمن والسلم الدوليين ، حيث إن لـــم يمتثـــل لقـــرارات الأمـــم المتحـــدة ، وأســـتمر فـــي امتلاك وتطوير أسلحة الدمار الشامل.

3. تحرير العراق مـــن النظـــام الـــدكتاتوري ، الـــذي أنتهـــك حقـــوق الإنســـان ، وقتـــل مواطنيه بالغازات السامة والتي استخدمها في حربه ضد إيران.

4. تبني وسعي الولايات المتحدة الأمريكيـــة ، وحليفتهـــا بريطانيـــا ، لحركـــة الإصـــلاح السياسي ، والديمقراطي في العراق ، والسعي إلى إقامـــة نظـــام جديـــد ، وجعلـــه نموذجـــاً

---

1. الغزو الأمريكي ، شؤون عربية ، ص17.

2. مصطفى بكري ، العراق المؤامرة الخيانة ، الاحتلال ، مرجع سبق ذكره ، ص81.

ديمقراطياً في الشرق الأوسط ، مما يساعد في نشر الديمقراطية في منطقة الخليج العربي ، والعراق خاصة ، والعالم العربي بصفة عامة. [1]

ثانياً: الأهداف الغير المعلنة:

إن الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003م) ، يفسر تلك الأهداف السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وخاصة بعد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا على العراق ، وإسقاط نظامها السياسي في التاسع من أبريل عام (2003م) ، وذلك باعتبارها قوة إقليمية ناشئة ، ومن أهم تلك الأهداف هي:

1. تأمين وضمان إسرائيل ، وإزالة أي مصدر يهدد أمنها ، وبدا هذا واضحاً في تصريح وزير الدفاع الأمريكي (رونالد رامسفيلد) ، خلال زيارته لبغداد ، حيث قال : (بأن الخطة العسكرية التي نفذتها قوات التحالف ، نجحت في حرمان النظام العراقي من استخدام صواريخ سكود ضد جيرانه) ، وهذا يتضح من خلال تصريحه بقصد إسرائيل ، التي سبق وأن ضربت بـــ (39) صاروخاً منها عام (1991م) ، ولهذا فإن أمن إسرائيل هو أحد الأهداف الرئيسية الإستراتيجية الأمريكية.

2. إسقاط النظام العراقي ، وتسليم السلطة لنظام سياسي جديد ، يكون امتداد للأنظمة الغربية ودفعه إلى الاعتراف بإسرائيل ، وضمان إمداد النفط ، والغاز بأسعار معقولة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا ، باعتبارها من الدول المتقدمة في الصناعة. [2]

3. السيطرة على النفط العراقي ، باعتباره ثاني احتياطي نفطي في العالم ، والذي يبلغ حجمه حوالي 1120 مليار برميل ، وتأمين مصادره ، و استمرار تدفق النفط العراقي ، والعربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا ، بأسعار منخفضة ، ويحد من قوة (منظمة أوبك) للنفط ، مع إمكانية استخدام النفط كإحدى آليات السيطرة ، والتمكن من التحكم في العالم. [3]

---

1. محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق ، مرجع سبق ذكره ، ص290 -298.
2. سعيد للاوندي ، وفاة الأمم المتحدة ، مرجع سبق ذكره ، ص113-115.
3. حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2000 ، ص316.

4. إعادة رسم خريطة الخليج العربي ، وفقاً للمصالح الأمريكية ، وتأكيد الهيمنة الأمريكية على المنطقة ، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، وذلك نتيجة لانهيار الإتحاد السوفيتي (1991م) ، وجدث نخب السياسة الأمريكية ، وحلفائها أمام مهمة صنع اعتناق رؤية جديدة للنظام العالمي الجديد ، تتركز فيه الإستراتيجية الأمريكية على إستراتيجية القوة الوحيدة في العالم ، لتحقيق حلم الإمبراطورية الأمريكية التي تسود العالم دون منازع ، ودون اعتبار للشرعية الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة ، وذلك باعتبار إن الولايات المتحدة الأمريكية ذات قوة شاملة في كافة المجالات السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، والأمنية. [1]

5ــ تفكيك العراق ، من خلال احتلاله ، وإسقاط نظامه السياسي ، ونشر الفوضى الشاملة فيه ، الأمر الذي ينهي العراق كدولة موحدة ذات سياسة ، وما ينتج عن ذلك من تهميش الدور المحوري للعراق في الشرق الأوسط. [2]

وبدأت إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ، لتشمل التوجه في سياساتها الأمنية نحو تدمير المنظمات الإرهابية ذات الامتدادات العالمية ، ومواجهة قياداتها ، ومراكز التحكم ، والقيادة والمعلومات لديها ، ودعمها المادي وقنوات تمويلها في الدول الداعمة لها لشل قدرتها ، وقدرة الإرهابيين على التخطيط للعمليات الإرهابية من أجل الدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفائها في الداخل والخارج ، حيث ادعى الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) في السادس والعشرين من سبتمبر عام (2002م) ، بوجود أدلة تفيد بأن العراق ، وتنظيم القاعدة يتشاركان في عدو واحد ، وهو الولايات المتحدة الأمريكية ، مما يسبب عدم الاستقرار في العالم ، وهذا يتعارض مع أهداف منظمة الأمم المتحدة في تحقيق السلم ، والأمن الدوليين ، وإن النظر نحو العراق ومحاولات الاستخبارات الأمريكية ، والبريطانية ، وإداراتهما لإيجاد مبرر لها لدخول العراق ، واحتلاله على أساس تورط نظام الحكم فيه بعلاقة مع تنظيم القاعدة ، وقيام العراق بتسليح تنظيم القاعدة بأسلحة الدمار الشامل جاء مخالفاً للواقع حيث إن (أسامة بن لادن) رئيس تنظيم القاعدة أصولي متطرف يقف مع الزعماء العلمانيين ، في حين أن الرئيس العراقي (صدام حسين) ، ونظام حكمه على علاقة

---

1. رايق سليم بريزات ، مشروع الشرق الأوسط الكبير ، مرجع سبق ذكره ، ص43.

2. خالد سعد السهلي ، حرب الخليج الثالثة (2003) وانعكاسها على دولة الكويت ، مرجع سبق ذكره ، ص36.

غير صديقة مع الحركات الأصولية بشكل متواصل ، حيث أن (بن لادن) قد وصف الرئيس (صدام حسين) بالكافر المرتد نتيجة لاحتلاله للكويت عام (1990م) ، ودعواته للإطاحة بنظام الرئيس العراقي ونظام حكمه. [1]

المبحث الثاني: موقف الأمم المتحدة من الاعتداء على العراق قبل الاحتلال:

إن طبيعة التدخل الغير مشروع في شن حروب عدوانية ، وذلك باستخدام كافة وسائل القهر والقوة العسكرية ، من أجل تحقيق أكبر قدر من المصالح القومية في مواجهة ، ومنافسة الدول الأخرى ، بقصد توسع نفوذها السياسي ، والاقتصادي ، وخاصة في ظل هيمنة نظام القطب الواحد ، الذي بدوره يسعى إلى تحقيق المصالح الحيوية للدولة العظمى ، قد أفسح مجالاً واسعاً أمام الفوضى الدولية ، والذي بدوره ولدت المقاومة ، والممانعة ضد جيوش ، وسياسات القوى الدولية المتحكمة بمصير القرار المشروع في دولة العراق كاملة السيادة ، وباعتبارها أحد أعضاء الأمم المتحدة ، فما حدث في العراق هو تدخل غير مشروع من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا ، والذي عبر عن الفشل الدولي في منع التدخل الغير مشروع ، من أجل تغيير نظامه السياسي ، وتحطيم دولة بكافة مؤسساتها الأمنية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وتعريض شعبها إلى انتهاكات ، وكوارث مستمرة ضد العراق ، وشعبها ، ومن ثَّم الصورة ، لإضفاء الشرعية لما قامت به الدولتان أمريكيا ، وبريطانيا ، باعتبارهما قوة محتلة لدولة العراق ، ومن ثَّم إلى قوة متعددة الجنسية وبقرارات دولية. [2]

ولهذا سوف نتناول في هذا المبحث موقف الأمم المتحدة من الاعتداء على العراق قبل الاحتلال(2003م) ، وذلك من خلال المطالب التالية: [3]

---

1. أبو غربية، عثمان ، الإستراتيجية الأمريكية والحرب على العراق وحقيقة الأهداف الأمريكية ، http://www.alarabnews.com/

2. محمود صالح العادلي ، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، مصر 2002 ، ص62.

3. باسم كريم سويدان الجنابي ، مجلس الأمن والحرب على العراق عام 2003 ، نهضة مصر، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2008 ، ص83.

المطلب الأول: الاعتداء على العراق وموقف الأمم المتحدة قبل الاحتلال:

سارعت الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا إلى القيام بسلسلة من الضربات الوقائية ضد العراق ، حيث زعمت إن النظام العراقي يمتلك أسلحة دمار شامل ، وإن هذه الأسلحة يستخدمها النظام العراقي ، ويدعم بها التنظيمات الإرهابية التي تهدد المصالح الحيوية الغربية ، والأمن القومي الأمريكي ، وحلفائها ، وإن هذه التبريرات التي لا تتفق مع القانون الدولي الذي يعد هذه الأعمال أعمال عدوانية وفقاً للقواعد القانونية المعتمد عليها من قبل الأمم المتحدة .

حيث إن هذا التوجه الجديد في الإستراتيجية الأمريكية في ظل إدارة (بوش الابن) ، يقوم على مجموعة من المقومات الأساسية وهي:

– المحافظة على نظام القطب الواحد ، وذلك من خلال المحافظة على تفوقها العسكري ، ومنع الآخرين من بناء قوة مضادة لها.

– تحديد جديد للإخطار العالمية ، وكيفية مواجهتها بعد هجمات 11سبتمبر.

– زوال إستراتيجية الردع ، وظهور إستراتيجية الهجوم الوقائي.

– إعادة تعريف مفهوم السيادة الوطنية ، وذلك من خلال ملاحقة الإرهابيين ، والدول التي تحميهم.

– التقليل من أهمية القواعد والمعاهدات الدولية ، والشراكات الأمنية ، وهذا يتفق مع تصريح وزير الدفاع الأمريكي (رامسفيلد) ، الذي قال : " إن المهمة هي التي تحدد التحالف وليس التحالف هو الذي يحدد المهمة " ، وقبل بدء الحملة العسكرية ضد العراق حاولت الولايات المتحدة ، وبريطانيا الحصول على قرار دولي لهذه الحملة العسكرية من خلال الأمم المتحدة ، إلا إن هذه الحملة العسكرية أحدثت أثار سلبية على الوضع الدولي ، وهي الممارسة الأولى التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق إستراتيجياتها ، وذلك من خلال القيام بالضربات الاستباقية في حالة وجود خطر يهدد المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الخليج العربي. [1]

---

1. نوار، إبراهيم ، الحرب الأمريكية على العراق ، تحليل شامل ، الأهرام الرقمي ،1-4-2003 .digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220733

– إعطاء قيمة قليلة للاستقرار العالمي ، وذلك لحاجة الولايات المتحدة لذلك ، والاستعداد لترتيبات أمنية جديدة.

وفي هذا المجال عرض وزير الدفاع الأمريكي السابق (رامسفيلد) في جلسة مجلس الأمن القومي الأمريكي بتاريخ الرابع عشر من سبتمبر عام (2001م) ، قائلاً : (أننا كلما رفعنا الميكروسكوب فوق سطح الماء وأدرنا النظر عرض البحر حولنا لن نجد هدفاً أنسب لنا من وضع رؤية جديدة للعراق) كما ذكر (رامسفيلد) وهي:

1. هناك ذريعة مشروعة لحرب العراق ، تتمثل في أسلحة الدمار الشامل التي يملكها ذلك البلد ، ويمكن أن تصل إلى الإرهابيين الذين يشكلون خطراً على المصالح الحيوية وعلى الأمن القومي الأمريكي .

2. إن العراق في قلب المنطقة الحيوية للمصالح الأمريكية (الموقع ، النفط ، أمن إسرائيل) ، وبالتالي فلابد من السيطرة عليها وحمايتها من أية أخطار محدقة بها.[1]

3. إن العراق منهك ومعزول يسهل الاستفراد به ، وإسقاط نظامه ، وذلك نظراً لكثرة الحروب التي كان طرفاً فيها ، ابتداء من حرب الخليج الأولى ، والثانية (1980 ، 1990) ، وتتوالى البقية. [2]

وسوف نعرض فيما يلي أهم هذه الأعمال العدوانية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ، على العراق وهي:

1. بتاريخ السابع عشر من يناير عام (1993م) ، قصفت البوارج الأمريكية الموجودة في الخليج العربي (المجمع الصناعي) في الزعفرانية ، قرب بغداد ، بحجة أن هذا المجمع له إنارة مثل المنشئة النووية.

2. بتاريخ الحادي عشر من مارس عام (1994م) ، قصفت القوات الأمريكية بمجموعة من الصواريخ من بوارجها في الخليج العربي ، اتجاه العراق ، بحجة إن المخابرات العراقية في تلك الفترة كانت مشاركة في خطة اغتيال الرئيس الأمريكي عند زيارته للكويت.

---

1. حسين حافظ وهيب،، الولايات المتحدة والإستراتيجية احتواء العراق ، http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=60532 .

2. محمد حسنين هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق ، مرجع سبق ذكره ، ص234.

3. وجه السيد (مسعود البرزاني) رسالة إلى الرئيس العراقي (صدام حسين) بتاريخ الثاني والعشرون من أغسطس عام (1996م) ، بين فيها إن منطقة أربيل تتعرض لعدوان مشترك من مجموعة (الطالبان وإيران) ، وقررت الحكومة العراقية تقديم الإسناد والمعونة العسكرية إلى (البرزاني) ، وكان رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية في ضرب العراق بالصواريخ يوم الثالث من سبتمبر عام(1996م) ، وأكدت فيه بعد ذلك توسيع منطقة الحظر الجوي في الجنوب التي حددتها عام (1992م) من خط 32 إلى خط العرض 33 شمالاً ، ابتداءً من الرابع من سبتمبر (1996م) ، ويترتب على ذلك قيام العراق بخرق هذه المنطقة.

4. (1998م) ، عملية ثعلب الصحراء ، وهي عملية عسكرية جوية قامت بها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق في عهد الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون) ، وبدأت في السادس عشر من ديسمبر (1998م) ، واستمرت لمدة أربعة أيام من نفس السنة (1998م) ، وذلك بحجة عدم تعاون العراق مع مفتشي وكالة الطاقة الدرية بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل العراقية.

5. خلال سنة (1999م) ، تعرضت بغداد إلى قصف جوي من الطائرات الأمريكية ، والبريطانية ، وأُطْلِقت صفارات الإنذار ، ودوت أصوات المدفعية المضادة للطائرات ، وخلال نفس السنة قصفت الولايات المتحدة الأمريكية ، والقوة المتحالفة معها المنشآت النفطية في العراق وقد صرح وزير الدفاع الأمريكي بأن ذلك لم يكن متعمداً ، وإن قصف المنشآت النفطية كان سبباً في تعطيل ضخ النفط العراقي إلى تركيا.

6. بتاريخ السادس عشر من فبراير عام (2001م) ، تعرضت بغداد لغارة جوية على تمام الساعة الثامنة مساءً ، حيث أطلقت صفارات الإنذار معلنة بداية الحرب ، وأعلن وزير الدفاع الأمريكي بأن الطائرات الأمريكية البريطانية ، قد قصفت مواقع الصواريخ المضادة للطائرات في جنوب بغداد ، وخارج إطار خطة فرض حظر الطيران ، وأعلن الرئيس الأمريكي (بوش الابن) ، بعدها إنها كانت عملية روتينية.

وقد مرت هذه العمليات الإجرامية على دولة العراق ، دون أن ينظر مجلس الأمن الدولي في ظروفها ، وأسبابها ، ومن المسؤول عنها ، وبالرغم من إرسال

العراق مذكرات إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، ورئيس مجلس الأمن ، وطلب منه اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف العدوان الأمريكي البريطاني على العراق ، وعلى الأمم المتحدة القيام بدورها في حفظ السلم ، والأمن الدوليين ، رداً على أعمال العدوان المسلح على سيادة العراق ، وفي أجوائه ، وتحت غطاء فرض منطقة الحظر الجوي ، حيث إن هذا التقصير من قبل الأمم المتحدة في وقف هذا العدوان نتيجة للبيئة السياسية الدولية المتحكمة في صنع قراراته ، لأن هذه الأعمال الإجرامية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية تتعارض مع قواعد ، ومبادئ القانون الدولي ، والمواثيق الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة ومجلس أمنها . [1]

وعند صدور قرار (1441/2002م) ، أعلنت كل من روسيا ، والصين ، وفرنسا ، وهم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، إن القرار لا يعطي الصلاحية باستعمال القوة والتدخل المباشر في العراق ، ولكن كانت الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا مصممتان على استهداف العراق عسكرياً ، حيث إن الموقف الأمريكي كان نفس الموقف الفرنسي ، والروسي ، والصيني في عدم استعمال القوة في العراق ، وسرعان ما تغير موقفها اتجاه العراق ، وإنها غير متحمسة كثيراً بالحصول على إجماع دولي ، وإن لجوءها إلى الأمم المتحدة كانت محاولة لكسب الشرعية الدولية للتدخل المباشر في العراق ، على غرار حرب الخليج الثانية (1990م) ، عندما حصلت الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفائها بالإجماع في ردع التدخل العراقي في الكويت ، ولكن نتيجة للمتغيرات البيئية الدولية في المجتمع الدولي لم تتحصل على تأييد بالإجماع لغرض التدخل في العراق ، وبعد ذلك جاء الرد العراقي عن طريق وزير الخارجية السابق الدكتور (ناجي صبري) ، حيث وجه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ الثالث والعشرين من نوفمبر (2002م) ، تعليقاً على القرار (1441/ سنة (2002م) ، إن تعامل الحكومة العراقية مع قرار مجلس الأمن رقم (1441) ، وعلى الرغم ما يتضمنه القرار من سوء نية ، أود أن اثبت في ملاحظتي حول ما ورد في القرار من إدعاءات ، وإجراءات تتعارض مع القانون الدولي ، وفي المقابل نجد أن الدولة العراقية تحترم هذه القواعد القانونية التي تنص على نزح

1. خالد سعد السهلي ، حرب الخليج الثالثة (2003) ، وانعكاسها على دولة الكويت ، مرجع سبق ذكره ، ص44-45.

السلاح الشامل ، وإن الدولة العراقية موقعة على معظم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تنص على نزع السلاح وتخفيض درجة التسلح ، والرقابة على السلاح.

وسوف نوضح تحليل شامل حول هذا القرار(1441) في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

ومن هذه الاتفاقيات الدولية وهي.

الاتفاقية الأولى:

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة في أول من يوليو (1968م) ، والتي دخلت حيز التنفيذ في الخامس من مارس عام (1970م) ، وبلغ عدد الدول في هذه المعاهدة 188 دولة ، والعراق كان أحد الدول الموقعة على هذه المعاهدة.

الاتفاقية الثانية:

اتفاقية حظر استخدام الأسلحة البكترويولوجية ، أي الكيميائية وإنتاجها ، والعمل على تدميرها في العاشر من ابريل (1971م) ، ودخلت حيز التنفيذ السادس والعشرين من مارس (1975 م) ، وقد سبق هذه الاتفاقية بروتوكول جنيف لسنة (1925) ، لحظر الاستعمال الحربي للغازات السامة ، وطلب مجلس الأمن من العراق بموجب الفقرة (8) من القرار 687/ لسنة (1991م) ، أن يؤكد التزاماته بموجب ما صدر عن (بروتوكول جنيف) لسنة (1925م) ، وأن يوقع ويصادق على بنود هذه الاتفاقية ، وكان العراق قد وقع على الإعلان الختامي الصادر عن مؤتمر الأطراف في (بروتوكول جنيف) لعام (1925م) ، والدول الماضية الأخرى في الاتفاقية ، وقد دخل حيز التنفيذ في السابع من يناير عام (1989م).

الاتفاقية الثالثة:

اتفاقية حظر إنتاج ، واستخدام الأسلحة الكيميائية ، والتي اعتمدت في مؤتمر نزع السلاح الذي عقد في سبتمبر(1997م) ، ودخلت حيز التنفيذ في التاسع والعشرين من أبريل (1997م) وقد كان العراق طرفاً في هذه الاتفاقية ، وتم التصديق عليها سنة 1993. [1]

1. المنتدى العربي للدفاع والتسليح ، حرب العراق أسبابها ونتائجها ، www.defense-arab.com.

ولكن لماذا تم اللجوء إلى استخدام القوة المفرطة من قبل القوات الأمريكية في العراق؟

من وجهة نظر الباحث توجد ثلاث عوامل رئيسية ساعدت القوات الأمريكية في استخدام القوة على العراق ، **وهي:**

العامل الأول: (التحولات الدولية):

تتمثل التحولات الدولية ، بعد انتهاء الحرب الباردة ، خاصة إنهاء دور الاتحاد السوفييتي ، كعامل توازن للقوة العسكرية ، على الصعيد العالمي ، يمنع الدول الكبرى من الإنفراد باستخدام القوة العسكرية ، لفرض إرادتها وهيمنتها على الدول الأخرى ، وإن هذا التحول ساعد الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفائها باللجوء لمبدأ القوة ، لتنفيذ سياستها الخارجية ، لتأكيد زعامتها العسكرية ، والسياسية ، على العالم في ظل نظام القطب الواحد، وتم اللجوء إلى استخدام مبدأ القوة العسكرية على نطاق واسع ، لأول مرة من قبل الولايات المتحدة ، والدول المتحالفة معها لحل الأزمة الدولية ، والتي نتجت عن الغزو العراقي للكويت (1990م) ، واحتلال أفغانستان كرد على أحداث الحادي عشر من سبتمبر ، وهذا هو الذي ساعد الولايات المتحدة ، لاستخدام القوة العسكرية لتنفيذ إستراتيجيتها في سياستها الخارجية اتجاه الدول المنافسة ، والمعارضة لسياستها.

العامل الثاني: (تكييف مبررات التدخل):

يتركز في قوة اليمين المتطرف في قيادة الولايات المتحدة ، وخاصة في توظيف المبررات من أجل التدخل ، والسيطرة ، والهيمنة على العراق عن طريق الوسائل العسكرية ، وظهر هذا واضحاً بعد أن فشلت سياسة العقوبات الدولية بسبب مراوغات الرئيس العراقي (صدام حسين) ، بحيث أصبحت الظروف مناسبة للتدخل الأجنبي باستخدام القوة العسكرية من الخارج بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

العامل الثالث: (خلق حالة عدم الاستقرار): أصبح التدخل في الشؤون الداخلية ، وتغيير الأنظمة السياسية ، بالعنف الخارجي المباشر ، أو العنف الداخلي

المسند خارجياً يمثل أحد إفرازات نظام القطبية الواحدة في العلاقات الدولية. [1]

المطلب الثاني: قرارات الأمم المتحدة بشأن العراق:

لقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفاؤها جميع الوسائل للضغط على العراق سياسياً واقتصادياً مارست هذا الضغط من خلال مجلس الأمن الدولي ، لإصدار العديد من القرارات التي تدين احتلال العراق للكويت ، حيث أن تصريحات وزير الخارجية الأمريكي (بيكر باول) في عام (1993م) ، تؤكد على عزم الولايات المتحدة الأمريكية على تدمير البنية الاقتصادية ، والعراقية بجميع الوسائل الممكنة. [2]

أولاً : القرارات الدولية اتجاه الدولة العراقية قبل الاحتلال :

إن من أهم تلك القرارات التي صدرت اتجاه العراق هي:

.القرار رقم (660) 1990م

صدر في الثاني من أغسطس عام (1990م) ، والذي دعا فيه العراق الخروج من الكويت باعتباره تدخل غير مشروع ، وفق المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة.

.القرار رقم (661) 1990م

وصدر بتاريخ السادس من أغسطس عام (1990م) ، ويتضمن في نصوصه على منع العراق من استيراد ، وتصدير إنتاجه الاقتصادي ، أو تطوير قدراته العسكرية ، من اجل التضييق عليه وإجباره على الانسحاب.

. القرار رقم (662) 1990م

وينص على إن ضم العراق للكويت باطلاً ، وطلب من جميع الدول عدم الاعتراف بهذا الضم ، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء ، قد يفسر على أنها اعتراف غير مباشر بهذا الضم.

---

1. حاتم لطفي ، المنافسة الرأسمالية وأشكال النزاعات الدولية ، الثقافة الجديدة ، العدد 357 – 358 ، أيار مايو ، 2013 ، ص65.

2. اغوان ، بشار بكر،القوة الذكية والمجالات التطبيقية في الإستراتيجية الأمريكية ، الحوار المتمدن ، 23-7-2011 _ http://www.ahewar.org

.القرار رقم (678)

صدر هذا القرار في التاسع والعشرين من نوفمبر عام (1990م) ، والذي خول من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية استخدام القوة لطرد العراق من الكويت ، والذي أجاز للدول الأعضاء المتحالفة مع الكويت باستخدام كافة الوسائل اللازمة لدعم ، وتنفيذ القرار (660) ، وجميع القرارات اللاحقة له ، وإعادة السلم والأمن الدوليين في منطقة الخليج العربي .

أصبحت الدول المتحالفة مع الكويت اعتباراً من الخامس عشر من يناير عام (1991م) ، صاحبة الحق في تقدير الوسائل اللازمة ضدا العراق ، وإجباره على الانسحاب من الكويت ، بينما تقلص دور مجلس الأمن إلى مجرد مراقبة سير العمليات التي تقوم بها هذه الدول الأجنبية.

فبمجرد بدء الهجوم العسكري ضد العراق في السابع عشر من يناير عام (1991م) ، وجدت الدول المتحالفة معها قد أفسح لها المجال لممارسة ما تشاء من عمليات ، بدون أي تنسيق مع مجلس الأمن ، بل إن الولايات المتحدة كانت صريحة في رفض وضع قواتها تحت أي إشراف دولي.

.القرار رقم (687)

جاء هذا القرار بعد انتهاء الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفائها بإسم الدول المتحالفة مع الكويت ، وبعد الإعلان عن وقف العمليات العسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفائها في الحرب في الثامن والعشرين من فبراير عام (1991م) ، أعتمد مجلس الأمن قراره رقم (687) ، ، حيث اعتمد فيه على المشروع الذي أعدته الولايات المتحدة ، وقد صدر بأغلبية (12) صوت ، وامتناع اليمن ، والإكوادور عن التصويت ، وأطلق عليه (معاهدة سلام مفروضة على العراق) ، وقد وصف (بطرس غالي) الأمين العام السابق للأمم المتحدة القرار " بأنه يشكل إحدى أكثر مجموعات القرارات التي اتخذها المجلس تعقيداً وبعيد المدى ". [1]

---

1. تيم نيبلوك ، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط ، (العراق ، ليبيا ، السودان) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ،_2001 ، ص31.

ولكن هذا القرار يتناول في مجمله مجموعة من العقوبات الذكية ، والأكثر أهمية لمجلس الأمن الدولي ، والذي خول التدخل المباشر في الشؤون العراقية ، والذي يعتمد في سلطته القرار (678) والذي خول أيضاً استخدام القوة لطرد العراق من الكويت ، ولكن هذا القرار جعل العراق بجميع إمكانياته البشرية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية تحت الوصاية الدولية ، والإشراف المباشر من قبلها ، وذلك من أجل تدمير قوة العراق الإستراتيجية ، وبالتالي استغلت الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفاؤها هذا القرار فيما يخول لها تدخل مباشر في شؤون العراق ، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التالية:

ـــــ القضاء على التطور التقني والعلمي في مختلف الجوانب الأساسية للعراق ، وذلك بقرارات ملزمة للعراق بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل إبقاء العراق دولة ضعيفة متخلفة تعتمد على المصادر الخارجية من الدول الطامعة بخيرات هذا البلد ، وتفكيك القوة العسكرية للعراق ، باعتبارها قوة تهدد المصالح الحيوية ، والإستراتيجية لدولة الغربية في منطقة الخليج العربي ، وخاصة التي تتعلق بمصادر الطاقة (النفط).

ـــــ الحفاظ على أمن إسرائيل وعدم شمولها بأي إجراء الذي يخص نزاع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من أجل إبقاء إسرائيل متفوقة من الناحية الاقتصادية ، والعسكرية على كافة الأقطار العربية ، وجعلها أداة تنفيذ للسياسات الأمريكية الإستراتيجية في الشرق الأوسط.

.القرار رقم (688)

والذي صدر عام (1991م) ، حيث جعل هذا القرار مكانة مقدسة لإدانة قوات التحالف في مجلس الأمن في قمع السكان المدنيين العراقيين في كثير من أنحاء العراق وطلب العراق من مجلس الأمن بأن ينهي هذا القمع ، وقد تبناه مجلس الأمن بعد القرار رقم 687 ، ولهذا فإن القرار رقم 688 له وزن أخلاقي وقانوني لأنه لم يعد له علاقة بمسألة العقوبات (أي أن القرار 688 لا يذكر العقوبات) ، ولكن زاد هذا القرار من مخالفة الشرعية الدولية بشأن حماية المدنيين العراقيين ، خاصة بعد

صدور القرار دخلت القوات الأمريكية شمال العراق ، وأقامت المخيمات للاجئين ، كما بدأت طائرات أمريكية ، وفرنسية ، وبريطانية مهام الاستطلاع في شمال العراق ، وبموجب هذا القرار أصبحت الولايات المتحدة فعلياً ، وعملياً هي الأمم المتحدة. (1)

حيث تزعمت إقامة منطقة آمنة في شمال العراق ، وتجريدها من كل مظاهر السيادة العراقية ، واستغلت الولايات المتحدة من خلال التفويض التي حصلت عليه من مجلس الأمن في عام (1990م) ، للعودة إلى استخدام القوة ، كلما تطلبت المصلحة الأمريكية إلى هذا التفويض الذي أعتبر انتهاكًا لدعائم الشرعية الدولية.

الأمين العام السابق للأمم المتحدة (خافي بتريزا ذي كويار) ، اعتبر " أن هذا القرار الأمريكي يشكل انتهاكاً لسيادة العراق ، ولا يمكن القيام به دون موافقة صريحة من العراق ". (2)

وهناك أيضاً قرارات قد صدرت من الأمم المتحدة رقم (706-712-986) ، والتي صدرت سنة (1994م) ، والتي تنص على سماح الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفائها للعراق في بيع النفط لشراء الغذاء والأدوية ، وأن هذه القرارات أدت إلى ضعف الدولة العراقية ، وانتهاك حرمة الدولة الكاملة السيادة ، مما تسبب في انتشار الجوع ، والفقر ، والمرض ، وانتشار البطالة ، ونقص في الأموال ، وذلك لأن النفط تحت إشراف الوصاية الدولة في تلك الفترة. (3)

.قرار الأمم المتحدة رقم (1284)

يدعو هذا القرار إلى تشكيل لجنة المراقبة والتفتيش (الانموفيك) ، والذي تبناه مجلس الأمن بتاريخ السابع والعشرين من نوفمبر عام (2002م) ، والتي لم تتوجه إلى بغداد إلا بعد صدور قرار الأمم المتحدة (1441) ، وتم تشكيل هذه اللجنة عقب فشل لجنة (اونسكوم) للتفتيش ، والرقابة على أسلحة الدمار الشامل ، والتي اتهمها

---

1. عمران عبد السلام الصفراني ، مجلس الأمن وحق التدخل لفرض احترام حقوق الإنسان ،منشورات جامعة قاريونس ، الطبعة الأولى بنغازي ، ليبيا ، 2008 ، ص247-149.

2. عمران عبد السلام الصفراني ، مرجع سبق ذكره.

3. عبد العزيز محمد سرحان ، العرب والمسلمون في ظل النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية ، دار النهضة ، القاهرة ، مصر 2004 ، ص10.

العراق بأنها عبارة عن شبكة تجسسية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية من اجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية ، وأعلن العراق في تلك الفترة عن رفضه للتعاون معها ، لكونها تخدم مصالح أمريكية ، وليست مصالح المجتمع الدولي. [1]

وتم تشكيل هذه اللجنة بموجب قرار مجلس الأمن رقم (1284) ، والذي عينا فيه الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) الدكتور (هانز بليكس) ، من السويد رئيساً تنفيذياً للجنة ، التي تضم ستة عشر شخصاً في هيئة مفوضين اللجنة ، وقرار الأمم المتحدة (1284) ، ينص على إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ، وتبقى في ديباجة القرار لمسة تهدئة للعراق ، والقرار يتفق مع القرارين (678-688) ، وذلك لأنه يعيد تأكيد الالتزام من كافة الأعضاء في مجلس الأمن الدولي بسيادة وحدة الأراضي ، والاستقلال السياسي للكويت والعراق ، حيث أن العراق قد فقد سيادته على السيطرة على مصدره الطبيعي النفط ، وكان هناك تدخل أجنبي واسع في شؤونه الاقتصادية والاجتماعية ، ولا يسمح له بإدارة مناطق شاسعة في البلد وكذلك فقد سيطرته على كثير من مجاله الجوي ، ومياهه الإقليمية ، وليس مسموح له في إبراز رأيه في القرارات الحاسمة التي تؤثر في كل جانب أساسي له ، سواء كان اجتماعي وصناعي ، واقتصادي ، وسياسي ، ولهذا فإن قرار الأمم المتحدة رقم (1441) ، أعطى للعراق مؤشرات حقيقية عن نية الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا ، في التدخل المباشر على العراق واحتلاله.

ولهذا أبدى العراق استعداده في التعاون مع لجنة التفتيش ، والرقابة ، والتحقيق عن أسلحة الدمار الشامل برئاسة (هانز بليكس) ، حيث فتحت أبواب المنشآت ، والدوائر الحكومية ، والأمنية ، والقصور الرئاسية دون استثناء ، وذلك من أجل تفويت الفرصة على الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا في استخدام القوة العسكرية ، وبعد ذلك أصبح الأمر واضحاً أمام العراق في تجاوز القرار من قبل الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، في ضربة ، ومن ثَمَّ احتلاله ، وبذلك تكون واشنطن قد استغلت مكانتها في مجلس الأمن لتمرير مواقفها ، وتبرير سلوكها تحت

1. باسم كريم سويدان الجنابي ، مجلس الأمن والحرب على العراق عام 2003 ، مرجع سبق ذكره ، ص84.

غطاء الشرعية الدولية ، ومنها مثلاً ذلك القرار الذي وصفه السفير الفرنسي (جان دافيد ليفيت) رئيس مجلس الأمن في تلك الفترة بأنه صناعة للتاريخ ، ومن خلال هذا الاستغلال الأمريكي لمجلس الأمن الذي يعني في الواقع فرض منطق قانون القوة بدلاً من قوة القانون ، والانتقال من مرحلة تأسيس الهيمنة سياسياً إلى تأسيسها قانونياً. [1]

وسوف نتناول هذا القرار (1441) ، في الفصل الثاني من البحث بصورة شاملة من كافة الجوانب المتعلقة به ، والظروف الدولية المحيطة به.

ثانياً : أثر القرارات الدولية على الدولة العراقية قبل الاحتلال:

لقد توالت القرارات الأممية على العراق ، وكانت كلها حصاراً ، وعقوبات وعزل العراق كلياً من جميع الجوانب ، واستمرت الولايات المتحدة ، وبريطانيا في فرض العقوبات وتطبيقها بشكل غير شرعي ، وحتى بعدا الاستفادة من المبرر الأساسي المتمثل بإخراج القوات العراقية من الكويت ، وتنفيذ بنود كثير من القرارات الدولية المتعلقة بغزو العراق للكويت ، ولهذا نجد إن قرر (661) الصادر في السادس من أغسطس عام (1990م) ، قد نص مجلس الأمن على أن الهدف من العقوبات يرمي إلى إنهاء غزو العراق للكويت ، واحتلاله لها ، وعلى إعادة سيادة الكويت ، واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، وهذا التحديد الدقيق لمضمون القرار أدى إلى حصوله على أكبر إجماع دولي مساند لقرار تصدره الهيئة الدولية على مر تاريخها.

وبناء على ذلك فإن مفعول قرار العقوبات يبطل من الناحية الفعلية القانونية ،بعد انتفاع من الأسباب التي أدت إلى اتخاذه ، بمعنى آخر أن العقوبات يجب أن تنتهي بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت ، وعودة الأوضاع الطبيعية فيها لما كانت عليه قبل الغزو ، وهذا ما تحقق بالواقع بعد أن أجبرت قوات التحالف الدولي الدولة العراقية على مغادرة الكويت في الثامن والعشرين من فبراير عام (1991م) ، وصدور قرار مجلس الأمن المرقم (686) في الثاني من مارس ، الذي أشار إلى

1.عمر الحسن (وآخرون) ، "سياسة التهديدات الأمريكية تجاه العراق قراءة في المبررات" ، مجلة شؤون خليجية ، المجلد (4) ، العدد (31) ، خريف 2002 ، مرجع سبق ذكره ، ص94.

وقف عمليات القتال الهجومية التي تقوم بها قوات الكويت ، والدول الأعضاء المتعاونة مع الكويت عملاً بالقرار (678) سالف الذكر. [1]

ولهذا نجد إن عملية تطبيق القرارات على ارض الواقع تختلف على ما نصت عليه القرارات الواردة من الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن الدولي ، مما أدت إلى إنتهاك السيادة واستقلال الدولة العراقية.

وقبل تعرضنا إلى انتهاك سيادة الدولة العراقية ، لابد لنا من التوقف عند مفهوم السيادة .

إن للسيادة وجهان سيادة داخلية ، وسيادة خارجية:

أ. السيادة الداخلية:

تعني إن سلطة الدولة على سكان إقليمها سامية ، وشاملة ، ولا تستطيع أي سلطة أن تعلو عليها في فرض إرادتها على الأفراد ، والهيئات داخل حدودها ، أو تنظيم شؤون إقليمها.

ومنذ انتهاء الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وحتى اليوم تم خرق فاضح لمفهوم السيادة الوطنية من قبل الدول الكبرى شكل مخالفة لميثاق هيئة الأمم المتحدة الذي يقر في الفقرة السابعة من المادة الثانية (تحريم استعمال القوة أو التهديد في استخدامها ضد التدخل السياسي لأي دولة) ، بل وفى مواد أخرى يؤكد على منع كل أشكال التدخل غير المسلح ، ويحرم على المنظمة ذاتها أن تقوم هي بذلك أيضاً في كل ما يعتبر من صميم الاختصاص الداخلي لأية دولة.

ب. السيادة الخارجية:

هو عدم خضوع الدولة لأي دولة ، أو سلطة أجنبية أخرى ، وتتمتع بالاستقلال الكامل في مواجهة دول العالم ، وتتعامل معها على قدر المساواة في التمتع بالحقوق ، وتحمل الالتزامات الدولية.

تنص الفقرة السابعة من المادة الثانية من الميثاق ، على أنه ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشئون التي تكون من صميم السلطات الداخلية لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل ، لأن تحل

1. جاسم فاخر، العقوبات الدولية وآفاق التطور الديمقراطي في العراق ، دار المنفى ، السويد ، 2001، ص16.

بحكم هذا الميثاق على إن هذا المبدأ لا يحل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع.

إن السيادة الداخلية والخارجية تشمل إقليم الدولة ، والمقصود بالإقليم الرقعة الجغرافية التي يقطنها أفراد الشعب بصفة مستقرة ومستمرة ، فإنه لا يقف عند حدود اليابسة ، وإنما يمتد ليشمل البحر الإقليمي ، والنطاق الجوى ، وبهذا فإن إقليم الدولة يشمل:

أولاً: الإقليم الأرضي :

الحدود اليابسة المشتملة للإقليم.

ثانياً: الإقليم المائي :

ويقصد ما يقع في نطاق الإقليم من أنهار ، وبحيرات داخلية ، أو حدودية ، وتمتد سيادة الدولة على الإقليم المائي.

ثالثاً : الإقليم الجوي :

ويشمل الفضاء الذي يعلو الإقليم الأرضي ، والبحر الإقليمي ، ويقال في الفقه التقليدي ، إن الإقليم الجوي يرتفع إلى مالا نهاية ، بحيث تملك الدولة أجواءها وإن علت.

لقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ، على (أن تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها) ، كما نصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية على (يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة ، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي ، أو الاستقلال السياسي لأية دولة ، أو على أي وجه أخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة).

إن أمريكا ، وبريطانيا خرقتا قواعد القانون الدولي من خلال القرار رقم (688) الصادر في الخامس من أبريل (1991م) ، المتضمن فرض الحظر الجوي عبر قرارين.

القرار الأول:

والذي يخص المنطقة الواقعة شمال الخط العرض 38 من منطقة كردستان بعد جعلها منطقة آمنة ، مما تسنى للمواطنين الأكراد الحصول على الأمان على الرغم من تعارض ذلك مع سيادة العراق الوطنية.

ولهذا قد سحب (صدام حسين) كرد فعل الموظفين ، والأجهزة الإدارية ، وفرض حصاراً داخلياً على منطقة كردستان ، وكان الرد من الجانب الكردي بإجراء انتخابات لمجلس وطني في كردستان ، وتشكيل حكومة كردية ، وأصبحت المنطقة مركزاً لتجمع المعارضة العراقية والمطاردين من قبل النظام ، بالإضافة الى الاستقلال النسبي تحت الحماية الأمريكية .

أما القرار الثاني:

ويخص سكان الجنوب يمنع طائرات سلاح الجو العراقية باستثناء الطائرات المروحية من الطيران فوق المنطقة الممتدة جنوب الخط 32.

وعلى الرغم من انتهاك سيادة العراق ، إلا إن الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) اعتبر في تصريح له الثلاثاء التاسع عشر من نوفمبر عام (2002م) ، إن مجلس الأمن الدولي لن يعتبر تحليق الطائرات الأمريكية ، والبريطانية في منطقتي الحظر الجوى في شمال العراق ، وجنوبه انتهاكاً لقرار الأمم المتحدة رقم (1441).

فإن لا يمكن التغاضي عن البحث مثلا في مشروعية القرار رقم (773) ، في السادس والعشرين من أغسطس عام (1990م) ، الذي تم بموجبة اقتطاع جزء من الأراضي العراقية الغنية بالنفط ، وجزءاً هاماً من منافذه البحرية ، وضمها إلى الكويت ، في سابقة لا مثيل لها في العلاقات الدولية وإن ما ورد في الفصل التاسع المادة (55) تعمل الأمم المتحدة على:.

أ. تحقيق مستوى أعلى للمعيشة ، وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد ، والنهوض بعوامل التطور ، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ب. تيسير الحلول للمشاكل الدولية ، الاقتصادية والاجتماعية ، والصحية ، وما يتصل بها ، وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم.

ج. أن يشيع في العالم احترام حقوق الإنسان ، والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز ، بسبب الجنس ، أو اللغة ، أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق ، والحريات فعلاً.

وانطلاقاً من هذا التصرف المنافي للإنسانية ، والقانون الدولي يضع ميثاق الأمم المتحدة ، وكل ما يمت بصلة للقانون الدولي ، والذين سكتوا ، أو أيدوا من دول العالم شركاء في الجريمة التي ارتكبت من قبل أمريكا ، وبريطانيا بحق العراق ، وشعبه.

ومن وجهة نظر الباحث إن الفترة التي عاشها العراق كدولة من عام (1991م) ، حتى التدخل الأمريكي المباشر عام (2003م) ، على العراق ، وذلك وفق قواعد القانون الدولي العام إن الدولة العراقية ناقصة السيادة ، وذلك نتيجة وجود أساطيل أمريكا وبريطانيا في مياهها الإقليمية ، ولا يسمح بخروج أو دخول أي سفينة حاملة للمواد الغذائية أو ما يحتاجه الشعب العراقي ، إلا بموافقة تلك السفن الحربية خلال فترة العقوبات المتشددة عليها ، وقيامها بتفتيش السفن ، وهي حاملة للعلم العراقي ، وضمن المياه الإقليمية العراقية ، والتي تعتبر بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، والصكوك الدولية جزء من الدولة العراقية.

إن انتهاك سيادة العراق تمثل أيضاً انتهاك الأجواء العراقية للتفتيش ، ويحق لتلك الفرق التحقيق باستجواب أي فرد عراقي بما فيه الوزراء ، ودخول الجامعات ، والمدارس والمستشفيات وتفتيش السيارات المدنية.

ولهذا فإن دولة العراق دولة ناقصة السيادة ، حيث يمنون شعبها بالمواد الغذائية ، بموجب الوصاية الدولية على أساس (برنامج النفط مقابل الغذاء) ، ولا يحق له التصرف في أمواله المودعة في البنوك الأجنبية ، وهي تحت تصرف الأمين العام للأمم المتحدة ، بينما تراقب وتقصف الطائرات الأمريكية ، والبريطانية دون رادع من شمال العراق حتى جنوبه ، وكانت فرق التفتيش الحق في الدخول إلى أي جزء

من العـــــراق ، بـــــما فيها القصـــــور الرئـــــــاسية ، بـــل كـــان كـــل بيـــت عراقـــي معرضاً للرقابة والتفتيش. [1]

1. غزو العراق ، ويكيبيديا الموسعة الحرة ، https://ar.wikipedia.org/wiki/

الفصـــل الثانـي

موقف الأمم المتحدة من احتلال العراق ومدى مشروعيته

المبحث الأول: مبررات التدخل ومدى مشروعية الاحتلال الأمريكي للعراق

المبحث الثاني: أسانيد الولايات المتحدة الأمريكية ومدى انتهاكها للشرعية الدولية

المبحث الأول: تحليل مبررات التدخل ومدى مشروعية الاحتلال الأمريكي للعراق:

من خلال النظر في ميثاق الأمم المتحدة ، نجد إن المادة الثانية من الفقرة الرابعة من الميثاق نصت على ، " أن يمتنع أعضاء الهيئة في علاقاتهم الدولية على التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي ، أو الاستقلال السياسي ، لأية دولة لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة ، التي تهدف إلى إحلال السلم ، والأمن الدوليين " ، فهذه المادة تؤكد ، وبوضوح إن أساس اتفاق الدول الموقعة على هذا الميثاق ، هو امتناع استخدام القوة ، أو التهديد باستخدامها في علاقاتهم الدولية ، إلا في حالة تفويض من قبل الأمم المتحدة ، أو في حالة الدفاع النفس ، وعليه فإن التدخل الأجنبي المباشر في العراق يعتبر خرقاً لميثاق الأمم المتحدة ، على اعتبار إن مقاصد الأمم المتحدة هو حفظ السلم ، والأمن الدوليين ، وكذلك الحفاظ على سيادة ، واستقلال الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، وبهذا فإن الحرب على العراق هي بمثابة إخلال بالسلم ، والأمن الدوليين ، فبقيام الولايات المتحدة الأمريكية ، والدول المتحالفة معها باحتلال إقليم دولة عضو ، ومؤسس في الأمم المتحدة ، دون تفويض من الإدارة الدولية المتمثلة في هيئة الأمم المتحدة ، حيث أنها لم تكن في حالة الدفاع عن النفس ، بهذا يعتبر خرقاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة ، حيث نصت المادة الثانية الفقرة السابعة على الآتي: " ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشئون التي تكون في صميم الشأن الداخلي لدولة ما ، فلقد حظرت هذه الفقرة على الأمم المتحدة التدخل في الأمور التي تمس سيادة الدول على إن الأمم المتحدة هي أعلى سلطة دولية فكيف إذاً لمجموعة دول أن تنتهك سيادة دولة ، واحتلالها والقضاء على نظامها ، ومؤسساتها السياسية في مخالفة واضحة في ما ينص عليه القرار رقم (1441) سنة (2002م) ، بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق ، والذي منح للمفتشين الدوليين صلاحيات واسعة في تطبيقه ، ودون شروط مسبقة من الدولة العراقية. [1]

1. باسم كريم سويدان الجنابي ، مجلس الأمن والحرب على العراق عام 2003 ، مرجع سبق ذكره ، ص83.

المطلب الأول: تحليل القرار رقم (1441) والهيمنة الأمريكية البريطانية على مجلس الأمن الدولي:

منذ بداية التدخل الأمريكي في العراق ، سعت الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفاؤها في ممارسة الكثير من الضغوط على مجلس الأمن الدولي ، في إصدار القرار رقم (1441) ، من اجل أن تتمكن من استخدام القوة في حالة عدم التزام العراق وعدم تعاونه مع فرق المفتشين الدوليين عن أسلحة الدمار الشامل ، حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم (1441– 2002م) ، والذي دعا فيه إلى عودة لجان التفتيش عن الأسلحة في العراق وفي حال رفض الدولة العراقية التعاون مع هذه اللجان ، فإنه سوف تتعرض إلى (عواقب وخيمة) ، حيث إنه لم يذكر كلمة استعمال القوة في القرار وعندما وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع لم تكن تتصور الدولة المصوتة له إن مصطلح العواقب الوخيمة كانت محاولة دبلوماسية من الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفائها لتشريع الحملة العسكرية على العراق ، وبهذا تم إيجاد أساس لاستخدام القوة ليس لنزع أسلحة الدمار الشامل المزعومة في العراق ، وإنما لتغيير النظام السياسي في العراق فالقرار (1441) ، لم يتطرق إلى مسألة تغيير نظام الحكم ، وإنما ينص على تلك المخالفات الملموسة التي قد يرتكبها النظام العراقي مع اللجان التفتيش ، والرقابة على نزع أسلحة الدمار الشامل ، حيث تميزت المدة التي سبقت صدور القرار رقم (1441) ، بين الأطراف الدولية في المجتمع الدولي بالشدة ، والجذب حول طريقة نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق ، وعندما ألقى الرئيس الأمريكي (جورج بوش الأبن) كلمة الولايات الأمريكية في اجتماع الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ الثاني عشر من سبتمبر عام (2002م) ، حيث تضمنت تهديداً مباشراً للعراق ، والأمم المتحدة ، وأكد في كلمته على عزم الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا في نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق، ولو بشكل فردي ، وبدون أي مساعدة من قبل الأمم المتحدة ، ومن هنا بدأ البحث عن غطاء شرعي يتيح لها استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، وذلك من خلال استخدام مسودة القرار (1441) ، وكانت هناك مواقف رافضة لاستخدام القوة ضد العراق من خلال مباحثات الأعضاء الدائمين لمسودة القرار ، وهنا نشير إلى نص ومضمون القرار. [1]

1. نادية محمود مصطفى " نزع أسلحة العراق بالقوة العسكرية " ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر 2003 ، ص 61 – 62.

أولاً : صدور القرار :

لقد صدر القرار رقم (1441) ، الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسة (4644) ، المنعقدة في الثامن من نوفمبر عام (2002م) ، بعد مفاوضات داخل مجلس الأمن ، وخارجه ، وخصوصاً بعد أن هددت الولايات المتحدة الأمريكية ، وخلفائها بأنها سوف تضطر إلى استخدام القوة بشكل انفرادي ضدا العراق في حالة عدم ترخيص الأمم المتحدة لها من استخدام القوة أوتوماتيكياً ، حيث إن من أهم الأسباب التي تبنت مشروع القرار (1441) ، بالإجماع على الرغم من الاختلافات الدولية بشأن التهديد للرئيس الولايات المتحدة الأمريكية في خطابة أمام الجمعية العامة بأن بلاده ستتصرف بشكل منفرد في حالة عجز الأمم المتحدة اتجاه نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، ولهذا فإنه لم يكن مجرد تهديد ابتزازي يراد منه التأثير على إرادة الدول الأعضاء داخل مجلس الأمن الدولي ، إلا أنه كان يعني مدى تصميم الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا على حسم موضوع حربها ضد العراق من جهة ، وعلى مدى استهانتها بالقانون الدولي ، والشرعية الدولية ، والأمم المتحدة ، وميثاقها من جهة أخرى ، من اجل تهميش دور الأمم المتحدة ، والتأثير على إرادة الدول ، والرغبة في إنهاء حالة الانقسام في المنظمة الدولية ودفعها إلى التوافق على القرار بشكل جماعي ، وذلك نتيجة إلى المواقف الرافضة إلى استخدام القوة بشكل تلقائي ضد العراق ، والتي جاءت من روسيا وألمانيا والصين وفرنسا.

ووفقا للجهود الدولية الضاغطة ، والمكثفة وافق العراق على السماح لفرق التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل بالعودة ، وبدون شروط من الدولة العراقية ، وأبدى العراق استعداداً للتعاون مع فرق التفتيش ، وفرق الوكالة الدولية للطاقة الدرية ، وكذلك منحت لجنة (انموفيك) الحرية الكاملة للمفتشين الدوليين للبحث في جميع المواقع التي طلبت تفتيشها. [1]

1. ميلود أحمد عمرو ، حقيقة العدوان الأمريكي البريطاني عل العراق في ضوء التشريع الدولي ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس (الفاتح سابقاً) ، العدد الثالث ، 2005 ص135–136.

ثانياً : نص القرار رقم (1441) :

لقد أمهل القرار رقم (1441) ، الصادر عن مجلس الأمن الدولي ، في الثامن من نوفمبر عام (2002 م) ، الذي تمت الموافقة عليه بالإجماع سبعة أيام للدولة العراقية ، لكي توافق على استئناف عمليات التفتيش الدولية على أراضيها دون قيد أو شرط ، حيث إن نص القرار يشير إلى جميع القرارات السابقة سالفة الذكر ذات الصلة ، والتي ارتكز عليها في جميع بنودها ، والتي من بينها القرار رقم (687) ، المؤرخ في الثالث من ابريل عام 1991م ، والذي قد فرض عقوبات متشددة على الدولة العراقية ، كخطوة ضرورية لبلوغ هدفه المعلن المتمثل في إعادة إرساء السلم ، والأمن الدوليين في المنطقة.

حيث أنه يشير إلى أن العراق لم يقدم حسب المطلوب بموجب القرار رقم (687) ، كشفاً دقيقاً ، وكاملاً بجميع برامجه الرامية إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل ، والقذائف البالستية ، التي يزيد مداها عن مائة وخمسين كيلو متراً ، وبجميع مخزناته من هذه الأسلحة ، ومكوناتها وأماكن إنتاجها ، وإن العراق أعاق مراراً وتكراراً من الوصول الفوري ، والغير مشروط ، والغير مقيد إلى المواقع التي حددتها اللجان الخاصة للتفتيش ، والرقابة التابعة للأمم المتحدة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، حيث أنه لم يتعاون معها تعاوناً كاملاً مع فرق مفتشي الأسلحة التابعين للجنة الخاصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وذلك حسب المطلوب بموجب القرار (687) ، وأوقفت جميع إشكال التعاون مع اللجنة الخاصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام (1998م) ، ويشير أيضاً إلى عدم وجود تعاون مع اللجان الدولية للرصد ، والتفتيش ، والتحقيق فيما يتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق ، حسبما هو مطلوب بموجب القرارات ذات الصلة بالرغم من الطلبات المتكررة التي وجهها مجلس الأمن إلى العراق ، بأن يوفر سبل الراحة والحرية في الوصول الفوري ، والغير مشروط للجنة الأمم المتحدة للرصد ، والتفتيش للمنشأة العسكرية بموجب القرار رقم (1284) ، عام (1999م) ، باعتبارها لجنة دولية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، وإن مجلس الأمن الدولي مستاء من عدم امتثال

الحكومة العراقية للالتزامات المترتبة عليها عملاً بالقرار رقم (687–1991م) ، فيما يتعلق بالإرهاب ، وكذلك عملاً بالقرار رقم (1284–1999م) ، فيما يتعلق بإعادة ، أو تعاون فرق التفتيش ، والرقابة عن نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق ، وكذلك في معرفة ، ومصير رعايا الكويت الذين يحتجزهم النظام العراقي دون وجه حق ، وكذلك إعادة ممتلكات الكويت التي استولى عليها النظام العراقي عام (1990م) ، ولقد أعلن مجلس الأمن الدولي في قراره رقم (687) ، إن وقف إطلاق النار سوف يقوم على أساس قبول العراق لأحكام ذلك القرار ، بما في ذلك التزامه للبنود الواردة في القرار ، ولهذا فقد عزم على الكفالة والامتثال الكامل ، والفوري من جانب العراق دون شروط ، أو قيود لالتزاماته المنصوص عليها في القرار (687) ، وغيره من القرارات ذات الصلة ، حيث أنه يشير إلى إن قرارات المجلس تشكل المعيار الذي يحكم موافقة العراق ، وامتثاله لأحكامها ، وشروطها ولهذا سوف يتصرف وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على الكفالة ، والامتثال الكامل لقراراته ، وذلك وفق ما ينص عليه القرار رقم (1441–2002م) ، حسب ما يلي:

الفقرة الأولى :

تشير الفقرة الأولى على إن العراق كان ، ولا يزال في حالة مخالفة جوهرية لالتزاماته المنصوص عليها في قراراته ذات الصلة بما في ذلك القرار رقم (687–1991م) ، وخاصة فيما يتعلق بامتناعه عن التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية في إتمام الأعمال المطلوبة بموجب الفقرات الثامنة إلى الثالثة عشر من القرار رقم (687) سالف الذكر.

الفقرة الثانية من القرار (1441):

يقرر مع التسليم بما جاء في الفقرة الأولى من القرار أنه يمنح العراق فرصة أخيرة بموجب هذا القرار للامتثال لالتزاماته المتعلقة بنزع أسلحة الدمار الشامل ، وذلك بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وخاصة القرار رقم (687).

الفقرة الثالثة من القرار (1441):

يتطلب من الحكومة العراقية أن يتعين عليها لكي تبدأ وتوفى بالالتزامات المنصوص عليها في القرار أعلاه بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل في تقديم إعلانات

عن نزع سلاحه كل سنتين إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد ، والتحقيق ، والتفتيش ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وإلى مجلس الأمن في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ هذا القرار ، بياناً دقيقاً ووافياً عن الأسلحة الكيماوية ، والبيولوجية ، والنووية ، والقذائف البالستية التي بحوزته.

الفقرة الرابعة من القرار (1441):

تشير في حالة تقديم العراق بيانات زائفة ، أو إغفاله على بعض الأمور في البيانات المقدمة إلى لجنة التفتيش ، والرقابة عن أسلحة الدمار الشامل ، فإن ذلك سوف يشكل خرقاً جوهرياً في التزاماتها ، وبهذا سوف يبلغ مجلس الأمن بذلك.

الفقرة الخامسة من القرار (1441):

تتطلب من الدولة العراقية التعاون مع لجان التفتيش فوراً ، ودون قيد ، أو شرط ، ويجوز للأمم المتحدة إجراء مقابلات داخل ، وخارج العراق ، وتسهيل سفر الأشخاص وأفراد أسرهم إلى الخارج ، ودون حضور مراقبين من الحكومة العراقية ، وأن يستأنف ذلك موعد أقصاه خمسة وأربعين يوما ، وأن يقدم تقريراً متكاملاً ، في مدة لا تزيد عن ستين يوماً ، وتنتهي يوم الرابع عشر من فبراير عام (2003م).

الفقرة السادسة من القرار (1441):

يجب التأكيد على اعتبار رسالة المؤرخ في الثامن من أكتوبر عام (2002م) من الرئيس التنفيذي للجنة التفتيش والرقابة إلى الفريق عام (السعدي) مستشار مكتب الرئيس (صدام حسين) سابقا ملزمة على العراق ، والتي تتضمن وضع ترتيبات العملية بين الحكومة العراقية ، ولجان التفتيش الدولية كمتابعة اجتماعهم في فيينا ، والتي تشكل شروطاً أساسية لاستئناف عمل لجنة الأمم المتحدة للرصد ، والتحقيق ، والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية لعمليات التفتيش في العراق.

الفقرة السابعة من القرار (1441):

يقرر بأن نتيجة لتعطيل العراق المطول لوجود لجنة الأمم المتحدة للرصد ، والتحقيق ، والتفتيش ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية لديه ، وبغية تمكينها من إنجاز المهام المنوط بها في القرار ، وفي جميع القرارات السابقة ذات الصلة ، ودون المساس بالتفاهمات السابقة أن ينشئ المجلس بموجب هذا القرار الصلاحيات المنقحة

، أو الإضافية التالية التي تكون ملزمة للعراق ، وذلك من أجل تيسير عملهما في العراق.

- تحدد لجنة الأمم المتحدة للرصد ، والتحقيق ، والتفتيش ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية تكوين فرق التفتيش التابعة لها على نحو يكفل تشكيل تلك الأزمة من أفضل الخبراء المؤهلين ، والمتمرسين المتاحين.

- يتمتع أفراد لجنة الأمم المتحدة للرصد ، والتحقيق ، والتفتيش ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بما يتمتع به خبراء البعثات من امتيازات ، وحصانات منصوص عليها في اتفاقية امتيازات ، وحصانات الأمم المتحدة ، واتفاق امتيازات ، وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد ، والتحقيق ، والتفتيش ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق غير المقيد في دخول العراق ، والخروج منه وبحق التنقل بحرية ، ودون قيد ، أو شرط من الدولة العراقية فور وصولها إلى مواقع التفتيش ، ومنها ، وبالحق في تفتيش أي مواقع ، أو مباني بما في ذلك إمكانية وصولها فوراً ، ودون عوائق ، أو شروط ، أو قيود إلى المواقع الرئاسية أسوة بالمواقع الأخرى على الرغم من إحكام القرار (1154–1998م) ، المؤرخ في الثالث من مارس عام (1998م).

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن يزودها العراق بأسماء جميع الأشخاص الذين لهم علاقة حاليُا وسابقًا ببرامج العراق الكيميائية والبيولوجية والنووية والمتعلقة بالقذائف البالستية ، وكذلك بأسماء مرافق البحوث والتطوير والإنتاج التي لها صلة بذلك.

- يتكفل عدد من كافة أفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة بأمن مرافق لجنة الأمم المتحدة للرصد ، والتحقيق ، والتفتيش ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في أن بقلنا الأغراض تجميد مواقع ما من أجل تفتيش مناطق معزولة تشمل المناطق المحيطة به وممرات العبور وعلى العراق أن يعلق فيها الحركة

البرية والجوية بحيث لا يتغير أي شيء في الموقع الذي يجري تفتيشه ولا يؤخذ منه أي شيء.

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بالحق في أن تستخدم بحرية ودون قيود طائرات ثابتة الجناحين ، أو مروحية ، بما في ذلك طائرات استطلاع بطيار ، أو بدون طيار ، وبالحق في هبوط تلك الطائرات.

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد ، والتحقيق ، والتفتيش ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في القيام حسب تقديرها فقط وعلى نحو قابل للتحقيق بإزالة ، أو تدمير ، أو تعطيل جميع الأسلحة المحظورة ، والنظم الفرعية ، والمكونات ، والسجلات ، والمواد والبنود الأخرى ذات الصلة وتتمتع كذلك بالحق في إغلاق أي منشآت أو تعطيل أي معدات الإنتاج تلك البنود.

- تتمتع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية بالحق في استيراد واستخدام معدات ، أو مواد معفاة من الرسوم لأغراض التفتيش ، وفي مصادرة وتصدير أي معدات ، أو مواد ، أو وثائق آخذت أثناء عمليات التفتيش دون أن يخضع للتفتيش أفراد لجنة الأمم المتحدة للرصد ، والتحقيق ، والتفتيش ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمسؤلون العاملون فيها وأمتعتهم الشخصية.

الفقرة الثامنة من القرار (1441):

يقرر الوجوب من الدولة العراقية ألا تقوم بأعمال عدائية ، أو تهدد بارتكاب أعمال من هذا القبيل ضد أي ممثل ، أو فرد تابع الأمم المتحدة ، ويطلب من الأمن العام أن يقوم على الفور بإبلاغ العراق بهذا القرار ، وكذلك يطلب من جميع دول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة في تقديم الدعم الكامل للجنة التفتيش ، والرقابة على أسلحة الدمار الشامل.

الفقرة التاسعة من القرار (1441):

يطلب من الرئيس التنفيذي للجنة الرقابة ، والتفتيش بالرصد ، والمعلومات عن نزع أسلحة الدمار الشامل ، والمدير العام للوكالة الطاقة الذرية أن يبلغ مجلس الأمن فوراً بأي تدخل من جانب الدولة العراقية في أنشطة الأمم المتحدة.

الفقرة العاشرة من القرار (1441):

يطلب من جميع دول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة تقديم الدعم الكامل للجنة الدولية للرصد ، والتفتيش ، وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أداء مهامها اتجاه العراقية ، وعلى اللجنة الدولية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية في شأن نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق أن تقدم تقرير إلى مجلس الأمن يتضمن أهم النتائج من البحث في هذه العملية.

الفقرة الحادية عشر من القرار (1441):

يطلب من رئيس اللجنة التنفيذية للرصد ، والتحقيق والتفتيش كذلك من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يبلغا مجلس الأمن فوراً إذا تدخل العراق في أنشطة أعمال اللجنة الدولية للرصد ، والتحقيق ، بشأن نزع أسلحة الدمار الشامل ، ويطلب من العراق الالتزام بموجب هذا القرار.

الفقرة الثانية عشر من القرار (1441):

يقرر أن يعقد مجلس الأمن الدولي اجتماعاً فور تلقيه أي تقرير يقدم وفقاً للفقرة الرابعة والحادية عشر أعلاه ، من أجل النظر في حال ضرورة الامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالأمن والسلم الدوليين.

الفقرة الثالثة عشر من القرار (1441):

يقرر بأن مجلس الأمن حذر العراق إلى أكثر من مرة ، بأنه سوف يواجه عواقب وخيمة نتيجة لانتهكاه لالتزاماته الدولة ذات الصلة بالقرار.

الفقرة الرابعة عشر (1441):

يقـــــــرر بـــأن تبقـــى المســـألة بنـــــــزع أسلحـــــة دمـــار الشـــامل فـــي العـــــراق قـــيد نظـــر مجلس الأمن الدولي. [1]

ثالثاً : مضمون القرار رقم (1441):

أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقـم (1441–2002م) ، والـذي يتضـمن ثلاثـة عشر فقرة والتي تدعو في مجملها إلى عـودة المفتشـين الـدوليين عـن أسـلحة الـدمار الشامل في العراق ، وفي حالة رفض العراق التعـاون مـع هـذه اللجـان فأنـه سـيتحمل (عواقب وخيمة) ، لم تذكر الفقرات الواردة فـي القـرار مصـطلح اسـتعمال القـوة فـي القرار وعندما وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع لم تكـن تتصـور الـدول المصـوتة لـه إن مصطلح (العواقب الوخيمـة) ، كانـت محاولـة دبلوماسـية مـن الولايـات المتحـدة الأمريكية لتشريع حملتها العسكرية ضد العراق ، غير إنهـا واجهـت تبـاين فـي مواقـف الدول دائمة العضوية في مجلـس الأمـن ، واسـتمر الجـدل بينهـا قائمـاً حتـى حسـم بصدور القرار رقم (1441) ، الذي وضع حدود زمنيـة يتعـين علـى العـراق الالتـزام بها إذا أراد حقا تجنب استخدام القوة ، وذلك موجب الفقـرة الثالثـة عشـر مـن القـرار ، والتي تنص بأن مجلس الأمن قد حـذر العـراق مـراراً أنـه سـيواجه عواقـب خطيـرة نتيجة لانتهاكه المستمر في التزاماته الدولية ، ولقد وافـق مجلـس الأمـن بالإجمـاع فـي الثامن من نـوفمبر عـام (2002م) ، علـى القـرار (1441) ، والـذي يعطـي للعـراق الفرصة الأخيرة لنزع أسلحة الدمار الشـامل ، ويعطيـه مهلـه سـبعة أيـام ليؤكـد مـن خلالها نيته بالالتزام بقرارات لأمم المتحدة الصادرة بحقه ، وأيضاً بشـكل تـام فـي بنـود القرار الحالي (1441) ، حيث إن القـرار (1441) يشـير إلـى إن العـراق قـد وافـق على قرار مجلس الأمن السابق رقم (687) ، والذي وضع حـداً لحـرب الخلـيج الثانيـة في فبراير عام (1991م) ، والذي يطالب العراق أيضـاً بإزالـة مـا يملكـه مـن أسـلحة الدمار الشامل برعاية الأمم المتحدة ، ومجلس أمنها.

ولقد أعطى القرار للعراق مهلة (ثلاثين يوماً) لتقـديم تقريـراً دقيقـاً ، وكـاملاً ، عـن جميع برامجه الخاصة بتطوير أسـلحة كيميائيـة ، وبيولوجيـة ، ونوويـة إلـى مفتشـي

---

1. الموقع الرسمي لأجهزة الأمم المتحدة ، مجلس الأمن وقراراته المتعلقة تجاه العراق من (1990ـــ 2015م) ، http://www.un.org/ar/sc/ .

لجنة التحقيق ، والرقابة الدولية التابعة للأمم المتحدة (انموفيك) ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومجلس الأمن الدولي ، ولقد شرد القرار على أن يقدم العراق بيانات ، ومعلومات مطلوبة ، وفي حالة تقديمه معلومات كاذبة ، أو خاطئة ، أو عدم التزامه في أي فقرة بالقرار (1441) ، سوف يشكل انتهاكاً جديداً لواجبات العراق اتجاه الأمم المتحدة ، وسيرفع تقرير إلى مجلس الأمن من اجل النظر فيه.

كما يشير القرار (1441) بالسماح للمفتشين الدوليين لنزع السلاح بالوصول فوراً ، وبدون قيود ، أو شروط إلى جميع المناطق والمنشآت ووسائل النقل التي يريدون تفتيشها ، بما في ذلك قصور الرئاسة ، والمنشآت تحت الأرض ، وكذلك أيضاً بالسماح لهم من إجراء مقابلات مع الموظفين والأشخاص الذين يريدون لقائهم سواء كان ذلك داخل العراق أو خارجه ، وأن يقوم العراق بتسهيل انتقال الأشخاص المستجوبين ، وأفراد عائلاتهم إلى الخارج ، كما إن المفتشين الدوليين سيتمتعون بالحق في دخول العراق ، والتنقل فيه ، والخروج منه بدون قيود ، والحق في تفتيش كل بيت عراقي ، وإعلان مناطق حظر لأي موقع يريدون تفتيشه ، حتى لا يتم تبديل أي شيء في هذه المواقع.

ومنذ استئناف عمليات التفتيش مارست الإدارة الأمريكية ضغوطاً شديدة على لجنة (الانموفيك) ، وذلك من أجل تبني مواقف متحيزة ضد العراق ، والعمل بكافة الطرق على اختلاف الأزمات بين العراق ، وكل من لجنة (الانموفيك) ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بما يؤدي إلى تقويض عمليات التفتيش ، واتساع الطريق أمام توجيه ضربة عسكرية ضد العراق ومن خلال هذه السياسة نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في التفويض بين العراق ولجنة (الانموفيك) في تصريح (هانز بليكس) الرئيس التنفيذي للجنة التفتيش ، والرقابة على نزع السلاح الشامل من العراق أنه لم يكن راضياً على تعاون العراق ، إذ قال : إن تعاون العراق وقف عند حدود التعاون لإجرائي ، وإن المطلوب هو التعاون عن المضمون للقرار الذي ينص على نزع أسلحة الدمار الشامل بشكل فعلي ، وقد بدأ هذا الموقف الأمريكي واضحاً منذ تقديم العراق تقريره الشامل بشأن قدراته في مجال أسلحة الدمار الشامل ، والذي يزيد حجمه عن أربع عشر ألف صفحة ، ولهذا فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية في

التشكيك في كل المعلومات الواردة في التقارير ، وارتكزت هذه الشكوك الأمريكية مند بداية على إن القيادة العراقية قامت تكراراً على محاولة خداع فرق التفتيش ، وتقديم معلومات غير صحيحة للجنة المفتشين الدوليين وشددت الولايات المتحدة الأمريكية على إن هناك معلومات هامة قد أرفقتها الدولة العراقية في التقارير ، وإن هذه المعلومات قد تكون لها أهمية كبيرة للأمم المتحدة فهي تتمثل في قدرة العراق على تطوير مجاله النووي الذي لم تعلن عنه حتى الآن في نوع الأسلحة المذكورة في التقرير ، ولهذا فقد عمل المسؤولين الأمريكيين على إن العراق أعاد العمل سراً في عدة مصانع للأسلحة المحظورة دولياً ، وتزعم كذلك بأن العراق قام بإنشاء مصانع نووية جديدة. [1]

وبعض المنشآت الأخرى تستخدم لتخصيب اليورانيوم ، وفي الوقت نفسه عملت الإدارة الأمريكية ، وحلفائها في تبني موقفاً يقوم على إن القيادة العراقية تهدف إلى إرباك فرق التفتيش الدولية في عملية رصد قدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل ، من خلال تقديم العراق تقرير ضخم إليها ، بحيث إن عملية قراءة ، وتحليل مضمون هذا التقرير سوف يأخذ فترة زمنية طويلة ، مما يعطي للدولة العراقية وقيادتها الفرصة لتأجيل أي ضربة عسكرية أمريكية محتملة مما يساعدها أيضاً من وضع مستجدات جديدة لكسب بعض المواقف الدولية في البيئة الدولية لصالح العراق ، وفي مواجهة هذه الاتهامات ظل العراق يتبني موقفاً يقوم على إن التقرير المذكور يتضمن كافة المعلومات الخاصة بقدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل ، وإن العراق لم يخفي أي معلومات عن برنامجه النووي ، إلا إن الولايات المتحدة مصممة على إن العراق مازال يحتفظ بهذه الأسلحة ، مما أدى إلى خلق حالة من التوتر بين رئيس اللجنة (الانموفيك) (هانز بليكس) ، والإدارة الأمريكية ، حينما قال (هانز بليكس) أنه لا يحتاج إلى تنفيذ المادة التي تخص بإخراج العلماء العراقيين ، وعائلاتهم إلى خارج العراق للحصول على ما لديهم عن معلومات بعيداً عن أي ضغوط محتملة عن جانب القيادة العراقية في حين شدد المسؤولون الأمريكيون ، والدول المتحالفة في تنفيذ هذه المادة ، وذلك خلال الفترة ما بين (1991– 1998م)

1. باسم كريم سويدان الجنابي ، مجلس الأمن والحرب على العراق عام 2003 ، مرجع سبق ذكره ، ص88– 89.

، والتي أكد فيها العراق كل الاتهامات الأمريكية اتجاه ، ومع هذه الضغوط الأمريكية البريطانية داخل مجلس الأمن الدولي أصدر مجلس الأمن قراره (1441) ، والذي أعرب فيه عن أسفه لعدم تعاون العراق مع لجان التفتيش ، وأنه لم ينفد ما هو مطلوب منه بموجب القرار رقم (687) ، ووصف العراق بأنه بموجب هذا القرار رقم (1441) ، أنه في حالة خرق جوهري في تنفيذ التزاماته تجاه الأمم المتحدة ، وأنه يتعمد في العرقلة المتكررة في وصول فرق التفتيش الدولية إليه من أجل رصد بعض المواقع التي حددتها لجنة (اونسكوم) ، واللجنة الطاقة الدولية الذرية السابقة (1998م) ، وبناء على ذلك فقد منح القرار رقم (1441–2002م) العراق فرصة أخرى من أجل امتثاله لقرارات مجلس الأمن التي تتعلق بنزع أسلحة الدمار الشامل ، وخاصة القرارين السابقين رقم (687) والقرار رقم (1284) الصادرين تحت الفصل السابع من الميثاق سالف الذكر ، ولهذا فقد حذر مجلس الأمن الدولي في قراره رقم (1441) ، بأن أي محاولة من الدولة العراقية في عدم تنفيذ بنود القرار الصادر اتجاهه سوف تتعرض إلى (عواقب وخيمة) ، ولهذا ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا إلى تفسير مصطلح (عواقب وخيمة) الواردة في الفقرة الثالثة عشر من القرار (1441–2002م) ، على أنه يعني استخدام القوة العسكرية اتجاه العراق ، ومن خلال النظر في ميثاق الأمم المتحدة كله أنه لم يتضمن مثل هذه المصطلحات ، وإنما تتضمن في باطنها قواعد قانونية دقيقة ، حيث جاء في بيان المندوب الفرنسي لدى مجلس الأمن في تفسيره إقرار مجلس الأمن (1441) إن القرار الذي اتخذ بالإجماع قرار لا بأس به ، لأن القرار يعزز دور مجلس الأمن وسلطته ، وهو ما كان دائماً الهدف الرئيس لفرنسا خلال فترة المفاوضات بين فرق التفتيش الدولية والعراق ، وإنه في حالة قيام رئيس اللجنة (هانز بليكس) المدير العام للوكالة الدولية (محمد البرادعي) بإبلاغ مجلس الأمن بأن العراق لم يؤدٍ التزاماته اتجاه الأمم المتحدة ، فإنه سوف يقرر عقد اجتماع لتقييم مدى خطورة انتهاك العراق للواجبات الدولية ، وستعلن فرنسا وروسيا والصين في إصدار بيان مشترك يشدد على تفسير نص القرار الذي اتخذه مجلس الأمن رقم (1441) ، والذي لخصه مندوب روسيا لدى مجلس الأمن والذي جاء فيه " لقد

استرشدنا في كل مراحل العمل بأن هذا القرار بحاجة إلى توجيه عملية تسوية إلى طريق دبلوماسي وسياسي إلى سد الطريق على الوسائل العسكرية " ، ونتيجته تشير في حالة عدم امتثاله العراق لقرار مجلس الأمن (1441) ، سوف يؤثر بموجب الفصل السابع ما يتضمنه من إعماله بشأن حفظ السلم والأمن الدوليين ولكن تعمدت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة في زيف التفسير القانوني للقرار (1441) ، وهو تفسير بناقض بشكل واضح تفسير دول الأعضاء بمجلس الأمن والتي من بينها (روسيا والصين وفرنسا) ، والتي فسرت القرار بأنه لا يعطي الحق لأي دولة منفردة أو بالتعاون مع دول أخرى في استخدام الوسائل العسكرية أو القوة المسلحة اتجاه الدولة العراقية ، لأن استخدام القوة العسكرية إذا كان لها مقتضي ، لذلك فإنها تتطلب أن يكون تحت إشراف مجلس الأمن جماعيا من خلال قرار صريح يتيح لمجلس الأمن أن يتدخل مباشراً ، إذا ثبت إن العراق لم يلتزم بهذا القرار رقم (1441) ، من جانب القيادة العراقية للمفاوضات المكثفة بين أعضاء مجلس الأمن بأن القرار لا يحتوي على استخدام القوة ، وأن مشرف القرار الذي قدم إلى مجلس الأمن قد فهم أن يتضمن تنفيذ قرارات مجلس الأمن. [1]

المطلب الثاني : ملاحظات حول القرار رقم (1441) :

إن القرار (1441) ، أعطى مؤشرات تؤكد على عزم الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا في استخدام القوة العسكرية للتدخل في العراق ، ومن ثم احتلاله وبغض النظر عن تكيف القانون الدولي لذلك ، حيث إن الولايات المتحدة الأمريكية قد طلبت اللجوء إلى الأمم المتحدة لتحصل على غطاء شرعي يُخَوّل لها التدخل في العراق ، وتغيير نظامه بحجة إن العراق لم يلتزم بالتعاون مع فرق المفتشين الدوليين لنزع السلاح الشامل الذي يمتلكه على الرغم إن هذه الفرق الدولية للرصد ، والتفتيش قد طلبت من مجلس الأمن بمنحهم الوقت الكافي لإتمام مهمتهم ، حيث رفضت الولايات المتحدة وبريطانيا ، وهذا ما كشفه المندوب الأمريكي في مجلس الأمن الذي صرح إن القرار يتيح لأي عضو في الأمم المتحدة الحق في استخدام القوة المسلحة لإجبار العراق على احترام بنود ، وفقرات القرار رقم

1. المرجع السابق ، ص90.

(1441) ، وهذا ما أكده أيضاً الرئيس الأمريكي (بوش الابن) إن في حالة عدم امتثال العراق للقرار (1441) ، فإن الولايات المتحدة وحلفائها سوف يقومون بنزع أسلحة العراق بالقوة ، وهذا أيضاً يتفق مع أعلنه وزير الدفاع البريطاني في مارس عام (2000م) ، عن استعداد دولته لاستخدام الأسلحة المتطورة ، والنووية ضد الدول المتمردة ، ومنها العراق ، وعلى الرغم من تأكيد (هانز بليكس) رئيس لجنة المفتشين الدوليين في التاسع من يناير عام (2003م) أمام مجلس الأمن الدولي أنه لا أدلة تدين العراق وإن المفتشين الدوليين قد تحصلوا على حق الدخول السريع ، وبدون أي شروط مسبقة في كل مرافق الدولة ، وإن النتيجة كانت لا أثر لوجود أسلحة الدمار الشامل في العراق ، وهذا يتفق ما صرح به مدير الوكالة الدولية للطاقة الدرية (محمد البرادعي) في السابع والعشرون من يناير عام (2003م) إن مفتشي الوكالة لم يعثروا في العراق على أي أنشطة نووية محظورة ، وإن العراق لم ينتهك القرار رقم (1441) ، إلا إن هذه التصريحات لم تتحقق لأن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا استمرت في الضغوط ، وإصرارها على إن العراق لا يتعاون مع فرق المفتشين الدوليين ولا يحترم القرارات الدولية التي تتعلق بشأنه ، وذهب وزير الخارجية الأمريكي والدول المتحالفة معها في الطعن في مصداقية هذه التصريحات التي جاء بها كل من (هانز بليكس ومحمد ألبرادعي) في مجلس الأمن الدولي وعلى مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء وفي السابع والعشرين من يناير عام (2003م) ، والذي أكد فيه إن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بأنه سوف يتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب ، ومن خلال مناقشات ومفاوضات داخل مجلس الأمن الدولي أكد المندوب الأمريكي ، والبريطاني إن العراق لم يلتزم بالقرار رقم (1441) ، وذهبت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واسبانيا في تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن بأن العراق قد فشل في اغتنام الفرصة الأخيرة التي أتاحها القرار رقم (1441) ، وأنه لم يتعاون مع المفتشين الدوليين ، ولم يقدم معلومات صحيحة حول برنامجه النووي ، وأنه لم يبقى أمامه إلا مواجهة الفقرة الثالثة عشر من القرار (1441) والتي تنص في حالة عدم تعاون العراق مع فرق المفتشين الدوليين أنه سوف يتعرض إلى عواقب وخيمة ومن خلال الملاحظة سوف

نركز على بعض الفقرات الواردة في القرار رقم (1441) ، وذلك من خلال النظر في قانونية القرار ، ومدى مشروعيتها من الناحية القانونية يهدف القرار رقم (1441) ، على تأكيد دور مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين ، وذلك طبقاً لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فمجلس الأمن يتمتع باختصاصات واسعة في المحافظة على السلام العالمي حيث تشير المادة التاسعة والثلاثون من ميثاق الأمم المتحدة (إلى أن يقرر مجلس الأمن إذا وقع تهديد للسلم أو الإخلال به أو قد حصل أي عمل العدوان الدولي حيث انه يقدم توصياته ، أو يقرر ما يجب اتخاذه من تدابير طبقا لأحكام المادتين الواحد والأربعين والثانية والأربعين فيما تتعلق لحظة السلم والأمن الدوليين) ، ولهذا فان القرار رقم (1441) ، قد صدر بصورة قانونية صحيحة وذلك لأنه قد تحصل على الأغلبية المطلوبة في مجلس الأمن الدولي مع عدم اعتراض أي دولة دائمة العضوية في المجلس الأمن حيث إن المجلس قد أسس قراره رقم (1441) على جميع القرارات السابقة التي أصدرها بشأن العراق وخاصة القرار رقم (687) ، والذي بموجبه قد قبل العراق لجميع بنوده ، وتحت إشراف دولي وتعهد العراق بإزالة ، وتدمير كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل الموجودة لديه ، وهذا يتفق فيما جاء في ديباجة القرار رقم (1441) في قوله ، وإذا يشير كذلك على قراره رقم (687) لعام (1991م) ، وقد فرض التزامات على العراق ، ويعتبر كخطوة ضرورية لبلوغ هدف مجلس الأمن المحلة في حفظ السلم والأمن الدوليين في المنطقة. [1]

أما فيما يتعلق في بعض الملاحظات حول فقرات القرار رقم (1441) التي تتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة هي:

الملاحظة الأولى:

1. أعطى القرار (1441) سلطات واسعة لفرق المفتشين الأجانب في التحرك في كل مناطق العراق باسم الأمم المتحدة ، وتحت حماية قوات مسلحة أجانب ، وهذا يتعارض مع مبدأ السيادة المعتمد عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

---

1. إبراهيم ابو خزام أقواس الهيمنة دراسة لتطوير المهيمنة الأمريكية من القرن العشرون حتى الآن ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، طرابلس ، ليبيا 2005 ، ص208– 209.

2. نلاحظ في الفقرة الخامسة من القرار أنه قد أعطى سلطات واسعة للجنة المفتشين الدوليين (الانموفيك) على القيام بإجراء مقابلات مع علماء ووجهاء الدولة العراقية في داخل الدولة وخارجها ، وأنهم سوف يقومون بتوفير مكان لهم ولعائلاتهم في الخارج ، إلا إن معظم هؤلاء العلماء وقد رفضوا العرض الأمريكي ، حيث أنهم رفضوا الإدلاء بمعلومات بدون حضور مسؤول عراقي ، وتوثيق ذلك بالصورة ، والصوت خوفاً من التعريف التي قد تقوم به الولايات المتحدة في تصريحاتهم ، واستغلالها كالذريعة لدخول العراق ، واحتلاله.

الملاحظة الثانية:

أعطى القرار مجالاً واسعاً للطائرات الأجنبية وفقاً للفقرة السابعة بالهبوط الحر ، والغير مقيد على الأراضي العراقية ، وهذا يعني عدم التصدي لهذه الطائرات من قبل الدولة العراقية عند دخولها ، وتشمل أيضاً تلك الطائرات التي تقصف الدولة العراقية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا التي تقومان بالإغارة على بعض المناطق العراقية ، ونلاحظ إن هذه الفقرة تعطي شرعية مجلس الأمن على المناطق حظر الطيران المفروضة من الإرادة الأمريكية وبريطانيا قد حدث خارج قرارات مجلس الأمن الدولي.

الملاحظة الثالثة:

نلاحظ من خلال الفقرة الثالثة عشر من القرار رقم (1441) ، التي تنص بأن مجلس الأمن قد حذر العراق مراراً إنه سيواجه عواقب خطيرة ، نتيجة لانتهاكاته المستمر لالتزاماتها الدولية ، حيث انه لم يعطي من خلالها استخدام القوة في القرار ، وأنه كذلك لم يعطٍ أي تفويض لأيه دولة من الدول باستخدام القوة ضد العراق على الرغم من المبررات والذرائع الغير قانونية التي أبدتها الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا من أجل الحصول على الشرعية الدولية في التدخل المباشر في العراق ، من اجل تحقيق المصالح الإستراتيجية التي تحاول تحقيقها في منطقة الخليج ، وخاصة الدولة العراقية وهذا اتضح من خلال إن العراق متعاون بشكل جاد مع اللجنة الدولية للرصد ، والتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل وفق القرار (1441) ،

وهذا يتفق مع تصريح رئيس لجنة التفتيش الدولية (هانز بليكس) ، ومدير الطاقة الذرية (محمد البرادعي) ، بأن العراق ملتزم بقرارات مجلس الأمن الصادرة بشأنه ، وعلى الرغم عن هذه الأدلة جميعها ، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا مصممة على ضرب العراق ، حتى إذا كان ذلك خارج الشرعية الدولية.

الملاحظة الرابعة:

نلاحظ في هذا القرار فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تمرير قرار يتيح لها استخدام القوة تلقائياً ضد العراق في حالة عدم امتثاله لنصوص القرار رقم (1441) وفي نفس الوقت أعلنت كل من (فرنسا ، والصين ، وروسيا) في بيان مشترك إن إفراغ القرار من هذا النص (استخدام القوة تلقائياً) كان سبباً رئيسياً في التصويت عليه ، وإن هدف القرار هو نزع أسلحة الدمار الشامل التي باعتبارها تهدد الأمن ، والسلم الدوليين وعلى الرغم من سعي الولايات المتحدة إلى الترويج من خلال وسائل الإعلام المختلفة باستخدام القوة ضد العراق ، إلا إن القرار (1441) كان واضحاً وصريحاً بأنه إذا لم يمتثل العراق للقرار ، فإن هذا يعتبر خرقاً مادياً لبنود القرار ، وعليه يتم إبلاغ مجلس الأمن لتقييم موقفة وذلك بناء على تقرير يرفعه الرئيس اللجنة الدولية للتفتيش والرقابة ومدير وكالة الطاقة الذرية يشرحان فيه مدى انتهاك الدولة العراقية لقراراتها على أن يبقى مجلس الأمن هذه القضية قيد نظره ، وذلك فقاً لما جاء في الفقرة الرابعة عشر التي تنص على (أن يُبقي المسألة قيد نظره إذا حدث انتهاك في القرار الصادر رقم (1441) ، وذلك من اجل تقيمها من خلال جلسات داخل مجلس الأمن الدولي لاستعادة الأمن ، والسلم الدوليين ، ولهذا فإن القرار (1441) في ظاهرة ونصوصه يتوافق مع الشرعية الدولية ، ولكنه في مقاصده تتعارض مع بنود هذا القرار في تنفيذها وأنها قد وظفت بشكل واضح على العراق فيما يتفق مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ومع ذلك فهي قد اعتمدت على هذا القرار في حربها ضد العراق حيث إن قيامها بهذا العمل دون تفويض دولي من مجلس الأمن الدولي الذي تقع على عاتقة مسألة حفظ الأمن ، والسلم الدوليين إن هذا العمل العدواني يعد بمثابة خرقاً واضحاً في ميثاق الأمم المتحدة وبنود القرار رقم (1441).

ويبرهن على مدى الضعف الذي يحيط بالمنظمة الدولية التي أصبحت عاجزة على تحقيق مقاصدها ، وأهدافها المنشأة لأجلها ، ومن ثَمَّ كونها غير قادرة على حماية أعضائها من بعض التدخلات التي تقوم بها الدول الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا التي أصبحت تنفرد بمصير العالم ، وكذلك بصناعة قرارات الحرب في أروقتها. [1]

المبحث الثاني: أسانيد الولايات المتحدة الأمريكية ومدى انتهاكها للشرعية الدولية:

إن قواعد القانون الدولي التي تهتم باستخدام القوة ، هي القواعد التي يجب الرجوع إليها لبيان مدى مشروعية التدخل الأمريكي في العراق ، ولهذا يتضمن ميثاق منظمة الأمم المتحدة أهم أحكام القانون الدولي الخاصة التي تهتم بالعلاقات بين الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ومن أهم الأحكام الخاصة التي تتعلق بكيفية استخدام القوة ، وحيث إن نزاعات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المنصوص عليها في الميثاق هي بمثابة اتفاق منشئ للمنظمة وساعدها في الديمومة ، والاستمرارية ، ولهذا تعتبر أحكام ميثاق منظمة الأمم المتحدة التي ينظم العلاقات بين الدول الأعضاء حيث إن الأصل في العلاقات الدولية ، هو عدم استخدام القوة لحل الخلافات الدولية ، ولكن الميثاق نص على بعض الحالات التي يجوز فيها للدول استعمال القوة ، وهي حالة واحدة فقط وهي الدفاع عن النفس. [2]

حيث إن العلاقات بين الدول كعلاقات بين الأفراد لا تستمر على اتجاه واحد ، وإنما تمر بمراحل صداقة وخلاف ، لهذا فقد حدد القانون الدولي الوسائل التي يجب على الدول إتباعها لحل الخلافات التي تحدث بينها في بعض الأوقات ، ونص على بعض الوسائل التي يجب على الدول إتباعها وهي :

---

1. المرجع السابق ، ص211– 212.

2. خالد محمد محمد جمعة ، الأسس القانونية لعدم مشروعية غزو العراق واحتلاله ، مجلة الشريعة والقانون ، القاهرة ، العدد الثامن والأربعون . ص 237 .

- **تسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية :**

حدد ميثاق الأمم المتحدة بعض المبادئ التي يجب على الأمم المتحدة ، وأعضائها الالتزام بها من أجل تحقيق مقاصد المنظمة الدولية ، والتي من أهمها :

تحقيق الأمن ، والسلم الدوليين ، ومن هذه المبادئ التي يجب على أعضاء الأمم المتحدة الالتزام بها هي أن تحل منازعاتها بالطرق السلمية ، وذلك وفق ما نصت عليه المادة (الثانية) من ميثاق الأمم المتحدة التي قررت أن (يقضي جميع أعضاء هيئة الأمم المتحدة منازعاتهم الدولية بالطرق السلمية شرط أن لا تجعل السلم ، والأمن الدولي معرضاً للخطر) ، وقد حددت المادة (الثالثة والثلاثون) ، من الميثاق (الوسائل السليمة لحل خلافاتها ، وهي بدء بالمفاوضات ، والتحقيق ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم ، والتسوية القضائية ، أو يلجئوا إلى الوكالات التنظيمية ، أو الإقليمية لحل خلافاتهم التي يقع عليها اختيارهم).

- **تمتنع الدول عن التهديد باستعمال القوة ضد بعضها:**

لقد نصت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على أن يمتنع جميع أعضاء الأمم المتحدة عن التهديد باستعمال القوة ضد سلامة ، وسيادة واستقلال أية دولة مالم يتفق مع الأمم المتحدة ، ولهذا فقد قررت محكمة العدل الدولية أن تحريم استعمال القوة لا يشمل فقط استعمالها ضد سلامة ، وسيادة واستقلال أية دولة ، وإنما يشمل جميع أنواع استخدام القوة طالما إنه مخالف لأهداف الأمم المتحدة في حفظ ، وأمن السلام العالمي.

أما الحالات التي أجاز القانون الدولي فيها استعمال القوة ، وأعطى الحق لذلك مجلس الأمن الدولي فقط ، وللدول الأعضاء ، إلا في حالة واحدة وهي الدفاع عن النفس ، وقد نصت المادة (الواحد والخمسون) من ميثاق الأمم المتحدة إنه (ليست في هذا الميثاق ما يضعف ، أو ينقص الحق الطبيعي للدول فرداً ، أو جماعة في الدفاع عن أنفسهم ، إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم ، والأمن الدوليين).

حيث إن من أهم الشروط التي يجب توافرها لكي تمارس هذا الحق توافر حالة الضرورة التي لا تترك مجال اختيار الطرق ، ولا لحظة التفكير ، حيث أجمع علماء

القانون الدولي العام على إن الرد الذي تقوم به الدولة لردع الاعتداء عليها يجب أن يكون متناسباً مع الهجوم المسلح الذي تتعرض له ، فلا يجوز أن تفرط الدولة المعتدى عليها في استعمال القوة في ردها على الاعتداء المسلح من قبل قوة خارجية أخرى.

ولهذا فإن الدولة المستهدفة ، والتي وقع عليها العدوان المسلح تعارض هذا الحق ألا وهو الدفاع عن النفس ، إلى أن يتدخل مجلس الأمن واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن ، والسلم الدوليين. [1]

وأما الحالات التي يجوز مجلس الأمن الدولي فيها استعمال القوة ، وذلك وفق المادة (الرابعة والعشرين) من ميثاق الأمم المتحدة مهام مجلس الأمن الدولي على أنه (رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً ، وفاعلاً بأن يعهد أعضاء هيئة الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن الدولي بالمتابعة الرئيسية في أمر حفظ السلم ، والأمن الدولي وأن يوافقون على هذا المجلس ، والذي يعمل نائياً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه البيئة الدولية) ، ولهذا فإن هذا النص جاء صريحاً في إن جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ، بما فيها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي قد وافقوا أن يعمل مجلس الأمن الدولي بالنيابة عنهم في قيامه بواجباته الدولية من أجل الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، ومن ثَمّ لا يجوز لأي دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة ، ولو كانت دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن أن تقوم بالواجبات التي يقوم بها مجلس الأمن الدولي ، إلا بموافقة مجلس الأمن طالما أنها دولة عضو في الأمم المتحدة ومن ثَمَّ فإنه لا يجوز لأي دولة عضو في الأمم المتحدة القيام بمهمة أو تنفيذ عمل يتعلق بالسلام العالمي وأمنه دون قرار صادر من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة يخولها ذلك العمل ، حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تستطيع أن تنظر في مسألة تتعلق بالسلم الدولي في حالة عدم اتخاذ مجلس الأمن قرارا بشأنها وتصدر توصيات بشأن اتخاذ إجراءات جماعية مشتركة بين أعضائها ، بما فيها كيفية استخدام القوة العسكرية ، ولهذا فقد منح ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن الدولي القيام بأعماله لحفظ الأمن ،

1. المرجع السابق ، ص238- 239.

والسلم الدوليين ، إذا كان هناك قد وقع تهديد ، أو إخلال بالسلم الدولي ، أو قد وقع عمل من أعمال العدوان المسلح. [1]

ولهذا يتطلب من مجلس الأمن عند وقوع تهديد للسلم الدولي أو إخلال به أو نوع عمل من أعمال العدوان المسلح على دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن يسلك أحد طريقتين.

الطريقة الأولى : وهو أن يقدم مجلس الأمن توصياته في هذا الشأن إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة إذا حددت أي عمل من الأعمال التي تهدد السلم الدولي.

الطريقة الثانية : وهي أن يقرر مجلس الأمن الدولي اتخاذ التدابير اللازمة ، والمنصوص عليها في المادة (الواحدة والأربعين) والمادة (الثانية والأربعين) ، من ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك لحفظ الأمن ، والسلم الدولي ، وإعادة السلم إلى نصابه الاعتيادي ، ولقد نصت المادة (الواحدة والأربعين) من الميثاق ، على التدابير التي يمكن أن يتخذها مجلس الأمن ، ولكن ليس من بينها استخدام القوة المسلحة ، ومن هذه الوسائل التي نصت عليها المادة المذكورة هي وقف العلاقات الاقتصادية ، وكذلك وسائل المواصلات ، والعلاقات الدبلوماسية ، أما المادة (الثانية والأربعين) من الميثاق فقد اقتصرت على بيان استخدام القوة العسكرية التي يجوز لمجلس الأمن الدولي اتخاذها ، لحفظ الأمن ، والسلم الدولي ، ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وذلك وفق المادة (الثالثة والأربعين) توقيع اتفاقيات خاصة مع مجلس الأمن الدولي ، يلتزمون بها بتزويد مجلس الأمن بجميع متطلبات القوة العسكرية بناء على طلبه لحفظ السلم الدولي. [2]

عندما أعلنت الولايات المتحدة ، وحلفائها في استخدام القوة ضد العراق دون الرجوع إلى الأمم المتحدة ، والتي اعتمدت على مجموعة من الأسباب ، والأساليب القانونية التي ارتكزت عليها أمام الأمم المتحدة مجلس الأمن الدولي ، حيث جاء ذلك

---

1. فرانسيس جويل ، تدمير النظام العالمي ترجمة سمير كريم ومراجعه محمد نور فرحات ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، مصر 2005 ، ص 274 – 275.

2. خالد محمد محمد جمعة ، مجلة الشريعة والقانون ، مرجع سبق ذكره ، ص240.

في إعلانها في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، ولهذا سوف نتطرق فيما يلي إلى تلك الأسباب ، والأسانيد ، ومناقشتها ، ومدى توافقها مع أحكام القانون الدولي.

المطلب الأول: أسانيد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها المقدمة إلى الأمم المتحدة لتدخلها في العراق:

أرسلت الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بعد التدخل المباشر في العراق ، رسالتين تتضمنان أسباب قيامها بهذا العمل ، والتي استندت عليه الولايات المتحدة ، وحلفائها في التدخل المباشر في العراق إلى الأسانيد القانونية التالية :

الاستناد الأول: إن قرارات مجلس الأمن وخاصة قرار رقم (687) قد ثبت انتهاك العراق للالتزامات الدولية الصادرة اتجاه عام (1991م).

وذلك بموجب الإشارة في القرار رقم (1441) ، ولهذا خولت الولايات المتحدة الأمريكية استخدام القوة العسكرية ضد العراق لمجرد ثبوت انتهاكاته والتزاماته الدولية ، مما أعطى للولايات المتحدة الأمريكية الحق باستعمال القوة ضد العراق بموجب القرار رقم (678) ، والتي تنص على استخدام القوة لطرد العراق من الكويت فقط في التاسع والعشرين من نوفمبر عام (1990م).

أما من الناحية القانونية :

اتجه أغلب علماء القانون الدولي إلى إن انتهاك العراق لقرارات مجلس الأمن لا يخول أي دولة استعمال القوة ضد العراق بموجب القرار رقم (678) ، فإن لجوء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها مرة أخرى إلى مجلس الأمن ، وذلك من أجل الحصول على قرار دولي يتيح لها استعمال القوة مرة أخرى ضد العراق ، ولهذا فإن القرار رقم (678) ، ينص على استعمال القوة لإخراج العراق من الكويت فقط ، وبناء على ذلك فإن الهدف من القرار رقم (678) ، قد تم تحقيقه بإخراج العراق من الكويت وهذا يعني أن قرار مجلس الأمن رقم (678) ، لا يمكن أن يكون قانونيا لاحتلال دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة من قبل دولة أخرى.

الاستناد الثاني: الدفاع عن الأمن الدولي والأمن القومي للولايات المتحدة من تهديد العراق وهذا السبب الثاني الذي من أجله قامت الولايات المتحدة بشن الحرب على العراق .

أما من الناحية القانونية :

إن الولايات المتحدة لا تملك وحدها الحق في الدفاع عن الأمن الدولي ، وإنما ذلك اختصاص مجلس الأمن الذي يملك وحده تقييم موقف أي دولة ، ما إذا كانت تهدد الأمن الدولي من عدمه ، وما إذا كان الأمن الدولي في حالة وجود هذا التهديد يحتاج إلى عمل دولي للدفاع عنه ، فإن الإدعاء بالدفاع عن الأمن الدولي للهجوم على العراق لا يعد أساساً قانونياً مشروعاً لتبرير ذلك العمل .

أما من حيث الحرب على العراق كانت للدفاع عن الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية فإن إمكانيات العراق العسكرية لا يمكن أن تشكل تهديداً لأمن الولايات المتحدة ، بالنظر إلى البعد الجغرافي بين الدولتين ولو افترضنا جدلاً أن العراق يشكل تهديداً لأمن الولايات المتحدة ، فإن تحرك الولايات المتحدة بشن الحرب على العراق ، لا يعد من قبيل الدفاع عن النفس المقرر للدول بموجب المادة (الواحد والخمسين) من ميثاق الأمم المتحدة ، ذلك أن حالة الدفاع عن النفس سالف الذكر له مظاهر ينبغي توافرها حتى تستطيع الدولة استعمال القوة دفاعا عن نفسها وهذه الأسانيد ليست متوفرة في حالة العراق ، حيث أن العراق ليس له قوة شاملة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية لأن لكل منها بعد جغرافي معين.

الاستناد الثالث : تمسك الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في الحرب على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1441-2002م) للتدخل في العراق.

أكد قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1441) ، على أن العراق لا يزال ينتهك التزاماته ، وواجباته المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن السابقة ، وخاصة قرار رقم (687-1991م) سالف الذكر ، ولهذا فإن قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1441) أعطى العراق الفرصة الأخيرة لتنفيذ واجباته الدولية اتجاه القرارات السابقة الصادرة بحقه، ثم جاء في نهاية القرار (بأن مجلس الأمن حذر العراق أكثر من مرة ، أنه سيواجه عواقب وخيمة ، نتيجة لانتهاكه المستمر في التزاماته الدولية)

، حيث أن القرار (1441) ، لم يحدد في نصوصه ما هي العواقب الوخيمة التي سيواجهها العراق في حالة استمراره في انتهاك قرارات مجلس الأمن المفروضة عليه ، وهو الأمر الذي يرشد باستعمال القوة ضد العراق ، فإنه يحتاج إلى قرار دولي جديد من مجلس الأمن ولهذا إن حجة (العواقب الوخيمة) التي استندت عليها الولايات المتحدة ، وحلفائها في الحرب ضد العراق هي غير مشروعة ، حيث أن القول بأنه سوف يواجه عواقب وخيمة ، فإنه يعني بذلك مواجهة مجلس الأمن الدولي ، وليست الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لأن هذا التحديد ليس صادر منها ، وإن هذا الحق يمتلكه مجلس الأمن الدولي وحده في الحفاظ على السلم ، والأمن الدولي. [1]

1. عبد الناصر محمد سرور ، مجلة جامعة أقصى ، المجلد الرابع عشر العدد الأول ، فلسطين ، غزة ، 2010م ، ص73-74.

المطلب الثاني: انتهاك قوات الاحتلال الأمريكي في العراق أحكام وقواعد القانون الدولي العام:

إن استخدام القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، ضد العراق يتعارض مع مضمون القرار رقم (1441–2002م) ، والذي شكل تحذيراً صريحاً للدولة العراقية بضرورة التزامها بميثاق الأمم المتحدة ، وقراراتها التي تتعلق بشأنه ، وعلى الرغم من ذلك تعرضت العراق للتدخل المباشر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي استندت على القرار (1441) ، ومن خلال تحليلي لهذا القرار نجد أنه لم يمنح حق استخدام القوة التلقائي لأمريكا دون الرجوع إلى مجلس الأمن الدولي ، حيث أن القرار (1441) واضح ، وصريح في نصه لحالة عدم التزام العراق بالتزاماتها الدولية المتعلقة بنزع السلاح الشامل ، والذي يعد خرقاً جوهرياً للقانون الدولي العام ، والذي أشار فيه مجلس الأمن أن يمنح العراق فرصة أخيرة لكي يمتثل لقرارات الأمم المتحدة ، حيث أن هذا القرار لم يتضمن أن يخول لأي عضو من أعضاء مجلس الأمن بالتصرف تلقائياً باستخدام القوة ضد العراق ، وفي حالة ثبوت انتهاك للدولة العراقية لقرار مجلس الأمن ، وفي هذه اللحظة يتم إبلاغ مجلس الأمن الدولي بناء على تقرير يقدم من اللجنة الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية للرقابة والتفتيش ، والتحقق من نزع أسلحة الدمار الشامل إلى مجلس الأمن توضح فيه مدى انتهاك العراق لالتزاماته الدولية ، وهذا ما أشارت إليه الفقرة الثانية عشر من القرار (1441) ، والتي تنص (أن يعقد اجتماعاً فور تلقيه أي تقرير يقدم وفقا للفقرة الرابعة ، والفقرة الحادية عشر من القرار سالف الذكر) ، وذلك من أجل النظر في الحالة الضرورية للامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة من أجل الحفاظ على الأمن ، والسلام العالمي.

ولهذا فإن العدوان الذي شنته القوات الأمريكية والبريطانية على العراق قد خرج عن نطاق الشرعية الدولية ، والقانون الدولي ، ومبادئ وأهداف الأمم المتحدة ، وقد حدد ميثاق الأمم المتحدة حالتين وجب فيها استخدام القوة:

الحالة الأولى: وهي حالة الدفاع الشرعي عن النفس ضد أي عدوان خارجي ، ويجتمع مجلس الأمن أثر حدوثه ، ليقرر فيما يتخذه من إجراءات وذلك وفق المادة (51) (*) من ميثاق الأمم المتحدة.

أما الحالة الثانية: فهي تنحصر في الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن الدولي ، في حالة حصول قمع مسلح ، وذلك وفق المادة (42) (*) من ميثاق الأمم المتحدة ، ومن خلال هذا التحليل نوضح أهم صور انتهاك الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا لبنود ، وأحكام ، وميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ القانون الدولي العام.

المبدأ الأول: عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية:

تضمن ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته ، وتفسير بنود الميثاق وفقاً لمقاصده ، وأهدافه لقد عبّرت الديباجة في فقرتها الأولى عن تصميم الدول الأعضاء على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ، هذا هو روح الميثاق لإنقاذ الإنسانية من ويلات الحروب ، وعدم استخدام القوة المسلحة ، ولهذا قد حدد الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للأحكام التي ينبغي اللجوء إليها في استخدام القوة المسلحة ، وأكد على أن مجلس الأمن يملك وحده السلطة النهائية لتقرير ما إذا كان قد وقع تهديد من السلم ، والأمن الدولي ، أو إذا كان قد وقع عدوان مسلح وجب ردعه ، وذلك بموجب المادة (التاسعة والثلاثين) من ميثاق الأمم المتحدة.

---

* المادة (51) ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق – من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.

* المادة (42) إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة (41) لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء "الأمم المتحدة".

المبدأ الثاني: الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس:

إن القاعدة العامة تُحَرّم اللجوء لاستخدام القوة تلقائياً ، إلا في حالة الدفاع عن النفس إذا وقع عدوان ، وذلك وفقا للمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة ، وهذا الاستثناء مقيد إلى أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات اللازمة في حفظ السلم ، والأمن الدولي ، ولذلك فإن الشرط حق ممارسة الدفاع عن النفس.

المبدأ الثالث: شروط جواز استخدام القوة في العلاقات الدولية:

اللجوء الانفرادي لاستخدام القوة تلقائياً محرماً في القانون الدولي ، وميثاق الأمم المتحدة ولا يتم استخدام القوة إلا عن طريق آليات الأمم المتحدة ، وذلك وفقاً للفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تنص على إن حفظ السلم ، والأمن الدوليين الذي يعتبر من أهم مقاصد الأمم المتحدة ، والتي وجدت من أجلها الأمم المتحدة ، وإن تحقيق هذه الغاية تتخذ المنظمة الدولية إجراءات المشترك ، وليست (أحادية) لمنع تهديد السلم الدولي.

المبدأ الرابع: حل المنازعات بالطرق السلمية:

جاءت الحرب الأمريكية البريطانية على العراق مخالفة ومنتهكة لأهم مبدأ من المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، وهو حل المنازعات المسلحة بالطرق السلمية ، حيث لم تقوم هذه الدول باللجوء إلى أي من وسائل هذا المبدأ لحل النزاع سلميا مع العراق ، ومن أهم هذه الوسائل التوسط الدولي فضلاً عن إنها لم تمنح الفرصة الكافية لفرق التفتيش في إثبات امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ، ومن ثم فإنه عدم لجوء هذه الدول للوسائل السلمية ، واللجوء إلى استخدام القوة مباشرة يعد خرقاً لميثاق الأمم المتحدة.

حيث نصت الفقرة الثالثة من الميثاق على أن يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم ، والأمن الدولي في خطر ، وهذا ما أكدته المادة (33) من ميثاق الأمم المتحدة ، والتي تنص (على أنه يجب على جميع أطراف النزاع الدولي والذي يشكل تهديداً مباشراً للسلم ، والأمن الدولي ، وأن تلجأ الأطراف إلى إيجاد حل عن طريق المفاوضات ، والتحقيق ،

والوساطة ، والتوثيق ، والتحكيم ، والتسوية القضائية ، أو عن طريق المنظمات الإقليمية لإيجاد حل بين أطراف النزاع).

المبدأ الخامس: عدم تشكيل تحالف خارج الأمم المتحدة:

من أجل إضفاء نوع من الشرعية على أهدافها ومخططاتها على الأراضي العراقية قامت الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا بإنشاء تحالفات دولية خارج إطار منظمة الأمم المتحدة من أجل تدخل مباشر في العراق ، حيث إن هذا العمل يعتبر غير قانوني ، ومخالفا لأحكام ، وقواعد ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك باعتبار هذه الدول تحاول فرض هيمنتها ، وإرادتها على الأمم المتحدة.

المبدأ السادس: عدم التدخل في الشؤون الداخلية:

يحرم القانون الدولي على الدول التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، ومهما كانت الأسباب ، حيث أعطت قواعد القانون الدولي أن هذا الحق للشعوب فقط في ممارسة حق تغيير واختيار النظم التي تناسبها دون تدخل من أي دولة ، حيث ألزم ميثاق الأمم المتحدة الدول باحترام سيادة واستقلال الدول الأخرى ، وعدم استخدام القوة ضدها بشكل تلقائي.

المبدأ السابع: المساواة بين جميع الدول في المنظمة الدولية:

يؤكد ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول جميعها وهذا وفق ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة .

حيث أن الحرب على العراق دون تفويض دولي أثبتت أن الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا لم تلتزم بتطبيق هذه المبدأ (المساواة) ، حيث إنه في تعاملها مع الحالة العراقية بسياسة الكيل بمكيالين في الوقت الذي شنت فيه الحرب على العراق واحتلالها ، حيث إن هذه السياسة لم تكن موجهة إلى الدول التي تمتلك الأسلحة النووية من بينها إسرائيل ، حيث نجدها أيضاً تشكل تهديدا للأمن الدولي ، وقواعد وأحكام القانون الدولي العام.

المبدأ الثامن: عدم التدخل المباشر (العدوان) المسلم:

يُعَدّ العدوان على أي دولة مستقلة ذات سيادة ، مخالف لميثاق الأمم المتحدة في تعريف الأمم المتحدة للعدوان : (هو عبارة عن استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة ، أو استقلال دولة أخرى) ، ولهذا تعتبر الحرب الأمريكية البريطانية على العراق عدواناً مباشراً على سيادة واستقلال العراق ، وبهذا يكون انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ، وقواعد القانون الدولي العام التي تُحَرّم جميع أشكال العدوان ، ولهذا فإن عدم مشروعية الحرب ، والاحتلال يترتب عليها المسؤولية الكاملة عن عدوانها ، وكذلك التزامها بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن هذا العدوان ، وذلك لأن في تفسير هذا العدوان نجد أن العراق لم تكن تهدد أمن هذه الدولة التي قامت بضربها ، واحتلالها ، ومن ثَمَّ فإن الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ، وخاصة في تفسيرها لقرار رقم (1441–2002م) ، في الفقرة الثالثة عشر التي تنص على(إذا أستمر العراق في عدم التزامه لقرارات المادة بشأنه ، سوف يتعرض إلى عواقب وخيمة بأنه يتيح لها استخدام القوة تلقائياً ضد العراق) فإن منظور القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة إذا لا يجيز لدولة ما باستخدام القوة تلقائياً ، وإنما عن طريق مجلس الأمن الدولي ، ولهذا يعتبر هذا العدوان باطل ، وغير شرعي ، وذلك وفق هذه المبادئ ، وقواعد القانون الدولي العام. [1]

1. باسم كريم سويدان الجنابي ، مجلس الأمن والحرب على العراق عام 2003 ، مرجع سبق ذكره ، ص156– 160.

الفصل الثالث

الأمم المتحدة وتداعيات الحرب على العراق

المبحث الأول: تداعيات وآثار الاحتلال الأمريكي على الوضع في العراق

المبحث الثاني: موقف الأمم المتحدة من احتلال العراق

تمهيد :

إن الاحتلال الأجنبي للعراق بعد غزو التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003م جاء ليعلن عن بدء سياسة جديدة في المنطقة ، والتي صاغها المحافظون الجدد في السياسة الأمريكية ، والتي عبرت عنها بعض الوثائق الرسمية وأدبيات اليمين المحافظ بداية من وثيقة الأمن القومي الصادرة في عام 2002م ، وانتهاءً بمشروع الشرق الأوسط الكبير ، حيث أكدت هذه الوثائق على ثلاثة مبادئ أساسية ، وهي الحرب الوقائية أو الاستباقية ، ونشر المبادئ الأمريكية في العالم ، وتطوير القوة العسكرية لكي تبقى متفوقة في العالم في جميع المجالات ، ولهذا تعتبر الأزمة العراقية الحالية عبارة عن مكمل للأهداف ، وسياسات ، واستراتيجيات للولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفائها في الحرب نتيجة لأطماعها الإقليمية في الشرق الأوسط ، وخاصة منطقة الخليج العربي لأن قضية احتلال العراق عام(2003م)، نجدها مرتبطة بخطط تنفيذ مشروع الولايات المتحدة الأمريكية في قيام إمبراطورية للسياسة الخارجية الأمريكية ، والدفاعية ، ولقد ظهر هذا واضحاً خلال انهيار الاتحاد السوفيتي(1991م) ، وإن هذا التوجه في السياسة الخارجية الأمريكية كان أساس تكوينه متمثلة في مساعدي وزير الدفاع الأمريكي (ديك تشيني) وهما (بول ولفوتيز ، ولويس ليبي) بصياغة ورقة سميت بـ "دليل السياسة الدفاعية" عن الإستراتيجية الأمريكية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي ، وقد نص هذا الدليل على ضرورة وجود ، وتحقيق التفوق العسكري الأمريكي عالمياً ، ومنع قيام أي قوة منافسة تهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في العالم ، وذلك من خلال تبني سياسة الحرب الوقائية ضد الدول المشتبه في قيامها بتطوير أسلحة الدمار الشامل ، ودون الرجوع إلى المنظمة الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة ، ولهذا فإن الأزمة العراقية نقطة تحول هامة في تاريخ الأمم المتحدة ، ومستقبلها الدولي ، وعندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا باقتناع لانتهاء الحرب على العراق ، وذلك من أجل كسب الوقت في المشاورات ، والمفاوضات داخل الأمم المتحدة حول مشروع قرار دولي يهدف إلى إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي حول العراق ، وذلك باعتبار الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا السلطة الحاكمة والعملية في العراق ، ولهذا سوف نتناول في هذا الفصل المبحثين التاليين.

المبحث الأول: تداعيات وآثار الاحتلال الأمريكي للعراق:

عندما أعلن (جورج بوش الابن) في الثامن من مايو عام (2003م) ، انتهاء العمليات العسكرية في العراق ، واعتراف مجلس الأمن الدولي بالاحتلال كأمر واقع بشكل يرتب التزامات ومسؤوليات على قوات الاحتلال الأجنبي وفقاً لما نص عليه قانون الحرب ، ومن ثَمّ قام مجلس الأمن بإصدار مجموعة من القرارات التي تنظم أوضاع الدولة العراقية تحت الاحتلال ، والتي يمكن تقسيمها إلى قرارات خاصة بإنشاء القوات المتعددة الجنسيات ، وقرارات خاصة بإعادة بناء الدولة العراقية ، ولهذا مثلت الحرب الأمريكية على العراق في مارس (2003م) ، نقطة تحول هامة ليس فقط في تاريخ العراق ، وإنما على مستوى الشرق الأوسط والعالم ككل ، حيث أدى هذا الاحتلال العسكري إلى انهيار الدولة العراقية ، وانتشار الفوضى والإرهاب ، وكذلك أثرت على موازين القوة في المنطقة ، واشتملت فيها الصراعات الطائفية والمذهبية ، وخلقت حالة من الفوضى العامة داخل العراق وخارجه مما أدى إلى زعزعة الاستقرار في العراق ومنطقة شرق الأوسط ككل ، لقد أدت التصرفات وسلوكيات الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا بعد احتلال العراق إلى إسقاط سيادة الدولة العراقية ، والعمل على إعادة تشكيلها بدءً بالعملية السياسية ، وذلك وفق رؤية الولايات المتحدة الأمريكية ، والدول المتحالفة معها ، وكذلك العمل على إفراغ المكونات المؤسسة السياسية ، والأمنية والعسكرية ، وانعكس هذا بدوره إلى أن تكون الدولة العراقية ناقصة السيادة في مختلف قطاعات الدولة مما أدى إلى انتشار الفوضى ، ووجود جماعات ، وقيادات اختلفت أسمائهم ، وتعددت أهدافها بين مقاومة للاحتلال الأجنبي أو من اجل تخريب الوضع الداخلي ، والعمل على المصلحة الخاصة وفق أجندة دولة أجنبية أخرى ولهذا سوف نحاول في هذا المبحث دراسة الوضع الذي وصلت إليه العراق بعد الاحتلال الأجنبي عام (2003م) ، وأثر القرار رقم (1483) على الصعيد السياسي ، والأمني ، والاقتصادي ، والاجتماعي ، وما موقف الأمم المتحدة منه؟

المطلب الأول: القرار رقم (1483-2003م)، والفوضى والانفلات السياسي والأمني:

لقد نتج عن الاحتلال الأجنبي للعراق انهيار مؤسسات الدولة ، وخاصة بعد قيام قوات الاحتلال الأجنبي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا على إعادة ، وتشكيل مؤسسات الدولة وفق رؤية مصالح دول الاحتلال ، وذلك من خلال العمل على استبعاد بعض الأطراف السياسية من المشاركة في العملية السياسية المقبلة والتي من بينها أعضاء حزب البعث وبعد قيام قوات الاحتلال بحل الجيش العراقي أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (1483) ، في الثاني والعشرين من مايو عام (2003م) ، ليضع نهاية ثلاثة عشر عاماً من العقوبات التجارية المفروضة على العراق ، ولكنه أبقى على العقوبات العسكرية ، ومن خلال رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق بموجب قرارات دولية سالفة الذكر ، ولكن قد نتج عن هذا القرار آثار سياسية وقانونية خطيرة ، والتي جاء بها نص القرار في إبقائه ببقاء قوات الاحتلال الأجنبي وأطلق عليها اسم (السلطة العليا) في البلاد إلى أن يتم تشكيل حكومة معترف بها دولياً ، حيث أن القرار (1483) يتضمن ثمانية عشر فقرة في الديباجة وستة وعشرون فقرة ، ومن أهم ما تناولته بعض فقرات هذا القرار أنه ورد في الفقرة الثانية من الديباجة إن المجلس يؤكد من جديد سيادة العراق ، وسلامته الإقليمية ونص في الفقرة الثالثة انه يؤكد من جديد أهمية نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وحيث إن هذا القرار يشير بأن المجلس يشدد على حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله السياسي بحرية والسيطرة على موارده الطبيعية ، وأنه مصمم على ضرورة أن يعود الأمن لكي يحكم فيه العراقيون أنفسهم على وجه السرعة وانه يشجع الجهود التي يبذلها شعب العراق من اجل تشكيل حكومة تمثله استنادا إلى مبدأ سيادة القانون الذي يكفل المساواة في الحقوق وتأمين العدالة لجميع المواطنين العراقيين دون النظر للأصل العرقي أو الدين أو نوع الجنس ، ونصت بعض فقراته على إن مجلس الأمن يرحب باستئناف المساعدات الإنسانية ، ومواصلة جهود الأمين العام ، والوكالات المتخصصة الرامية إلى توفير الغذاء ، والدواء لشعب العراق ، وأن المجلس يؤكد ضرورة المحاسبة على الجرائم ، والفظائع التي ارتكبها النظام العراقي السابق (صدام حسين) ، وكذلك يسلم بالصلاحيات ، والمسؤوليات ، والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المطبق على الولايات المتحدة ، وبريطانيا بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة

موحدة تسمى(قوات متعددة الجنسية) ، حيث شكلت الأمم المتحدة قوات متعددة الجنسيات في أزمات عديدة من أجل الحفاظ على السلام العالمي ، وتتكون هذه القوات من عدة دول ، وتكون قيادتها من الأمم المتحدة ، وتابعة لمجلس الأمن ، كما تم في التسعينات من القرن الماضي بصدور قرارات دولية عن مجلس الأمن بالموافقة على تشكيل قوات متعددة الجنسية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك كما تم بموجب قرار مجلس الأمن رقم (940) عام (1994م) ، تستهدف هذه القوات اتخاذ التدابير اللازمة لإقامة بيئة مناسبة ومستقرة ، حيث استعانت الأمم المتحدة بهذه القوات عندما احتلت العراق الكويت عام (1990م) ، حيث أصدر مجلس الأمن الدولي قرار رقم (66) عام (1990م) ، الذي ينص على إخراج القوات العراقية من الكويت فقط ، ولكن نجد موقف الأمم المتحدة عامةً ، ومجلس الأمن خاصةً قد تغير عندما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها

بريطانيا في العراق ، ومن ثم احتلاله دون الرجوع للشرعية الدولية ، حيث إن حالة العراق قد شهدت تطوراً جذرياً في ممارسة الأمم بتحويل قوات الاحتلال إلى قوات متعددة الجنسيات ، وقيادتها هي القيادة نفسها التي قامت باجتياح العراق ، واحتلاله ، وعلى عكس ما حدث في أزمة الكويت ، وبعد أن باشر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة مهامه في العراق قدم (باول) تقريراً له عن أعماله بتاريخ الخامس عشر من يوليو عام (2003 م) ، متضمناً الظروف والتحديات التي تواجهها الأمم المتحدة ، والصعوبات التي تمر بها الدولة العراقية في الفترة الانتقالية بعد الاحتلال ، وأشار في التقرير بضرورة تشكيل مجلس حكم في العراق ، ولهذا صدر مجلس الأمن قراره رقم(2003/1500) ، حيث جاء في نص القرار يجب أن تعترف سلطات التحالف الدولي بمجلس الحكم المؤقت على أنه الجهة الرئيسية لإدارة الدولة العراقية المؤقتة إلى أن يتم تشكيل حكومة معترف بها دولياً ممثلة للشعب العراقي.

حيث إن القرار رقم (2003/1483) ، أضفى شرعية الأمر الواقع للاحتلال الأجنبي في العراق ، ولقد عمل هذا القرار إلى تنفيذ الخطوات تالية لإضفاء شرعية على مجلس الحكم المؤقت الذي عينته سلطة الاحتلال ، وبالتالي يصبح لدى سلطة الاحتلال الحق في إصدار الأوامر ، ومن أهم هذه الأوامر التي أصدرها الحاكم

المدني (بول بريمر) هو إعادة تشكيل قوات الأمن العراقية ، وحل الجيش العراقي ، وإنشاء جيش جديد للسلطة العراقية الغير شرعية. [1]

ومن أجل كسب غطاء شرعي ، وقانوني اقترح الحاكم المدني (بول بريمر) ، إنشاء مجلس الحكم الانتقالي عام (2003م) ، والذي يعتبر كبداية لوجود ، وتركيز على الحكم الطائفي في بغداد ، حيث يتكون هذا المجلس من خمسة وعشرون عضواً ، حيث أعطى للشيعة ثلاثة عشر مقعداً ، وللسنة خمسة مقاعد ، وللأكراد خمسة مقاعد ومقعد واحد للمسيحيين ، ومقعد للتركمان ، والتي اعتبرت بداية الشروع بتأسيس الطائفية السياسية في العراق ، وتبقى مهمة قوات الاحتلال في المساعدة ، والمراقبة ، وفي هذه الفترة رحب مجلس الأمن الدولي بخطوة (بول بريمر) ، بإنشاء مجلس الحكم واعتبرها خطوة ايجابية للشعب العراقي ، وفي ضوء ذلك اصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (1500) ، الصادر في الخامس عشر من أغسطس عام (2003م) ، والذي يطلب من سلطات التحالف الدولي الاعتراف بمجلس الحكم المؤقت في العراق ، واعتباره الجهة الوحيدة لإدارة الدولة العراقية ، والتي بدورها سوف تمهد الطريق لإنشاء الحكومة العراقية ممثلة للشعب العراقي ، والمعترف بها دولياً ، وفي نفس العام اصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (1511) ، الصادر في السادس عشر من أكتوبر ، حيث عقد مجلس الأمن جلسة ، والتي اعتمد فيها بالإجماع مشروع قرار مقدم من اسبانيا ، والكاميرون ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، ويتضمن القرار رقم (1511) ثمانية فقرات في الديباجة ، وخمسة وعشرون فقرة ، وأهم ما ينص عليه القرار ويعيد تأكيد على سيادة العراق ، وسلامة أراضيه مع التركيز على الطابع المؤقت لسلطة التحالف المؤقتة بالمسؤوليات ، والسلطات ، والالتزامات المحددة ، كذلك يطلب من المجتمع الدولي بالاستجابة إلى إنشاء مجلس الحكم الممثل للشعب على نطاق واسع يضم جميع مكونات الشعب العراقي كخطوة مهمة نحو إنشاء حكومة ممثلة للشعب ، حيث يدعو من مجلس الحكم إلى أن يقدم لمجلس الأمن

---

1. صباح باسيل وآخرون ، احتلال العراق الأهداف النتائج المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان 2004 ، ص137.

جدولاً زمنياً لصياغة دستور العراق الجديد ، ولإجراء انتخابات ديمقراطية ، وإن إدارة شؤون الدولة العراقية الداخلية ، والخارجية سوف يتم تكوينها على يد الهياكل والمؤسسات الناشئة التي تشكلها الإدارة العراقية المؤقتة ، ويطلب من الأمم المتحدة أن تعزز دورها الحيوي في العراق بأمور إنسانيه فقط منها تقدير الإغاثة الإنسانية ، وتعزيز الأعمار الاقتصادي ، ودعم جهود إعادة ، وإنشاء المؤسسات الوطنية المحلية ويتضمن استعراض مجلس الأمن الدولي احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفاؤها تحت اسم (قوات متعددة الجنسيات) في مهام أعمالها ، وتنفيذ مشروعها في مدة أقصاها سنة واحدة من تاريخ هذا القرار، وأنه في جميع الأحوال تنتهي ولاية القوة متعددة الجنسية بانتهاء العملية السياسية ، ويعرب عن استعداده للنظر في العراق مستقبلا إذا تطلب الأمر استمرار القوة متعددة الجنسيات ، خاصة بعد التفجيرات الإرهابية لمقر الأمم المتحدة في بغداد يوم التاسع عشر من أغسطس عام (2003م) ، ولهذا شدد مجلس الأمن الدولي على الطابع المؤقت لسلطة الائتلاف الدولي (قوات الاحتلال) ، واتخذه القرار رقم (1538) في جلسته بتاريخ الواحد والعشرين من ابريل عام (2004م) ، والتي وافق فيها مجلس الأمن الدولي بتعيين الهيئة المستقلة رفيعة المستوى لتقصي التقارير الإخبارية العامة ، والتعليقات التي تشكك في سلامة إدارة الدولة من قبل قوات الاحتلال الأجنبي ، وكيف يتم تسيير برنامج النفط مقابل الغذاء[1].

وفي خطوة ايجابية أكدا فيها مجلس الأمن الدولي حرصه على نقل السلطة للعراقيين بعد إصدار قراره رقم (1546) ، الصادر في الخامس من يونيو عام (2004م) ، تلقى مجلس الأمن رسالتين مؤرختين بتاريخ الخامس من يونيو عام (2004م) ، من رئيس وزراء العراق (إياد علاوي) ، ووزير خارجية الولايات المتحدة (كولن باول) تتضمنان طلب حكومة العراق الانتقالية استمرار بقاء القوات المتعددة الجنسيات لمدة اثني عشر شهراً ، وموافقة الولايات المتحدة على ذلك ، وطلب الطرفان موافقة مجلس الأمن على هذا الاتفاق ، وبناء عليه أصدر المجلس القرار رقم (1546) وأهم بعض فقراته نجد إن الفقرة الأولى ، والثانية تضمنتا

1. باسيل يوسف بجك ، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2006 ، ص451-452.

إقرار المجلس بتشكيل حكومة ذات سيادة للعراق تتولى كامل المسؤولية بحلول الثلاثين من ابريل عام (2004م) ، حيث سيتم بهذا التاريخ انتهاء الاحتلال ، وانتهاء وجود سلطة الائتلاف المؤقتة ، وأن العراق ستعود إليه سيادته الكاملة ، وأن حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بحرية ، وفي ممارسة كامل السيطرة على جميع موارده الطبيعية ، وصدر القرار الجدول الزمني المقترح لانتقال السلطة السياسية في العراق بشكل ديمقراطي ، حيث تشمل تشكيل حكومة مؤقتة ذات سيادة تتولى مسؤولية الحكم ، والسلطة يوم الثلاثين من ابريل عام (2004م) ، ويطلب من الحكومة العراقية أن تنظر في مسألة كيف يمكن نقل السلطة ، وذلك بعقد اجتماع دولي يدعم عملية الانتقال السياسي في العراق.

وفي الفقرة العاشرة من القرار نلاحظ إن هناك صلاحيات واسعة للقوات متعددة الجنسيات (قوات الاحتلال) ، بأن تكون لها سلطة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للمساهمة في صون الأمن والاستقرار في العراق ، وزاد دور هذه القوات متعددة الجنسية بعد طلب الحكومة العراقية استمرار وجود القوة المتعددة الجنسيات ، وتبيان مهامها ربما في ذلك عن طريق منع الإرهاب ، وردعه بحيث تتمكن الأمم المتحدة من انجاز دورها في مساعدة الشعب العراقي ، وبحيث يستطيع الشعب العراقي أن ينفذ بحرية ، ومن دون تعرض للتخويف جدول العملية السياسية الزمني ، وبرنامجها ، وأن يستفيد من أنشطة التعمير والإصلاح.

والذي تتطلع إلى إنهاء حالة الاحتلال ، ونقل السلطة إلى الحكومة العراقية في مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. [1]

وعندما تم إنشاء قانون إدارة الدولة المؤقتة في الثامن من مايو عام (2004م) ، وتعتبر كدستور مؤقت ، وذلك بعد حل الدستور الأول الذي تأسس مع قيام الدولة العراقية ، ولقد نص الدستور المؤقت على تحديد جدول زمني ، ومحدد لإنجاز مهمة انتخاب الجمعية الوطنية ، وتشكيل الحكومة الانتقالية ، وكذلك العمل على إعادة تشكيل مسودة الدستور الدائم للبلاد ، وعرضه للاستفتاء الشعبي ، وبذلك تم تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة ، والتي بموجبها تم حل سلطة الائتلاف (قوات الاحتلال) ، وتسلم إلى (إياد علاوي) رئيس الحكومة المؤقتة ، والتي من مهامها العمل على

1. صباح باسيل وآخرون ، احتلال العراق الأهداف النتائج المستقبل ، مرجع سبق ذكره ، ص145.

وضع ترتيبات أمنية لنقل السيادة العراقية إلى الحكومة الانتقالية المنتخبة ، والتي بدورها تقوم بكتابة الدستور الدائم للدولة العراقية ، وبعد مخاض استمر سبعة وثمانون يوماً تم الإعلان عن تشكيل حكومة انتقالية في الثامن والعشرين من ابريل عام (2005م) ، برئاسة (إبراهيم الجعفري) ، والتي قد تم انتخابها في الثلاثون من يناير عام (2005م) وطلب رئيس الحكومة الانتقالية (إبراهيم الجعفري) من مجلس الأمن الدولي بعد وصوله إلى الحكم في رسالة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ التاسع والعشرين من أكتوبر عام (2005) ، والتي طلب فيها تمديد فترة التفويض الممنوح للقوات المتعددة الجنسيات بموجب القرار رقم (2004/1546م) ، وعدم السماح بالأعمال الإرهابية بأن تعطل عملية التحول السياسي ، والاقتصادي في البلاد ، واستجاب مجلس الأمن إلى هذه الرسالة وصدر بخصوصها قرار رقم (1637) ، ويؤكد على أهمية الأعمال التي تقوم بها جميع القوات متعددة الجنسية في حفظ الأمن ، والاستقرار في العراق ، والتصرف وفقاً للقانون الدولي ، بما في ذلك الالتزامات المقررة بموجب القانون الإنساني الدولي وأن تتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة. [1]

وبموجب القانون الانتقالي الذي تم اعتماده في عام (2004م) ، فإن حكومة (الجعفري) هي حكومة انتقالية مهمتها إعداد مشروع الدستور الدائم ، إلا إن هذه الحكومة واجهت صراع طائفي وعدم قبول أغلبية الشعب لهذه الحكومة ، وكان أكثرها الأغلبية السنية في البلاد ، حيث قاطعت الانتخابات ، وجلسات المجلس الانتقالي مما أدى إلى تشكيل ائتلاف وطني بين الطائفة الشيعية والطائفة الكردية ، وهو ما قاطعته الطائفة السنية ، وتسلمت الحكومة (إبراهيم الجعفري) مهامها في الثالث من مايو عام (2005م) ، وقد تميزت هذه الفترة في انتشار كبير للأحزاب ، والتنظيمات ، والصحف ، والمجلات بعضها يعرفها الشعب العراقي ، والبعض الأخر لا يسمع بها.

حيث وصل عدد الأحزاب إلى مئة وخمسون حزب ، وأكثر من مئة وثمانون صحيفة ، ورغم هذه الأعداد الكبيرة من الأحزاب إلا أنها لم تخل من التأثير

---

1. المرجع السابق ، ص458.

الخارجي، وكانت موجهة إلى تفكيك الوحدة العراقية ، وخاصة بعد ما أصبح الصراع الطائفي أحد العناوين الأساسية لها ، وإن عملية كتابة الدستور فقد عرفت صراعاً شديداً قامت عليه الجمعية الوطنية التي انتخبت في الثلاثين من يناير عام (2005م) ، بكتابته حيث اشترط على أن يكون الاتفاق على كتابة الدستور بالتوافق ، والمشاركة الشاملة لجميع مكونات الشعب العراقي ، إلا إن التأثير الشيعي قد اخل بهذا الشرط على أساس اختيار نسبة القوائم الانتخابية في الجمعية الوطنية ، والتي تحصلت عليه الطائفة الشيعية ، والكردية المدعومة من إيران على نسبة خمسة وخمسون عضواً ، وذلك قبل انضمام الطائفة السنية لتصل إلى واحد وسبعين بعد التمثيل النسبي ، وهو ما خلق أزمات كبيرة في مرحلة كتابة الدستور ، هذا الصراع خاصة بعد منح الحق في تشكيل مقاطعات فدرالية ، والمطالبة باستقلال عن العاصمة بغداد ، وهو ما تهدف إليه الطائفة الكردية في تسيير إقليم كردستان العراق ، إلا أن الطائفة السنية رفضت هذا التقسيم باعتبار أن بغداد العاصمة تصبح لها سلطة لا مركزية مستقلة عنها المناطق النفطية ، أما الطائفة الشيعية فقد كانت منشغلة بالدستور الجديد وذلك من اجل الحصول على حرية كاملة في بناء الدولة العراقية بما يوافق رؤيتها ، وأجندتها الخارجية (إيران).

واستناداً إلى الدستور ، فقد تم إجراء انتخابات مجلس النواب في الخامس عشر من ديسمبر عام (2005م) ، والتي أحرزت فيه كتلة الائتلاف الوطني الموحد (الشيعي ، والكردي) ، حيث تحصل على المرتبة الأولى على مئة وثمانية وعشرين مقعداً من أصل مئة وخمسة وسبعين مقعداً في مجلس النواب ، والمرتبة الثانية كتلة الائتلاف الكردستاني بنسبة ثلاثة وخمسين مقعداً أما كتلة الطائفة السنية فقد تحصلت على أربعة وأربعين مقعداً ، وفي الثاني والعشرين من أبريل عام (2006م) ، تم انتخاب هيئات الرئاسة الثلاثة للبرلمان ، ورئاسة الجمهورية ، ورئاسة الوزراء على أساس مبدأ التوافق بين الكتل الثلاثة الكبرى في مجلس النواب وتم انتخاب (جلال طالباني) رئيساً للجمهورية ، وتم تشكيل حكومة دائمة برئاسة رئيس الوزراء (نوري المالكي). [1]

1. باسيل يوسف ، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص504.

وهذا ما تسعى إليه الإدارة الأمريكية ، والدولة المتحالفة معها في تفكيك الدولة العراقية ، ووحدتها من خلال خلق تكتلات سياسة تستند على التقسيمة الطائفية ، متصارعة على الحياة السياسية مما يدفع البلاد إلى عدم الاستقرار ، والفوضى داخلياً وخارجياً.

آثار الاحتلال على الوضع الاقتصادي العراقي :

إن الاحتلال الأمريكي للعراق كان له تأثير مباشر على الأوضاع الاقتصادية ، وخاصة تلك الحروب السابقة ، بداية بحرب الخليج الثانية ، ونهاية بحرب الخليج الثالثة ، التي تعتبر مرحلة تكميلية لما لحق بالعراق جراء تلك الحروب ، وما فرض عليها من عقوبات اقتصادية متجددة خلال تلك الفترة ، خاصة سياسة النفط مقابل الغذاء هذه الأوضاع جعلت الأراضي العراقية خصبة لتحقيق الأهداف الأمريكية ، وحلفاؤها إلى الحرب التي ألحقت دمار شامل لما تبقى من مؤسسات الدولة العراقية ، وسقوط العاصمة بغداد بعد أقل من شهر من اجتياح القوات الأجنبية له ، حتى وقع الرئيس (بوش الابن) في العشرين من مارس أي بعد يوم على قرار يقضي بمصادرة الأراضي العراقية ، لتعلن فيما بعد وزارة الخزنة الأمريكية مصادره ما يفوق على (1.6) مليار دولار ، موجود في البنوك التي أدعى (بوش) بأن هذه الأموال سوف تعود إلى الدولة العراقية لتكون أول خطوة أولية لإعادة إعمار العراق ، من أجل إنجاح النموذج الديمقراطي في المنطقة. [1]

حيث طلب الحاكم المدني (بول بريمر) بتعيين بعض رجال النفط الأمريكي الذين لديهم شركات نفطية ، والتي انتظرت هذه الفرصة من أجل فتح مجال الاستثمار من النفط العراقي ، بشرط أن تكون هي التي تحددها دون النظر إلى مصلحة الشعب العراقي ، ولهذا فإن هذه الشركات قامت بعد تأميم النفط العراقي في سنة (1972م) ، لم تجد غايتها في العراق لكن (بريمر) فتح المجال للتخطيط في الصناعة النفطية العراقية ، بأيدي أصحاب الشركات الأمريكية حيث قامت بعد ذلك بطرد بعض المهندسين العراقيين في مجال النفط ، كما تم تصفية بعض المؤسسين للشركة

1. علي مغراوى ، الاقتصاد العراقي وحصار إلى ما بعد الحرب ، السياسة الدولية ، العدد 152 ، سنة 2003 ، ص7.

النفطية العراقية ، هؤلاء الذين أبقوا على إنتاج النفط العراقي في أصعب أوقات الأزمات ، وذلك من طرف هيئة القوات التحالف الدولي ، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعض المعارضين من النظام السابق ، والمساهمين في الإطاحة بالعراق ، ويهدف هذا السلوك إلى تخريب القطاع النفطي ، مما يسهم في التلاعب بخيرات هذا البلد ، ثم جعلها سهلة النهب ، والتخريب. [1]

أما فيما يخص القطاع الزراعي ، قد أصبحت العراق تستورد أكثر من 80% من حاجتها الغذائية ، مقارنة بالثروة الزراعية التي تحيط بها ، وحسب المستشار الحكومي الدكتور (كمال البصري) أن مشكلة الملوحة تشكل تحدي لأمن الغذاء ، حيث أصبح ما يقارب من 75% من الأراضي الزراعية تعاني من الملوحة ، نتيجة سوء الإدارة تلك الفترة ، بالإضافة إلى تهميش باقي القطاعات ، لأن الإدارة الأمريكية اهتمت بالقطاع النفطي فقط ، التي من أجله احتلت العراق ، وأما القطاع الصناعي ، فقد عانى هو الآخر من تدهور ملحوظ بعد تخريب المنشآت ، والمصانع ، وطرد العاملين بها مما أدى إلى الاعتماد على الاستيراد فقط ، حيث وصلت قيمته 24 مليون دولار في سنة (2007م) ، حيث أصبح الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال يعتمد على الاستيراد فقط ، والذي بدوره أدى إلى ظهور مشاكل اجتماعية منها : الفقر ، وانتشار الأمراض ، نتيجة إلى ارتفاع معدلات البطالة. [2]

وقد عملت الإدارة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا على تشجيع القطاع الخاص ، على القطاع العام ، وتنشيط التعاملات التجارية مع المستثمرين الأجانب ، وخاصة الإسرائيليين بطريقة مباشرة ، أو غير مباشرة ، بهدف خلق واقع اقتصادي وفق رؤية غربية ، وذلك من أجل إصلاح وضعها الاقتصادي في تلك الفترة عام (2008م) ، وذهبت الخطط الأمريكية إلى أبعد من ذلك إلى خصخصة العراق بشكل كامل ، وإنتاجها لأسس ، وقواعد الاقتصاد الحر ، وإخضاعها للملكية الأجنبية ، وتهدف هذه الخطوة إلى إخراج الدولة من التحكم في ثرواتها ، وتصبح خاضعة

---

1. المرجع السابق.

2. عمر نجيب : وفن الحقائق على المرتزقة وسرقة الوطن على الموقع htt // www . albasrah net // ar. Article . najed 140 . 708 / 9/ 9/ 2008 . 07/ 07/ 2008

للمشاريع الأجنبية الخارجية ، وهو ما يفسد القطاع العام في الدولة ، حيث أن العراق في السابق أي قبل الاحتلال الأجنبي لها ، كان القطاع العام هو المهيمن في الدولة ، وفي جانب آخر أنه لا يخدم الاقتصاد العراقي ، ولا الفرد العراقي بعد وجود فرق الكمية ، والنوعية في الإنتاج ، وتكلفته العالية في مقابل الواقع الذي تميز في ارتفاع مؤشرات البطالة فيه ، وخاصة بعد الأعمال العدائية على القطاع الاقتصادي ، والتي من بينها تساوي المستثمرين الأجانب مع حقوق الشركات الوطنية بنسبة (100%) ، باستثناء إنتاج ، وتصفية النفط، مما يفتح السوق العراقي على المنتجات ، ولتوحد بدوره حركة السوق الداخلية ، والسماح للمصارف الأجنبية بشراء أسهم في المؤسسات المالية العراقية ، العمل على خصخصة المشاريع الحكومية مع خفض الرسوم الجمركية 5% ، ويتم عن طريق دخول العراق إلى منظمة التجارة العالمية ، والخضوع لشروطها حول حرية التجارة ، والملكية الفردية.

بالإضافة إلى هذه المشاكل ، وغيرها فإن العراق الذي عاني من الحروب والحصار الاقتصادي ، تلاه احتلال من طرف قوة عالمية ، تعلق في مشاكل أخرى ، ألا وهي المديونية التي ستشغل بنية الدولة لسنوات طويلة ، مع عدم وجود استقلالية في اتخاذ القرارات ، وقاعدة اقتصادية ضعيفة مما يجعل من الصعوبة الخروج من مستنقع الديون ما يترتب عنها من فوائد وقدر حجم الدين الإجمالي ما يتجاوز (383) مليار دولار ، هو ما يفوق الصادرات العراقية ، والناتج المحلي بأكثر من 10 مرات ما يجعلها تترجح عرش المديونية بين دول العالم. [1]

أما آثار الاحتلال على الوضع الاجتماعي :

يعيش المجتمع العراقي ، ونتيجة لظروف الاحتلال في دوامة من المشكلات التي عصفت بكافة شرائحه الاجتماعية ، فقد أصبح يعاني من الكثير من المشكلات المستعصية ، والتي أعادت المجتمع إلى أنماط الحياة البدائية ، فهو يعاني من نقص شامل في الخدمات الصحية ، ويعوم في مستنقع من الفقر، والبطالة نتيجة الاستغناء عن الكثير من موظفي الدولة المدنيين ، والعسكريين عن سياسة الاحتلال ، مما

1. عضيدة شياع عواد ، الاقتصادي العراقي في ظل الاحتلال الأجنبي على الموقع http ; // www . dhigar . net . / MAKALAIL / MK 3athed 23 09 – 09 – htm .

عزز الفوضى ، وعدم الأمن ، والاستقرار ، وقد تفككت التركيبة الاجتماعية بسبب القمع ، والاضطهاد ، والعنف مما أورث تأثيرات سيكولوجية أفرزت القلق الشديد ، والخوف من ما هو قادم ، وأصبح المجتمع العراقي يعاني من الفقر أصبح لا يستطيع الحصول على الغذاء المناسب ، ونتيجة القصف الجوي ، والمعارك الأرضية فقد تم تدمير الكثير من المساكن المدنية ، وتدمير الكثير من المدارس ، حتى المستشفيات لم تسلم من التدمير المتعمد من قبل قوات الاحتلال ، حيث إن كل هذه العوامل أفرزت مجتمعاً مهزوزاً غير آمن ، ومستقر لا يقوى على القيام بواجباته كمجتمع سوي ، حتى وصل لمرحلة التفكك ، والانهيار ، ولهذا فإن البعد الاجتماعي في العراق يعاني من عدة عوامل ساهمت بحالة عدم الأمن ، والاستقرار ، وخاصة بعد ما استهدف الهجوم مقر الأمم المتحدة ، حصل هجوم آخر راح ضحيته المرجعية الدينية الكبير (آية الله السيد محمد الباقر الحكيم) في مدينة النجف ، سقط على أثره أكثر من مئة قتيل وجريح ، هذه الحادثة أشعلت نيران الفتنة بين أنصار الطوائف الدينية في العراق ونتج عنه حالة من العنف ، والتمرد ، أما فيما يخص تشخيص حالة الفرد العراقي فقد قام فريق من منظمة (ميداكت الطبية العالمية) بإعداد تقرير سنة 2003 حمل عنوان (الأضرار الجانبية التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق) ارتكز في دراسته على تقرير أعد في عام (2002م) ، فحواه أن الصحة العامة للفرد العراقي تدهورت بشكل مرعب بعد حرب الخليج الثانية ، وإن الحرب الجديدة ألا وهي الاحتلال الأمريكي ستترك أثار مشئومة نتيجة الأسلحة المستعملة ، بالإضافة إلى التأثيرات النفسية ، والسيكولوجية ، وهو ما جعل الطابع العدائي يسيطر على سلوك الفرد ، الذي اتخذ الميدان العسكري ، وحرب العصابات لحماية نفسه وممتلكاته ناهيك عن التعذيب الذي تعرض له حيث لم تسلم شريحة الأطباء ، والمثقفين ، والأساتذة الجامعيين ، من ظاهرة الاغتيالات التي أصبحت سمة المجتمع العراقي التي بلغت أكثر من 300 أستاذ ، وطبيب ، فضلًا عن الصحفيين الذين وصل تعدادهم حوالي 354 ، وخاصة بعد تفجيرات الكنائس ، وقتل الطلبة المسيحيين ، والرهبان والقساوسة ، كما أن منظمة البيئة ذكرت أن المدن العراقية قد تحولت لمكبات النفايات التي تحوي على بقايا الأسلحة المستعملة ،

وهو ما أدى إلى تفشي مرض (سمى أتاي) ، من أعراضه هشاشة العظام ، وفقر الدم ، والقصور الكلوي ، ولفهم حقيقة ما يعيشه العراقيين يكفي أن نذكر (سجن أبو غريب) الذي تشهد أسواره على كل صرخات مواطنين أبرياء لم يكن لهم ذنب فيما حدث إلا إنهم مواطنين عراقيين ، وأن هذا السجن انتهك الحرمة الجسدية ، والجنسية للمواطن سواء كان رجلاً أو امرأة ، فقد كان من ادعاءات (بوش) انتهاك (صدام حسين) لحقوق الإنسان ، ولطالما كرر في خطاباته الأكراد ، وما تعرضوا له لكن ما عاشه العراقيين في سجن (أبو غريب) أكثر بشاعة ، ولا يقارن بما ارتكبه الرئيس الراحل (صدام حسين) لا يمكن إحصاء عدد الموتى جراء الاحتلال فهم بالآلاف حيث إنهم لم يسجلوا في دوائر الحالة المدنية بعد تخريبها ، أو صعوبة إحصائهم لعدم العثور على جثث إما حرقت ، أو دفنت كل المعاناة كافية لكشف حقيقة الاحتلال الأمريكي الذي سرق ، ونهب كل آثارها فالعراق كانت تصنف من الدول عديمة الأمية لكن ما فعله الاحتلال من دمار أدى إلى تدني مستوى التعليم ليجعلها دون تاريخ ويجعل منها دولة بصناعة أمريكية. [1]

1. كاظم المقدادي وآخرون ، احتلال العراق والمستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2004 ، ص206.

المطلب الثاني: إخلال التوازن الدولي:

جاءت تداعيات الحرب التي شنتها الولايات المتحدة ، وبريطانيا على العراق بدون تفويض دولي من قبل الأمم المتحدة حيث تعتبر نقطة تحول ، وتغيير في مسار الأوضاع الإقليمية ، والتي أحدثت انقلاباً استراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط ، وكذلك أثرت على علاقات القوة دوراً الفاعلين الدوليين الإقليميين ، والمحليين في طريقة إدارة الإقليم ، وذلك لأن الواقع الإقليمي قد شهد مرحلة من التغيير البنيوي في صيغة التفاعلات بين أطراف دولية ، وتغيير الأدوار بعد ما ظهر قوة إقليمية غير عربية تنافس من أجل لعب دور إقليمي لها يخدم مصالحها الحيوية ، ويعزز مكانتها الإقليمية ومن بين هذه الدول : الدور الإيراني في المنطقة بعد الاحتلال ، حيث أعطى سقوط النظام العراقي فرصة للحضور الإيراني على جدول التوازنات السياسية في العراق الجديد ، بل وتعداها لتصبح إيران حاضرة على سلم نقاشات المفوضات بين الطوائف ، والعشائر من اجل التخطيط في الشأن الداخلي العراقي ، ويمكن فهم هذا التغيير بإشارة إلى التقارب الحاصل بين النظام الإيراني ، والشعب العراقي على غرار ما كان سائد قبل عام (2003م) ، حيث تميزت هذه الفترة بالعلاقة المتناحرة ، والمتصارعة بين النظامين ، وبعد هذه الفترة أي بعد فترة الاحتلال الأجنبي للعراق قد جعل لإيران أن تكون حاضرة للتنظيم في جميع الترتيبات الداخلية في كافة المجالات ، وخاصة بعد تشكيلة الحكومة الطائفية (شيعة ، سنة ،أكراد) ، ولهذا فإن سقوط النظام العراقي قد فتح المجال أمام العراقيين الذين تعرضوا للتهجير بعد حرب الخليج الأولى معتبراً إياهم إيرانيين دخلاء على العراق وفي هذا السياق أشار تقرير اللجنة العليا التابعة لأمم المتحدة أن حوالي (200) عراقي عادوا إلى العراق وهو ما استغلته إيران في رفع نسبة الشيعة في العراق ، مما يؤهلها بقيادة العمل السياسي ذلك باعتبار الجنوب العراقي مرجع العالم الشيعي ، التي تتواجد فيه الأماكن المقدسة الأضرحة الدينية حيث أدت حالة الفراغ الحكومي التي عرفتها العراق بعد تفكك أركان الدولة العراقية إلى زيادة المخاوف الإيرانية من حدث انفصال كردي ، يحفز الأقلية الكردية في إيران إلى الانضمام إليها أو مجيء

حكومة موالية لأمريكا تنعى المطامع الإيرانية ، ولتفادي ذلك قامت بتكثيف روابطها مع القوى ، والأحزاب السياسية أهمها المجلس الأعلى لثورة الإسلامية فضلاً عن علاقتها الشخصية بالتيار الصدري ، وآية الله (علي السيستانى) ، فلم تبخل في تقديم كل أنواع المساعدات للقوى المالية من أجل صياغة مناخ يتناسب مع الطموح الإيراني الذي وجد بدايته في العراق لما تتمتع به من موقع استراتيجي ، ومصادرها الطاقة القوية مما يؤهلها في التحكم في أسعار النفط .

حيث يعتبر الفشل الأمريكي في العراق تمهيداً للمشروع الإيراني ، بهدف تصدير الثورة الإسلامية ، ورسم الهلال الشيعي وصولًا إلى بناء المشروع الاستراتيجي الذي برزت ملامحه في عهد الرئيس (محمود احمدي نجاد) يشبه المشروع بالهرم المتعدد الطبقات تستند قاعدته في منطقة الخليج ثم يأتي المشرق العربي كطبقة ثانية أما الطبقة الثالثة فتتمثل في القدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها استهداف المصالح الغربية في منطقة الخليج ، ثم يتوج الهرم بالطبقة الأخيرة وهي التكنولوجيا النووية حيث ستواصل إيران تطوير برنامجها النووي مما يرغم المجتمع الدولي إشراكها في صنع القرار الدولي ، وتحاول إيران حماية دورها الإقليمي من خلال امتلاكها السلاح النووي وتعزيز وجودها في الخليج العربي ، وتوسيع نفوذها السياسي ، والأمني ، والاقتصادي في منطقة الخليج العربي. [1]

ولهذا فإن الدور الإيراني في النظام الأمني الخليجي ، تمثلت في أن إيران لازالت تؤمن بأهمية تصدير الثورة ، ومن غير شك أن هذا الإيمان ليس بالدرجة التي كان عليها في أوج حماسه عند قيام الثورة نفسها ، في أواخر السبعينات من القرن العشرين لكن الاستعداد الإيراني على رفع شعار الثورة الإسلامية ، أو استمرارها في احتلال الجزر الإماراتية الثلاث ، في الثلاثين من نوفمبر عام (1971م) ، ويتميز السلوك الإيراني اتجاه الخليج من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، وجعل مسالة أمن الخليج مسؤولية الدول الإقليمية دون تدخل أطراف خارجية خارج النطاق الجغرافي للمنطقة ، مما يفسر دعوتها إلى إعادة

1. علي فايز يوسف الدلابيج ، توازن القوى وأثره في الشرف الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي ، للعراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط بيروت ، 2011 ، ص75.

تشكيل مجلس التعاون الخليجي ، واقتراح نظام أمني تشارك فيه إيران بقوة ، وبحيث تكون لها السلطة العليا ، ولقد ساعد في القيام بهذا الدور القوي ، والمؤثر في السياسة الدولية وجود أقلية شيعية كبيرة ، فتحت لها أسواق العمالة مما يسهل التغلغل الإيراني في الاقتصاد الخليجي ، ولقد صاغت دورها وزينته بالطابع الإسلامي ، وخاصة الشيعة.

وإن ما أرادت إيران تحقيقه في المنطقة ، إحياء المشروع الفارسي ، وتأسيس الدولة الشيعية وأما بخصوص تحركها الإقليمي فهي تريد توجيه رسالة تحذير للدول الإقليمية المنافسة ، وخاصة بعد نجاحها في تحريك المعادلة الحزبية في العراق يخدم مصالحها ، وإعطاء نفسها الحق في وضع ترتيبات الوضع الداخلي العراقي ، بعد ما فشلت أمريكا ، وبريطانيا في صياغة النموذج الديمقراطي الغربي ، وتبنى إستراتيجية إقليمية تتعارض جذرياً مع إستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة ، أبرز مظاهرها الرفض التام للوجود العسكري الغربي عموماً ، والوجود العسكري الأمريكي على وجه الخصوص ، في منطقة الخليج العربي، ورؤيتها إلى إسرائيل باعتبارها الخطر الأكبر على أمنها الوطني ، واستمرار دعمها لجبهة الرفض لإقامة علاقات طيبة لإسرائيل ، وتدعيم حركات المعارضة المسلحة المناوئة لعملية السلام برمتها ، سواء داخل الأراضي المحتلة أو في الأراضي العربية كافة مع الإحساس الإيراني بالخطر من تكرار تجربة الحرب مع العراق ، واحتمالات امتداد الخطر من التواجد العسكري التقليدي ، وغير التقليدية ، ولهذا الشرق الأوسط بمثابة ساحة تنافس بين عدد من القوى الدولية ، والإقليمية ، وعلى وجه الخصوص بين الولايات المتحدة الأمريكية ، وإسرائيل من جهة إيران ، وبعض قوى الممانعة في المنطقة العربية ، الجهة المقابلة ، وإن المشروع الذي تسعى فيه إيران لانتزاع الدول الإقليمية من الولايات المتحدة الأمريكية ، يأتي باستغلال غياب المشروع الإقليمي العربي وتخبط السياسة الأمريكية في مشكلات المنطقة ، ويقدم مضموناً جديداً على مستوى العلاقات الدولية كونه لا يستند في طموحاته على قوى عظمى ، بقدر ما ينتزع دوره الإقليمي الذي حقق نجاحات بارزة في تثبيت حضوره بالمنطقة ، في ظل نظام عالمي أحادي القطبية ، تقوده باستخدام القوة العسكرية المفرطة دون النظر عين الاعتبار لحساسية المنطقة ، أو القانون الدولي ، وإن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في منطقة الخليج اعتمدت على ثلاثة محاور ، ضمان تدفق البترول بأسعار معقولة ، وبلا عوائق من منطقة الخليج . وضمان عدم تحكم أي قوة منافسة للولايات

المتحدة الأمريكية في بترول الخليج ، والتزام الولايات المتحدة باستخدام القوة لحماية مصالحها البترولية إذا تتطلب الأمر. [1]

المبحث الثاني: موقف الأمم المتحدة من احتلال العراق:

عندما تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار رقم (1770) ، والذي تقدمت به كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ، والذي ينص على إعطاء الأمم المتحدة دوراً كبيراً في العراق خلال فترة الاحتلال الأجنبي لها حيث جاء هذا القرار بعد أربع سنوات من سحب المنظمة الدولية جميع موظفيها من العراق ، نتيجة لتدمير مقرها في بغداد عام 2003م ، ومنذ تفجير مقرها في بغداد اقتصر دورها على مراقبة حقوق الإنسان ، وكان مجلس الأمن الدولي قد أصدر سلسلة طويلة من القرارات مهدت جميعها الطريق أمام قوات الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003م) ، الذي تم بدون تفويض دولي ، وبدل أن يدين مجلس الأمن الدولي هذا الاحتلال ، ويطالب بانسحاب قواته رضي بالأمر الواقع ، وكلف القوات المحتلة بإدارة شؤون العراق ، وبالتالي تتحول هذه القوات وفقاً لقرارات مجلس الأمن إلى قوات متعددة الجنسية تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفائها ولهذا سوف نتناول في هذا المبحث دور الأمم المتحدة بعد الاحتلال الأجنبي للعراق ، وعن أهم القرارات الصادرة من الأمم المتحدة بعد الاحتلال من خلال المطالب التالية.

---

1. محمد مورو ، الشرق الأوسط على مقترف الطرق على الموقع www.kotoba.rabia.com .

المطلب الأول: دور الأمم المتحدة بعد احتلال العراق عام (2003م):

نتيجة لحجم الخلافات بين أعضاء مجلس الأمن ، وبسبب إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على التمسك بسياستها المنفردة ، التي أدت إلى احتلال العراق مما جعل الأمر في غاية الأهمية بشأن الدور المقبل للأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الاحتلال ، ولكن السياسة الأمريكية كانت ترفض أي دور للأمم المتحدة ، إلا من خلالها ، وبالرغم أن حليفتها بريطانيا كان رأيها ضرورة مشاركة الأمم المتحدة في العراق ، حيث مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغطاً على بريطانيا لكي تعدل عن رأيها ، الأمر الذي دعا فيه رئيس الوزراء البريطاني (توني بلير) أن يقلل من أهمية دور الأمم المتحدة مما جعل الأمم المتحدة تواجه أزمة غير مسبوقة أضعفت إطارها القانوني ، حيث كان قرار الحرب على العراق عام (2003م) أحد أهم الأسباب في إضعاف هذه الشرعية الدولية ، وهشاشة دورها في وقف التدخل الأجنبي في العراق ، مما أدى إلى زيادة الدور المحوري للولايات المتحدة الأمريكية في إدارة العالم ، بما سوف ينعكس بصورة خطيرة على مسار العلاقات الدولية ، وعلى الأمن الجماعي. [1]

ولهذا فإن حجة امتلاك العراق لبرنامج أسلحة الدمار الشامل ، وإنه على علاقة بتنظيم القاعدة ، وإنه لم يلتزم بقرارات مجلس الأمن الدولي ، أدى إلى التصور المعلن لدى القوات الأجنبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد سقوط بغداد إلى تغير النظام السياسي ، وانهيار النظام (نظام البعث) في العراق ، لأنها تعتبر من وجهة النظر دول الاحتلال هي الطريقة الوحيدة لضمان عدم تهديد العراق للأمن القومي الأمريكي ، والعمل على حماية مصالح الدول المتحالفة معها لضرب العراق ، ومنها بريطانيا ، وبولندا حيث لم تكن في إدارة (بوش) بتخطيط إلى بعد الحرب ، ووضع خطة ، ومشاريع تزعم تنظيم الأمن ، والاستقرار في العراق ، وإعادة بناء الدولة العراقية حيث تم إنشاء مكتب يختص بإعادة الأعمار في العراق في العشرين من يناير عام (2003م) ، والتابع لوزارة الدفاع الأمريكي ، والذي يهتم بتنظيم كافة

---

1. ديفيد مليون ، سلسلة محاضرات الإمارات ، الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعراق تحديات متعددة للقانون الدولي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، 2005 ، ص20-25.

القرارات بعد الحرب ، وخاصة وزارة الدفاع ، ووزارة الخارجية ووزارة العدل حيث وضعت بعض الممثلين لدول المشارك معها في الحرب ، ومنها بريطانيا ، واستراليا ، وركزت اهتمامها على الميزانية ، ومجالات الإغاثة ، وإعادة بناء الإدارة المدنية في العراق ، وفي الحادي عشر من مارس عام (2003م) ، اجتمعت اللجنة الخارجية بالكونغرس الأمريكي ، والتي تم فيها الاستماع إلى بعض الآراء من المتخصصين حول المصاعب التي يمكن أن تواجهها الإدارة الأمريكية في العراق ما بعد الحرب ، والتي ركزت في نهايتها على اهتمام الكونغرس على تبديل كافة المؤسسات في العراق وخاصة المؤسسة العسكرية ، والأمنية والاقتصادية باعتبارها الغاية الأساسية من الحرب ، والتي اعتبرتها الإدارة الأمريكية مهمة طويلة تتطلب من الناحية القانونية إطاراً شرعياً لها ، لكي يتيح لها التحرك بحرية في العراق ، ولهذا تقدمت بمشروع قرار المجلس لكسب الغطاء الشرعي لها ، وهي مرحلة تسليم السلطة إلى جهاز دولي مع وجود قوات أمن وطنية وإعادة انتشار قوات الاحتلال ، وتستغرق من سنة واحدة إلى سنتين ، وعندما وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على إصدار قرار رقم (1483م) ، في الثاني والعشرين من مايو عام (2003م) ، والذي يؤسس الوضع القانوني للعراق تحت الاحتلال الأمريكي البريطاني ، ويحدد له مجموعة من الصلاحيات ، ولهذا فقد أثار هذا القرار بعض الغموض في نصوصه ، حيث أختلف فيها القانون الدولي ، حول طبيعة صدورها التي تعتبر عند البعض منهم نموذج للولايات المتحدة الأمريكية المعاصر للاحتلال. [1]

والبعض الآخر يرى أن اعتراف مجلس الأمن الدولي بوجود القوات الأجنبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا في العراق على أنها قوات احتلال خاضعة إلى القوانين ، واللوائح من اتفاقية (لاهاي وجنيف) ، والتي تختص بتنظيم الاحتلال والحرب والتي تم توقيعها في الثاني عشر من أغسطس عام(1949م) ، وتنص هذه الاتفاقية : (على طبيعة الحكم في مناطق محتلة بالقوة ، حيث هنالك مبادئ ملزمة على دولة ما إذا أدارت شؤون منطقة احتلتها بالقوة العسكرية ، ومن أبرز هذه المبادئ : هي الحفاظ على الحالة القانونية القائمة في الدولة عند احتلالها ،

1. المرجع السابق.

والحظر على نقل سكان محليين خارج الدولة قهراً والمحافظة على المدنيين وحمايتهم في حال الاحتلال ، والحظر على إسكان مواطني الدولة الغازية في الدولة المحتلة). [1]

ولهذا فإن القانون لا يستمد أهميته بالصلاحيات التي يقرها لسلطة الاحتلال ، وإنما أيضاً تركز على انتهاكات التي تواجه تطبيقه ، لأن قوات الاحتلال تفسر قواعد القانون بما يخدم مصالحه ، حيث أن الدولتين الخاضعتين للاحتلال لم تحدد بشكل واضح وضعها القانوني كقوى احتلال ، وذلك لأنها لم تلزم أنها انتهكت جميع حقوق الشعب العراقي ، ولقد أعلنت في الخطاب المشترك الموجه إلى الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن الدولي ، ولهذا يعتبر القرار رقم (1483) ، نموذج لبسط الاحتلال على العراق ، حيث أن هذا القرار يحيط به كثير من الغموض ، وذلك لأن القرار يضع العراق تحت احتلال الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا تحت قيادة موحدة ، حيث جعل لها جميع الصلاحيات لكي تبسط نفوذها ، فقد اتخذ مجلس هذا القرار نتيجة لطلب الولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا في خطابها المشترك ، حيث اعتبر مجلس الأمن الدولي ذلك الخطاب من دول الاحتلال الموجهة إليه ، والذي كيفية تسليمه لجميع الصلاحيات ، والالتزامات المحددة وفق القانون الدولي المطبق على هذه الدول بوصفها دول قائمين باحتلال (الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا) ، تحت قيادة واحدة ، وذلك نتيجة لوقوع العراق تحت سيطرة دول الاحتلال.

حيث أن وجهة نظر الإدارة الأمريكية بمنح الدولة المحاربة المنتصرة الحق في أن تسيطر على إقليم الدولة المنهزمة ، وتتولى إدارته لفترة من الزمن ، قبل أن تسلم زمام السلطة فيه إلى حكومة وطنية ، ومن تم إدارة قانونية مشروعة في العلاقات الدولية ، ولهذا فبدلاً من التركيز على مدى مشروعية الاحتلال الحربي ، يضع القانون الدولي ، ويحدد ماهية الأحوال ، والشروط التي يمكن أن يحدث فيها ، ويوصل لصلاحيات ، والتزامات الدولة القائمة بالاحتلال ، والتي يحق لها أن تقرض من المؤسسات ، والسياسات ، وبرامج الإصلاح ما يحقق السلام النهائي واستعادة

1. اتفاقية جنيف ، على الموقع ويكيبديا www.Wikipedia.org/wiki .

الاستقرار الدولي وهو ما يتحقق من خلال القرار رقم (1483) ، قد امتنع عن وصف الاحتلال بالعمل غير المشروع مقارنة بالاحتلال الإسرائيلي حيث نجد الربط الدائم بين الاحتلال والاستعمار ، وكافة أشكال السيطرة الأجنبية نوعاً من ممارسة الحق في تقرير المصير لكن القرار رقم (1483) ، قد استعاد في عرف هؤلاء السمة المحايدة للاحتلال الحربي.

إن القرار رقم (1483) قد أعاد تأويل مبدأ حق الغزو بسمات أخرى ، وذلك المبدأ الذي كان ينقل السيادة إلى المحتل في حالات الانهيار الكامل ، والتام لنظام الحكم المهزوم فطبقاً للقانون المعاصر للاحتلال الحربي ، وبالنظر إلى الرسالة الموجهة إلى مجلس الأمن فإن انهيار النظام العراقي ، والتكامل الإقليمي لكن الانهيار التام للنظام العراقي كان له نتائج قانونية غاية في الأهمية ، فيما يتصل بالالتزام باحترام التشريعات النافذة.

وفي الإقليم أثناء الاحتلال ، والتي يتعذر الالتزام بما في حالات الانهيار الكلي ، ومن تم ، بغض النظر عن نص المادة رقم (43) ، من لوائح لاهاي فإن القرار رقم (1483) ، يمنح لسلطة الاحتلال اختصاصات ، وصلاحيات من أجل تمكين الشعب العراقي من أن يقرر بحرية مستقبله السياسي ، ويسيطر على موارده الطبيعية ، ويشكل حكومته المعترف بها دولياً ، وهكذا فإن المبدأ الحديث لحق التدخل ، إنما يحترم السيادة الشعبية ، وليس سيادة النظام السياسي السابق ، وتشريعاته ، وقوانينه ، وبدلاً من تأكيد الاستعادة الحفاظ على مؤسسات ، وقوانين ذلك النظام ، يشجع القرار ، ويدفع إلى تبني عمليات سياسية ، وإنشاء نظام سياسي ، وقانوني جديد أثناء فترة الاحتلال ، وذلك بالإستناد على القرار رقم (1483) ، قوى الاحتلال بالإدارة الفعالة للإقليم ، إنما تعني مجموعة من الالتزامات والسياسات التي تتجاوز بداهة قيود لوائح لاهاي التي تمنع المحتل من التدخل في حياة الشعوب الواقعة تحت الاحتلال ، إثارة مسألة إدارة نفط العراق سواء في خطاب قوى الاحتلال ، أو الفقرة العشرين من القرار ، والتي توحي بأن للمحتل الحق الكامل في إدارة ، واستقلال الموارد الطبيعية ، واستغلال إيراداتها دون أي أليه للرقابة ، والمتابعة لمصلحة المالك القانوني لها ، وهو الشعب العراقي ، وهو ما لا يتفق ، والتقاليد الموروثة في

المادة 55 ، من لوائح لاهاي ، وبالتالي فإنها تنهي الجدل حول ما إذا كان يحق لقوى الاحتلال استغلال النفط العراقي ولأي أغراض ، وبأي ضوابط مثل هذا الاستغلال.

ومن هنا بدأت النقطة الفاصلة في موقف الأمم المتحدة من حيث ظهور سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفائها على الأمم المتحدة في إطار مبدأ الشرعية ، فتهديد الأمن ، والسلم الدوليين من جانب العراق اعتبر قائماً حسب تفسير الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا على أساس إن العراق لم ينفد جميع القرارات الصادرة من مجلس الأمن المتعلقة بنزع العراق (أسلحة الدمار الشامل) ، وهذا خلق مبرر للتدخل في العراق ، والعدوان عليه في وقت لم يمكن هناك تهديد عراقي للأمن ، والسلم الدوليين. [1]

حيث إن مبدأ الشرعية ، ومفهوم الأمن قد تم إعدامها بموجب العمل العدواني للولايات المتحدة الأمريكية ، وحليفتها بريطانيا ضد العراق ، وإن الأمم المتحدة لم تعد مؤهلة للعب الدور كما هو في ميثاقها فيما يخص الأمن ، والسلم الدوليين ، وبهذا فإن مستقبل الأمم المتحدة في ظل صياغة الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفائها للقرارات الدولية التي تخدم مصالحها ، والتي تعني بكل بساطة إن تهديد الأمن ، والسلم الدوليين هو تهديد للأمن القومي الأمريكي ، ولا يعني شرعية دولية مطلوبة لاستخدام القوة عندما تكون المصالح الحيوية الأمريكية ، وحلفائها في خطر عندها سوف نستخدم الضربة الوقائية دون النظر إلى الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن الدولي ، حيث إن في بداية التدخل كان موقفها عاجزة ، ومتفرجة على أوسع الجرائم التي تعرضت لها دولة مستقلة ، وعضو في الأمم المتحدة ، في الوقت الذي حرم فيه القانون الدولي العدوان المسلح ، ومنع استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وبعد الاحتلال كان موقف الأمم المتحدة غير واضح ، وذلك نتيجة سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية ، وحلفائها على مجلس الأمن الدولي ، وخاصة بعد صدور قرارها

1. خالد محسن جابر اليعقوبي ، السياسة الأمريكية تجاه العراق ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، ص413.

رقم (1483) ، الذي أضفي الشرعية الدولية على قوات الاحتلال الأجنبي على العراق. [1]

المطلب الثاني: قرارات مجلس الأمن بخصوص إعادة إعمار العراق:

عندما أصدر مجلس الأمن ثلاثة قرارات بخصوص العراق عام (2003م) ، وهي القرارات المرقمة (1483 ، 1500 ، 1511) ، سالفة الذكر ، وتفوض هذه القرارات الأمم المتحدة بالتدخل السياسي، والاقتصادي، والإداري في العراق، من أجل أن تلعب المنظمة دورها الفعال في الإصلاح الديمقراطي ، والإنساني ، والبنائي لدولة العراق الجديدة في كافة المجالات ، حيث رحب العراق بالوفود التي وصلت إلى البلاد للمساعدة في حل بعض المشاكل السياسية في العراق، وعندما كثفت الأمم المتحدة جهودها من خلال مكاتبها في عمان ، وفي قبرص بإشراف السيد (روس ماونتن) الممثل الخاص للمنظمة قام وزير الخارجية في جمهورية العراق في ديسمبر (2003م) بالطلب من الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، بوضع جدول زمني لاستعادة السيادة التامة للعراق، حسب ميثاق الخامس عشر من نوفمبر ، والذي يتعلق بخصوص العملية السياسية ، والتي وقع عليها كل من مجلس الحكم الانتقالي ، وسلطة الإئتلاف المؤقتة (قوات الاحتلال) في بغداد ، وبعد ذلك قام العراق في نوفمبر عام (2004م) ، بعقد اجتماعات في الأمم المتحدة بين مجلس الحكم ، وسلطة الائتلاف المؤقتة (قوات الاحتلال) ، وسكرتارية الأمم المتحدة لمناقشة دور الأمم المتحدة في العراق في المرحلة الانتخابية ، والدستورية ، وفي نفس العام قام المستشار الخاص في الأمم المتحدة السيد (الأخضر الإبراهيمي) ، مع فرق من الخبراء في لجنة تقصي الحقائق في الأمم المتحدة ، بدراسة الوضع لمعرفة مدى إمكانية إجراء الانتخابات قبل الثلاثين في يونيو عام (2004م). [2]

حيث قام فريق من الخبراء الخاص بالأمم المتحدة ، بزيارة إلى العراق تلبية لطلب من مجلس الحكم الانتقالي ، وذلك لتقديم المساعدات الإنسانية ، وكذلك بخصوص الاستعدادات لإجراء الانتخابات التي تقرر إجراؤها في نهاية نوفمبر عام

---

1. ديفيد مالون ، سلسلة محاضرات ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، مرجع سبق ذكره ، ص24-25.
2. بعض القرارات المتعلقة بالحالة العراقية على الموقع http://ikhnews.com/news.php?action=view=202

(2005م) ، وقد ترأس السيد (الأخضر الإبراهيمي) ، فريقا من الأمم المتحدة للمساعدة في نقل السلطة في الثلاثين من يونيو عام (2004م) ، وفي نفس العام قام مبعوث الأمم المتحدة السيد (الأخضر الإبراهيمي) ، بالتفاوض مع مجلس الحكم ، وسلطة الائتلاف المؤقتة ، وبعض من ممثلي الأحزاب السياسية ، ومنظمات المجتمع المدني ، ورجال الدين(السنة ، والشيعة) ، ورؤساء العشائر، ورجال السياسة ، والأكاديميين ، ورجال الاجتماع ، والثقافة في العراق ، للتوصل إلى أفضل بديل يرضي جميع الطوائف العراقية في نقل السلطة ، ولهذا تم تأسيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم العون للعراق يونامي (UNAMI) ، بناءاً على قرار مجلس الأمن رقم(1500)، الذي تم اتخاذه في الرابع عشر من مايو عام (2003م) ، لمساعدة السكرتير العام للأمم المتحدة في أداء مهامه حسب القرار (1483) ، سالف الذكر ، وكنتيجة للوضع الأمني الغير مستقر في تلك الفترة ، قام السكرتير العام بمراجعة التفويض ونقل مقر الأمم المتحدة إلى عمان ، وقبرص من أجل تكثيف جهودها للمساعدة في المجالات الإنسانية فقط ، وقد قامت البعثة بفتح مكاتب لها في بعض المناطق العراقية في البصرة ، واربيل ، وحسب خطة مجلس الحكم لإعادة بناء العراق ، ولممارسة دورها على الصعيد العالمي ، فقد قامت الوزارة بتسمية مرشحين لوظائف مهمة ممثلين لها في مؤسسات الأمم المتحدة ، حيث استلم العراق مجموعة من المناصب في مقرات الأمم المتحدة في كل من اربيل ، والبصرة ، ومن بين هذه المناصب المجموعة الأسيوية ، حيث تم ترشيح الدولة العراقية لعضوية المجلس الاقتصادي ، والاجتماعي في الأمم المتحدة للفترة من (2007م) إلى (2009م) ، وكذلك فقد ترأس العراق اللجنة الثالثة (الاجتماعية، والإنسانية ، والثقافية) ، في حقوق الإنسان في جنيف ، وكما ترشح العراق لعضوية مجلس حقوق الإنسان ، الذي أنشئ مؤخراً ليحل محل مفوضية حقوق الإنسان في جنيف ، والذي تبنى مجلس الأمن القرار رقم (1546) ، حول إنهاء احتلال العراق، وتشكيل الحكومة المؤقتة ، والسيادة الكاملة في الثلاثين من يونيو (2004م) ، وذلك بالاستناد على القرار رقم (1483) ، والقرار رقم (1511) ، مهمة الممثل الخاص للسكرتير العام في العراق ، ومن هذه القرارات هي والقرار رقم (1557) الخاص بتعيين

السيد أشرف كازي كممثل خاص للسكرتير العام للأمم المتحدة في العراق والقرار رقم (1519) ، والذي يهتم بتمديد وصاية بعثة الأمم المتحدة في العراق (UNAMI) ، لمدة سنة واحدة ، وكذلك القرار رقم (1537) ، بتمديد وصاية القوة المتعددة الجنسيات بناء على طلب من الحكومة العراقية وفي السابع والعشرين من ابريل عام (2008م) قدم السيد (حامد البياتي) أوراق اعتماده إلى السكرتير العام للأمم المتحدة السيد(كوفي عنان)، من اجل تنصيبه ، كممثل دائم للعراق في الأمم المتحدة ، بعد السيد (سمير الصميدعي) وفي الخامس عشر من ديسمبر عام ، (2010م) ، تبنى مجلس الأمن UNSC القرار رقم (1957) (2010م) ، بإنهاء العقوبات المتعلقة بإجراءات أسلحة الدمار الشامل ، والصواريخ، التي فرضت على العراق ، وخاصة القرار رقم (87) عام (1991م) ، والفقرة الثالثة من القرار رقم (707) (1991م) ، سالف الذكر ، وعندما أصدر مجلس الأمن في العاشر من أغسطس قرار رقم (1770) عام(2007م) ، بالإجماع ، والذي يتطلب يتوسع مهمات الأمم المتحدة في العراق ، وذلك بأن تقدم بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الشعب العراقي ، بعد الاحتلال ، وخاصة فيما يتعلق بالحوار الوطني ، والمصالحة السياسة بين جميع مكونات الشعب العراقي ، والعمل على مراجعة الدستور الجديد للعراق ، وإصلاح المؤسسات الداخلية ، والخارجية للدولة العراقية ، وكذلك على العمل في تكثيف جهود البعثة للأمم المتحدة في إعادة إعمار العراق ، وخاصة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي للبلاد ، ولهذا تولت الأمم المتحدة من خلال منظماتها المختلفة ببعض الملفات الحساسة بالعراق ، والتي من بينها كيفية دعم العملية السياسية ، حيث أتاح قرار مجلس الأمن رقم (1546) ، في يونيو عام (2004 م) (سالفة الذكر) لبعثة الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة للعراق أثناء العملية السياسية وقد تكونت البعثة من عنصرين مكتب سياسي يختص بإعادة أعمار العراق والتنمية ، ومكتب حقوق الإنسان الذي يعمل بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، والعملية السياسة تتم من خلال ثلاث أقسام : وهي القسم الخاص بمراقبة الانتخابات ، وقسم يختص بدعم الدستور ، وبشرف عليه نائب الممثل الخاص للامين العام ، والقسم السياسي التي يختص بتنظيم البيت الداخلي للعراق ، حيث أدت الأمم المتحدة دوراً

إيجابياً في إعداد الانتخابات العراقية التي جرت في الثلاثين من يناير عام (2005م) ، وكذلك الانتخابات النيابية الثانية في السابع من مارس عام (2010م). [1]

حيث أرسلت الأمم المتحدة بعثة مساعدات فنية انتخابية ، لمساعدة هيئة وطنية في إجراء الانتخابات ، إضافة إلى الدعم ، والإشراف على الانتخابات خارج الدولة العراقية والعناية باللاجئين ، والنازحين من العراق إلى الدول المجاورة ، نتيجة الحروب حيث يمثل هدف الأمم المتحدة ، هنا تقديم الدعم للسلطات العراقية من اجل تقديم المساعدات اللازمة للسكان الذين أخرجوا من بلادهم وتأمين حياتهم من عدم تعرضهم للخروج مرة أخرى ، حيث أعلن الممثل الخاص للامين العام للأمم المتحدة إلى العراق (سيرجو فيير ادي ميلو) أنه له أولويات يجب تنفيذها في العراق ، والتي هي إجراء اتصالات مع مسؤولين عراقيين وزيادة جميع محافظات العراق ، وكذلك العمل على إيجاد علاقات عمل جيدة مع عناصر التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أكد الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) عند إرساله إلى العراق وفداً كان مؤلفاً من تسعة أشخاص برئاسة (الأخضر الإبراهيمي) لكي يقدم تقريراً إلى الأمم المتحدة ، حول ما يجب فعله لحل الأزمة العراقية ، وتسهيل عملية نقل السلطة من مجلس الحكم إلى الحكومة الانتقالية المؤقتة إن أول مهمتها التحاور مع العراقيين ، وخاصة مع الطوائف العراقية ، والاستماع لهم ، من أجل الخروج بحل يتفق عليه جميع الطوائف السياسة ، لكي يتم انتقال السلطة بشكل سلمي ، ورغم هذا الاعتراف بأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في العراق ، إلا انها عاجزة في إيجاد حل للازمة العراقية ، وعندما أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم (1957) عام (2010م) ، والذي ينص على إنهاء كافة الالتزامات التي كانت مترتبة على العراق، بعد الثلاثين من يونيو عام (2011م) ، حيث تنص الفقرة العشرين من قرار مجلس الأمن رقم (1483) عام (2003م) ، على أن جميع عوائد بيع النفط ، والغاز ، والمنتجات النفطية ، يجب أن تودع لدى صندوق التنمية التابع لسلطة الحكم الانتقالي في العراق خلال تلك الفترة ، ورغم أن المجلس الأمن قد نجح في إنهاء عدد من الإجراءات التي اتخذت ضد العراق بعد الاحتلال ، ولهذا

1. باسيل يوسف ، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص485.

فقد صوت المجلس على إعادة سيطرة حكومة العراق على عائداته من البترول ، والغاز الطبيعي في يونيو ، وإنهاء كافة الإجراءات المتبقية ، وذلك من أجل برنامج البترول مقابل الغذاء ذلك البرنامج الذي ساعد العراقيين على مواصلة الحياة في وقت الاحتلال ، وبعد أن تحرر العراق من جميع العقوبات التي فرضت عليه بسبب الحروب ، والتصرفات التي قام بها النظام السابق بداية من التدخل في الكويت ، إلى دخول العراق في حرب انتهكت مستقبل شعبه مادياً ومعنوياً. [1]

وفي الاجتماع الذي ترأسه السيد(جو بايدن) نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أشار إلى تناقص أعداد التفجيرات ، وأعمال العنف في العراق ، وأن العراقيين رفضوا المستقبل المظلم الذي يقدمه المتطرفون في العراق ، ولهذا قام السكرتير العام للأمم المتحدة السيد (بان كي مون) ، والذي أكد بأن على العراق بدل جهود مكثفة للتوصل إلى اتفاق مع الكويت حول ترسيم الحدود ، وحول تعويضات الحرب قبل رفع جميع العقوبات عليه من مجلس الأمن الدولي والتي ما تزال تدفع (5%) من عائدات مبيعات النفط إلى صندوق تعويضات الكويت بعد الاحتلال الأجنبي عام(2003م) ، ولقد صرح وزير الخارجية العراقي السيد (هوشيار زيباري) ، بأن تطبيع العلاقات مع الكويت تعتبر من أولويات مهام الحكومة العراقية الجديدة ، ولكن لماذا لم تبين أية جهة الى مجلس الأمن موقفها عند قيام إدارة الرئيس (بوش) بغزو العراق ، والإطاحة بالرئيس (صدام حسين) ، عام (2003م) ، والذي جعل من الممكن وقف التدخل ، ورفع العقوبات المفروضة على العراق.

حيث كانت قضية أسلحة الدمار الشامل التي اتهمت أمريكا العراق بامتلاكها ، هي السبب المباشر للغزو الأمريكي للعراق ، ولكن أمريكا اكتشفت أن العراق قام بتدمير هذه الأسلحة قبل قيام الحرب ، وعلى الرغم ما تقوم به الأمم المتحدة من دور فعال في تحسين الجوانب الإنسانية في العراق ، لكن دورها في إنهاء الاحتلال الأمريكي للعراق كان محدود جدا حيث أن قرارات مجلس الأمن الدولي عام (2003م) ، لم تمنح بعثة الأمم المتحدة بالعراق تفويض بإنهاء التواجد الأجنبي بالعراق.

---

1. باسيل يوسف ، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي ، مرجع سبق ذكره ، ص427.

وبالتالي كان لدى الأمم المتحدة في العراق ملفين فقط تعمل عليهما بجانب الدور الإنساني هما: المصالحة الوطنية (ماعدا موضوع الجماعات المسلحة التي كانت من واجب الحكومة) ، والتركيز على موضوع المناطق المتنازع عليها ، وتحسين علاقات العراق مع دول الجوار (الأغلب مع الكويت) ، وبالتوازي مع طلب الحكومة العراقية بالتعامل معها كدولة ذات سيادة ، وأن الأمم المتحدة كانت في موقف ضعيف في إنهاء تواجد القوات الأجنبية بشكل مبكر ، لتعرض الجانب الإنساني بالعراق إلى مخاطر كبيرة بسبب الصراعات ، والوضع الأمني الاستثنائي خلال فترة الاحتلال الأجنبي ، وخاصة بعد وصول الأطراف السياسية (الطوائف السياسية) إلى الحكم في العراق بعد الاحتلال كانت الأغلبية له الجنسيات ، وخاصة الأمريكية ، وكانت تفضلها من اجل حفظ التوازنات ، أو المكتسبات التي حصلت عليها ، وهذا الأمر كان واضح للأمم المتحدة في العراق أنها غير قادرة على اتخاذ الموقف الحازم في الحالة العراقية. [1]

وفي الثامن عشر من مايو عام (2005م) ، أصدر مجلس الأمن القرار رقم (1790) ، والذي يهتم بتمديد القوات الأجنبية في العراق لمدة عام ، ولقد اشترطت الحكومية العراقية قبل صدور القرار أن يكون هذا التمديد للمرة الأخيرة ، وأقصى مدة ، والتي تم تحديدها في الواحد ، والثلاثين من ديسمبر عام (2008م) ، إلا أن هذه القوات الأجنبية قد استندت على الغطاء القانوني للقوات الأجنبية في العراق باتفاقيات وقعت مع القوات الأجنبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وإن من أهم هذه الاتفاقيات الموقعة بين العراق ، والولايات المتحدة الأمريكية في السابع عشر من نوفمبر عام (2008م) ، والتي سميت بانسحاب القوات الأجنبية من العراق ، وقد أكدت هذه الاتفاقية على إن جميع العمليات المنفذة وفق هذه الاتفاقية ، يجب أن تحترم الدستور العراقي ، والقوانين العراقية ، ودون انتهاك السيادة العراقية ، وأن

1. كينيت كاترمان ، سلسلة محاضرات ، سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث ، الطبعة الأولى ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي ، 2006 ، ص9.

يتم تحديد الموعد النهائي لانسحاب القوات الأجنبية من العراق في نهاية ديسمبر عام (2011م). [1]

ولهذا فإن قرارات الأمم المتحدة ، وفي مجلس الأمن خاصة انتهى إلى تأكيد إن القرارات الدولية ليست إلا نتيجة مشاريع تطرحها الدول الكبرى ، وتقوم باتصالات مع أعضاء الأمم المتحدة ، حيث تبدأ بدول أعضاء الدائمين في مجلس الأمن من صيغتها من تم تطرحها بالتصويت ، وبهذا تعكس هذه القرارات الدولية مصالح للدول العظمى التي تقدم بها بصورة عامة أخص الدول التي تهيمن عملياً على قرارات مجلس الأمن في ظل سيادة القطبية الأحادية (الولايات المتحدة الأمريكية) ، بعد زوال القطب المنافس لها (الاتحاد السوفيتي) ، وبعد ذلك تأتي هيئة الأمم المتحدة ليعطي القرار شكليته القانونية لذلك ، لأن القرارات تصنع من الدولة ، حيث أن المنظمة لا تصنع بمعزل عن الدول ، إن الولايات المتحدة الأميركية التي لها الدور الرئيسي في تغيير النظام والتواجد في العراق ، لأنها هي أكثر دولة تهيمن على قرارات المنظمة الدولي ومجلس الأمن. [2]

---

1. أثير إدريس عبد الزهرة ، مستقبل التجربة الدستورية في الطرق ، دار مكتبة البصائر ، ط1 ، بيروت ، لبنان ، 2005 ص125-126.

2. علي عصام عبد علي ، العراق والأمم المتحدة ، على الموقع الرسمي الوزارة الخارجية العراقية ص 7- 8 . . http / www mofa gov . ia / arab / forign / policy default , aspx ? sm

خاتمة الدراسة

النتائج والتوصيات

أولاً: ملخص الدراسة:

تعتبر الأمم المتحدة من أهم المنظمات الدولية التي عرفها المجتمع الدولي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، فهي منظمة عالمية الاتجاه ، وعامة الأغراض ، بحيث إن نشاطاتها تغطي كافة المسائل السياسة ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والثقافية ، وخاصة في مسألة تحقيق الأمن والسلم الدوليين ، لأنه من أهم المسائل التي قامت الأمم المتحدة من اجله عام (1945م) ، وذلك وفقاً للأسس والمبادئ التي حددها الميثاق في ديباجته في المادة الأولى والثانية ، والتي أسندت هذه المسألة في هذا المجال إلى مجلس الأمن الدولي ، وهو الجهاز التنفيذي للأمم المتحدة ، والتي حددها له الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في مسألة حفظ الأمن ، والسلم الدوليين ، ونتيجة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مجمل الأوضاع الدولية التي كان لها الدور الأكبر في معالجتها وفق مصالحها الذاتية أدى ذلك إلى تهميش دور الأمم المتحدة واختلاف موقفها في التعامل مع القضايا الدولية وخاصة اتجاه الحالة العراقية محاولاً الكشف على أهم تلك الإشكاليات والمبررات التي واجهت الأمم المتحدة من وقف التدخل الأمريكي على العراق ، وذلك من حيث أجهزتها ، ومؤسساتها الأمنية ، في إحلال الأمن ، والسلم الدوليين ، حيث أن هذه الدراسة تهدف إلى تقييم موقف الأمم المتحدة من الحالة العراقية قبل وبعد الاحتلال الأمريكي في الفترة الممتدة من (1990 – 2011 م) ، وهي الفترة التي شهدت تباين في المواقف الدولية تجاه الحالة العراقية ، وأيضاً على صعيد العلاقات القوة في النظام الدولي ، ولقد كان من نتائج ذلك التحول في شكل النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى أحادي القطب تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث إن هذه الحرب تجاوزت أهدافها المتمثلة في بداية التدخل ، وبعد الاحتلال اتضح أن الغاية من التدخل السيطرة على النظام العراقي ، والتحكم في مصادر الطاقة في العالم ، للتأثير به على الاقتصاد العالمي ، والعمل على حماية أمن إسرائيل بالدرجة الأولى في المنطقة ، وتقديم نموذج ديمقراطي للعراق وفق رؤية المشروع الأمريكي في المنطقة ، ضمن إستراتيجية واسعة للسيطرة على نفط العالم بشكل غير مباشر لاستعماله كورقة اقتصادية ضاغطة على اقتصاديات العالم ، ولقد لاحظت الدراسة

إن مجلس الأمن الدولي قد تهاون في واجباته التي حددها له ميثاق الأمم المتحدة ، حيث تعرض العراق إلى هجوم مسلح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، التي اتخذت قرارها بشكل منفرد متحدية بذلك مجلس الأمن الدولي ، ومنذ بداية الحرب ، وبالرغم من عدم شرعيتها لم يتخذ مجلس الأمن الدولي أي قرار يدين هذه الحرب ، أو حتى يناقش مدى مشروعيتها بل التزم الصمت اتجاه هذه الحالة ، مكتفياً فقط إلى المسؤولية في حماية أسرى وجرحى الحرب ، والتأكيد على ضرورة العمل على توفير الإمدادات ، والأغذية اللازمة للشعب العراقي ، وبذلك يتضح لنا الاختلاف الواضح في تعامل مجلس الأمن الدولي مع الأزمة العراقية الكويتية عام (1990م) حيث مارس مجلس الأمن الدولي جميع صلاحياته التي منحها له ميثاق الأمم المتحدة من اجل ردع عدوان العراق عن الكويت ولكنه في تعامله مع أزمة التدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق تقاعس دوره بل ضعف وأصابه نوعاً من الشلل في أداء واجباته الدولية في الحفاظ على السلم ، والأمن الدوليين .

ووفقاً لذلك ثم صياغة مشكلة الدراسة في العنوان التالي:

" موقف الأمم المتحدة من الحالة العراقية قبل وبعد الاحتلال الأمريكي 1990– 2011"

تبرز أهمية هذه الدراسة في أهمية إثبات اختراق ، ومخالفة الولايات المتحدة الأمريكية لميثاق الأمم المتحدة في احتلالها للعراق ، ، على نحو يؤكد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ،وحلفاؤها على قرارات الأمم المتحدة ، وتفسيرها بما يخدم مصالحها القومية مستخدماً بذلك **المنهج التحليلي الوصفي** في تحليل قرارات الأمم المتحدة الصادرة تجاه العراق قبل وبعد الاحتلال الأمريكي ، ومدى انعكاسها على الدولة العراقية وتم استخدم **المدخل التاريخي** في دراسة التطورات التاريخية للعراق قبل وبعد الاحتلال (1990–2003م) ، وتمت الاستعانة أيضاً بالمدخل القانوني لدراسة مدى قانونية ، أو مشروعية التدخل والإحتلال الأمريكي للعراق ، وذلك من خلال النظر في قرارات الأمم المتحدة حول الحالة العراقية من عام 1990ـــ2011م، وتناولت في **الفصل الأول** : دوافع التدخل الأمريكي وموقف الأمم المتحدة في العراق ، حيث تمَّ تقسيمه إلى مبحثين : ضم المبحث الأول ، دوافع

، ومقاصد التدخل الأمريكي في العراق ، والمبحث الثاني تناول موقف الأمم المتحدة من الاعتداء على العراق قبل الاحتلال.

أما الفصل الثاني: فقد تناول موقف الأمم المتحدة من احتلال العراق ، ومدى مشروعيته ، وتمَّ تقسيمه إلى مبحثين : ضم المبحث الأول : تحليل مبررات التدخل ، ومدى مشروعية الاحتلال الأمريكي للعراق ، والمبحث الثاني فكان على أسانيد الولايات المتحدة الأمريكية ، ومدى انتهاكها للشرعية الدولية ، **أما الفصل الثالث :** تناول الأمم المتحدة وتداعيات الحرب على العراق ، وتمَّ تقسيمه إلى مبحثين : تضمن المبحث الأول : تداعيات وآثار الاحتلال الأمريكي على الوضع في العراق أما المبحث الثاني فكان عن موقف الأمم المتحدة من احتلال العراق.

ومن خلال هذه الدراسة وفقاً للخطة المتبعة تم الوصول إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها :

ثانياً: نتائج الدراسة:

1. إن التدخل الأمريكي المباشر في العراق واحتلاله يعتبر خرقاً للمنظمة الدولية ، وميثاقها ، وخاصة قد صدر قرار التدخل المباشر في العراق من قبل دولة كبرى ضامنة للميثاق ، وأهدافه الدولية التي تحقق العدالة والمساواة في الجماعة الدولية ، رغم إن دولة العراق لم تهدد الولايات المتحدة ، حيث إن البعد الجغرافي وتباين ميزان القوى ، والتقدم التكنولوجي بينهما يؤكد ذلك.
2. هيمنة الدول الكبرى خاصة دائمة العضوية في مجلس الأمن على صناعة القرارات في البيئة الدولية ، ولا يتعدى دور منظمة الأمم المتحدة سوى إعطاء القرارات الصفة القانونية الشكلية فقط.
3. خلال فترة الحرب مند بداياتها الأولى في التاسع عشر من مارس عام 2003م ، وحتى انتهاء العمليات العسكرية في التاسع من مايو 2003م ، وبالرغم من عقد مجلس الأمن الدولي لعدد من جلسات صدرت عنها عدة قرارات ، إلا إنها لم تتناول مسألة إدانة الحرب ، بل شرعنت الاحتلال ، وكلفت الدول المحتلة المسؤولية بإدارة شؤون العراق داخلياً وخارجياً.

4. يعتبر القرار رقم (1483) نموذجا للاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق من خلال الاعتراف بالصلاحيات ، والمسؤوليات للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كقوة احتلال بموجب القانون الدولي العام.

5ـ إن الغاية من الاحتلال الأمريكي للعراق هو السيطرة على ثاني أكبر احتياطي نفط في العالم ، وضمان أمن إسرائيل في المنطقة العربية ، وصنع نظام سياسي جديد للعراق يمثل نموذجا للديمقراطية تقتدي به حسب وجهة نظرهم ، وإدعاءاتهم ، لكي تظمئن على استمرار تدفق النفط العراقي ، والتحكم في أسعاره ، والحفاظ على الدولار كعملة نفطية وهذا جوهر إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الحليفة لها وسياساتها في الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بصفه خاصة.

6. نتج عن الاحتلال الأمريكي للعراق أضرار مادية ومعنوية للدولة وللشعب العراقي.

ثالثاً : توصيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة فإنني توصلت إلى التوصيات التالية:

1. تفعيل القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي العام والعلاقات الدولية بما يضمن عدم استخدام القوة خارج إرادة الشرعية الدولية.

2. على الدولة العراقية الحالية تقديم ملفاً متكاملاً عن الأضرار الناجمة خلال فترة الاحتلال لمحكمة العدل الدولية للحصول على التعويضات العادلة.

3. ضرورة العمل على رفع العقوبات المفروضة على العراق ، وخاصة القرار الخاص ببرنامج النفط مقابل الغذاء.

الملاحق

قائمة المراجع

أولاً: الوثائق:

1. ميثاق الأمم المتحدة.
2. قرارات مجلس الأمن تجاه العراق من 1990 ـــ 2011م.

ثانياً: الكتب:

1. إبراهيم أبو خزام ، أقواس الهيمنة دراسة لتطوير المهيمنة الأمريكية من القرن العشرون حتى الآن ، دار الكتاب الجديد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، بنغازي ، ليبيا ، 2005.
2. أثير عبد الزهرة ، مستقبل التجربة الدستورية في العراق ، دار مكتبة البصائر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2005.
3. أحمد سيد أحمد ، مجلس الأمن فشل مزمن وإصلاح ممكن ، مركز الأهرام للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2010.
4. أسامة الغزالي (وآخرون) ، الطريق إلى الحرب " حرب الخليج الثالثة " ، القاهرة ، المكتب المصري الحديث ، الطبعة الأولى ، 2003ف.
5. الطاهر علي ، القانون الدولي الجنائي (الجزاءات الدولية) ، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة ، الطبعة الأولى ، 2000ف.
6. باسم الجنابي ، مجلس الأمن والحرب على العراق عام 2003 ، نهضة مصر، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2008.
7. باسيل يوسف ، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي ، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2006.
8. تيم نيبلوك ، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط ، (العراق ، ليبيا ، السودان) بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 2001.
9. جاد طه ، سياسات الهيمنة وبؤرة التوتر الدولي المعاصر ، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، 2003.

10. جاسم فاخر، العقوبات الدولية وآفاق التطور الديمقراطي في العراق ، دار المنفى السويد ، 2001.

11. جعفر ضياء (وآخرون) ، الاعتراف الأخير وحقيقة البرنامج النووي العراقي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2005.

12. حافظ برجاس ، الصراع الدولي على النفط العربي ، بيسان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى بيروت ، لبنان ، 2000.

13. حسن حلاق ، قضايا ومشكلات العالم العربي ، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2004.

14. حسن نافعة (وآخرون) ، العدوان على العراق ــ خريطة أزمة ومستقبل أمة ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات ، الطبعة الأولى ، 2003ف.

15. حسين شرف الدين ، يوميات الحرب على العراق ، بيروت ، المكتبة الحديثة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 2003ف.

16. خالد اليعقوبي ، السياسة الأمريكية تجاه العراق ، الدار العربية للعلوم ناشرون الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان.

17. خير الدين حسيب ، العراق من الاحتلال إلى التحرير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2006.

18. ديفيد مليون ، الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعراق تحديات متعددة للقانون الدولي ، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، أبو ظبي ، 2005.

19. رايق سليم بريزات ، مشروع الشرق الأوسط الكبير ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2013.

20. رجب متولي ، حرب الإرهاب الدولي والشرعية الدولية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئ القانون الدولي العام دراسة نظرية تطبيقية على الأحداث الدولية الجارية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، 2005 ــ 2006ف.

21. رشيد الربيعي ، دور محكمة العدل الدولية في تفسير وتطبيق ميثاق الأمم المتحدة ، عمان دائرة المكتبة الوطنية ، الطبعة الأولى ، 2001ف.
22. رقيب الحماوي ، تطوير وظائف الأمم المتحدة وأثرها في السيادة الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، مصر ، 2013.
23. سامي المهنا ، العالم بعيون أمريكية ، الأوراق السرية للبيت الأبيض والبنتاجون ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2004.
24. سعيد للاوندي ، وفاة الأمم المتحدة ، نهضة مصر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2004.
25. صباح ياسين (وآخرون) ، احتلال العراق الأهداف النتائج المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2004.
26. صلاح الدين زهير ، خلفيات الحصار الأمريكي ، البريطاني للعراق المركز العربي للأبحاث والتوثيق ، الطبعة الأولى ، 1999ف.
27. صليحة صدافة ، المؤسسات الدولية ، دار ومكتبة الفضيل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى بنغازي ليبيا ، 2008.
28. عاطف السيد ، الغزو الأمريكي ـــــ البريطاني للعراق، دراسة سياسة إستراتيجية ، القاهرة ، (ب–ط) ، 2003ف.
29. عبد العزيز سرحان ، العرب والمسلمون في ظل النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية ، دار النهضة ، القاهرة ، مصر ، 2004.
30. عبد الله الحسن ، العالم بعد 11 سبتمبر وغز العراق ، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، الرياض ، السعودية ، 2004.
31. عبد المنعم سعيد ، أمريكا والعالم ، الحرب الباردة وما بعدها ، نهضة مصر للنشر والتوزيع الطبعة الثانية ، ، الإسكندرية ، مصر.
32. علي أبو هيف ، القانون الدولي العام ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، الطبعة الثانية عشر ، مصر ، 1975.
33. عمران الصفراني ، مجلس الأمن وحق التدخل لفرض احترام حقوق الإنسان ، منشورات جامعة قار يونس ، الطبعة الأولى ، بنغازي ، ليبيا ، 2008.

34. عيسى دسوقي ، التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ، دار الأحمدي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2008.
35. فرانسيس بويل ، تدمير النظام العالمي ترجمة سمير كريم ومراجعة محمد نور فرحات المجلس الأعلى للثقافة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2005.
36. فراس البياتي ، التحول الديمقراطي في العراق بعد 9 أبريل 2003 ، دار العارف للمطبوعات ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2013 .
37. كاظم المقدادي (وآخرون) ، احتلال العراق والمستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2004.
38. كاظم نعمة ، حلف الأطلسي ، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، الطبعة الأولى ، طرابلس ، ليبيا ، 2003.
39. كاظم نعمة ، الوجيز في الإستراتيجية ، منشورات الأكاديمية الليبية ، طرابلس ، ليبيا ، 2000.
40. لمشهداني سعدون ، الإسلام السياسي بين الخوارج والمنطقة الخضراء ، دار ورد عمان ، 2009.
41. محمد سليم ، تحليل الساسة الخارجية ، دار الجيل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية بيروت ، لبنان ، 2001.
42. محمد الهزاط (وآخرون) ، الحرب الأمريكية ــ البريطانية على العراق والشرعية الدولية ، احتلال العراق ــ الأهداف ــ النتائج ــ المستقبل بيروت ــ مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ــ 2004 ف.
43. محمد مظلوم (وآخرون) ، آثار ونتائج الحرب على العراق ، يوميات الحرب الأمريكية المبرمجة على العراق " حرب الخليج الثالثة " ، القاهرة، المكتب المصري الحديث ، الطبعة الأولى ، 2004 ف.
44. محمد هيكل ، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق ، دار الشروق ، الطبعة الثانية القاهرة ، مصر ، 2004.
45. محمد هيكل ، حرب الخليج وادهم القوة والنهر ، مركز الأهرام ، 1992.

46. محمد النخال ، الحرب ضدا الإرهـــاب ، دار زهـــران للنشـــر والتوزيـــع ، الطبعـــة الأولى ، عمان الأردن ، 2009.

47. محمد العادلي ، الشرعية الدوليـــة فـــي ظـــل النظـــام العـــالمي الجديـــد ، دار الفكـــر الجامعي الإسكندرية ، مصر ، 2006.

48. محمد العادلي ، الشرعية الدوليـــة فـــي ظـــل النظـــام العـــالمي الجديـــد ، دار الفكـــر الجامعي ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، مصر ، 2002.

49. مصـــطفى بكـــري (وآخـــرون) ، العـــراق ، المـــؤامرة ، الخيانـــة ، الاحـــتلال ، الأسبوع للصحافة والطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، شامبليون ، 2003.

50. مصطفى فـــؤاد ، الأمـــم المتحـــدة والمنظمـــات الحكوميـــة ، دار الكتـــب القانونيـــة ، الطبعة الأولى مصر ، 2004.

51. نادية مصـــطفى " نـــزع أســـلحة العـــراق بـــالقوة العســـكرية " ، مركـــز البحـــوث والدراسات السياسية الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر ، 2003.

52. ورشفتون (وآخرون) ، سلسلة كتب المســـتقبل العربـــي ، (67) ، العـــراق – الغـــزو – الاحتلال – المقاومة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 2004.

ثالثاً: رسائل الماجستير :

1. احميد حمد ، الشرعية الدولية في ظـــل المفهـــوم الأمريكـــي للأمـــن والســـلم الـــدوليين (دراسة حالة العراق) ، رسالة ماجســـتير ، (غيـــر منشـــورة) ، كليـــة الاقتصـــاد (قســـم العلوم السياسية) ، جامعة سرت (التحدي سابقاً) ، 2008.

2. أشرف عبد القادر ، دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمـــن الـــدوليين ـــ فـــي ظـــل الهيمنة الأمريكية بعد أحـــداث 11 ســـبتمبر ، رســـالة ماجســـتير (غيـــر منشـــورة) فـــي العلوم السياسية ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2008.

3. امحمد يحي ، دوافع الحرب الأمريكية علـــى العـــراق وتقـــويض الشـــرعية الدوليـــة ، رسالة ماجستير ، منشورات الأكاديمية الليبيـــة ، مدرســـة الإســـتراتيجية والدوليـــة ، قســـم الدراسات الإقليمية ، 2013.

4. خالد السهلي ، حرب الخليج الثالثة (2003) ، وانعكاسها على دولة الكويت ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، لبنان ، 2012.

5. علي الدلابيج ، توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي ، للعراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الأدب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط بيروت ، لبنان ، 2011.

رابعاً: الدوريات :

1. احمد محمد ، الغزو الأمريكي للعراق ، شؤون عربية ، القاهرة ، العدد 113 ، 2003.

2. أسامة حرب ، (وآخرون) ، السياسة الدولية ، العدد (157) ، يوليو ، 2004م.

3. جعفر ضياء ، أسلحة الدمار الشامل ، اتهامات وحقائق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد307 2004.

4. جين سيمونز ، استهداف العراق ، العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية ، كتب وقرارات عرض وتحاليل د نيفين مسعد ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 298 مركز الدراسات الوحدة العربية ، شارع الحمراء ، بيروت ، لبنان ، 2003.

5. ـــــــــــــــــــــــــــــ ، السياسة الدولية ، العدد (152) أبريل ، 2003 ف.

6. ـــــــــــــــــــــــــــــ، السياسة الدولية ، العدد(151) يناير ، 2003 ف.

7. حسن أحمد (وآخرون) ، تغيير الثقافة باستخدام السياسة الولايات المتحدة وتجربة العراق ، المستقبل العربي ، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، السنة(26) العدد (294) أغسطس (هانيبال) 2003 ف.

8. عمر الحسن (وآخرون) ، شؤون خليجية ، مجلة فصلية يصدرها مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، المجلد (4) العدد (31) خريف 2002م.

9. ـــــــــــــــ شؤون خليجية ، المجلد(5) العدد (33) ربيع 2003م.

10. ـــــــــــــــ شؤون خليجية،المجلد(5) العدد (35) خريف 2003م.

11. ـــــــــــــــ شـؤون خليجيـة ،المجلـد(6) العـدد (38) صـيف 2004 ف ، /www.gulfmagazine.com/section/category

12. علي مغراوي ، الاقتصاد العراقي و حصار إلى ما بعـد الحـرب ،السياسـة الدوليـة ،العدد 152 2003.

13. مصطفى خشيم ، مجلة فصـلية تصـدرها أكاديميـة الدراسـات العليـا ، طـرابلس ، السنة (4) العدد (13) خريف 2003 ف.

14. منير الحمش (وآخرون) ، الأسـباب المسـتترة للحـرب ضـد العـراق والتـداعيات الاقتصادية لاحتلالـه ، مجلـة المسـتقبل العربـي ، السـنة (5) العـدد (18) ، خريـف 2004ف.

15. أبـوبكر الهاشـمي ، " دور المؤسسـة الرسـمية الأمريكيـة فـي صـنع السياسـة الخارجية " مجلة جامعـة الزيتونـة ، منشـورات جامعـة الزيتونـة ، ترهونـة ، العـدد الرابع فصل الخريف ، 2012 ص132– 133.

16. حاتم لطفي ، المنافسة الرأسـمالية وأشـكال النزاعـات الدوليـة، الثقافـة الجديـدة ، العدد 357 – 358 نيسان ــ أيار 2013.

17. خالد جمعة ، الأسس القانونية لعـدم مشـروعية غـزو العـراق واحتلالـه ، مجلـة الشريعة والقانون القاهرة العدد الثامن والأربعون.

18. عصـام إسـماعيل ، " الأمـم المتحـدة أم الولايـات المتحـدة " ، مجلـة المسـتقبل العربي ، مركز دارسات الوحدة العربية ، العدد السابع ، 2004 ، ص6–8.

19. عبد الناصر سرور ، مجلة جامعة أقصـى ، المجلـد الرابـع عشـر العـدد الأول ، غزة ، فلسطين 2010م.

20. علي يـونس ، " دور الأمـم المتحـدة فـي مكافحـة الإرهـاب " ، مجلـة جامعـة الزيتونة ، منشورات جامعة الزيتونة ، ترهونـة ، العـدد الرابـع فصـل الخريـف 2012 ، ص252–274.

21. علي مغراوي ، الاقتصـاد العراقـي وحصـار إلـى مـا بعـد الحـرب ، السياسـة الدولية ، العدد 152 ، سنة 2003.

22. عمر الحسن (وآخرون) ، "سياسة التهديدات الأمريكية تجاه العراق قراءة في المبررات" ، شؤون خليجية ، المجلد (4) – العدد (31) ، خريف 2002.

23. مجلة الوطن العربي ، العدد (1200) مارس (الربيع) 2000ف.

24. مصطفى خشيم ، قضايا وأزمات دولية معاصرة ، منشورات الجامعة المفتوحة ، الطبعة الثانية ، طرابلس ، ليبيا ، 1997.

25. ميلود عمرو ، حقيقة العدوان الأمريكي البريطاني عل العراق في ضوء التشريع الدولي ، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة طرابلس(الفاتح سابقا) ، العدد الخامس ، 2005.

26. نوار إبراهيم ، الحرب الأمريكية على العراق ، تحليل شامل ، الأهرام الرقمي ،1-4-2003.

خامساً: المؤتمرات :

1. المؤتمر الوطني العراقي الموحد كيان سياسي انبثق عن مؤتمر فينا (16-19) حزيران 1992م ، واجتماع المعارضة العراقية المنعقد في (صلاح الدين – شقلاوة) العراق في (22-27) أيلول 1992م ، ويضم في صفوفه قوى وأحزاباً ومنظمات سياسية عراقية إضافة إلى عدد من الشخصيات المستقلة وأصحاب الكفاءات العلمية والأدبية.

http://www.inciraq.com/index.php?id=69161

2. مركز الأمة للدراسات والتطوير يقيم ندوة بعنوان حولى انسحاب قوات الاحتلال من العراق على الموقع www . yugen . net / news . php ? action = view . andid = 2826

3. ندوة حول مستقبل العراق / مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان على الموقع cihrs . org / .www = 920

سادساً : مواقع الانترنت :

1. أبو غريبة عثمان ، الإستراتيجية الأمريكية والحرب على العراق وحقيقة الأهداف الأمريكية ، www.alarabnews.com.

2. اتفاقية جنيف ، على الموقع ويكيبيديا www .wikipedia.org/wiki .

3. احمد إبراهيم خضر ، المسلمون بين الفكر الماسونية ، و نظرية الفوضى الخلاقة على الموقع http://www.alukah .net /web/kledr/0/38511

4. اغوان بكر ، القوة الذكية والمجالات التطبيقية في الإستراتيجية الأمريكية ، الحوار المتمدن ، 23-7- 2011 ، www.ahewar.org .

5. المنتدى العربي للدفاع والتسليح ، حرب العراق أسبابها ونتائجها ، www.defense-arab.com .

6. المنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية العراقية بعد انتخابات 2010 ، وحدة البحوث والدراسات السياسية.

http://repository.uobaghdad.edu.iq/uploads/magazines/political%20science/2010/Volume0%20Issue41/Volume0%20Issue41/25412.pdf

http://www.gicj.org/index.php?option=com_content&task=view&id=37

7. أمريكا بين النظريات السياسية ،أمريكا و فكر المحافظين الجدد ،12 يوليو 2009 ، على الموقع: shukri – alroatree@yahoo.com

8. تسلسل تاريخي لأهم أحداث احتلال العراق http://www.almoslim.net/node/85301

9. صحيفة الوسط العراق والقانون الدولي الحرب على العراق خارج الشرعية الدولي http://www.alwasatnews.com/420/news/read/348060/1.html

10. سمير بسباس ، الفوضى الخلاقة ، الأصل الصورة و الواقع على الموقع : http://www.nafnany.cc/vb/chowthread.php?t=74152

11. رائد الحامد ، العراق بعد أمريكا ...واقع الانسحاب وصور المستقبل ، مركز بغداد للدراسات و الاستشارات ، تشرين الثاني 2010 على الموقع : http://www.ssp.inf/index.php?article=57127

12. عبد العال ، المحافظون الجدد : منظرون لخراب العالم ، مركز المقريزي للدراسات الإستراتيجية ، لبنان على الموقع : http://www.almaqreze.net/ar/news.php?readmore=408

13. عضيدة شياع عواد ، الاقتصادي العراقي في ظل الاحتلال الأجنبي على الموقع http ; // www . dhigar . net . MAKALAIL / MK 3athed 23 09 – 09 / . – htm

14. علي عصام ، العراق والأمم المتحدة ، على الموقع الرسمي الوزارة الخارجية العراقية ص 7 ص 8 . / http / www . mofa gov . ia / arab / forign / . policy default , aspx ? sm

15. عمر نجيب ، دفن الحقائق على المرتزقة و سرقة الوطن على الموقع : http:www.albasrah.net/ar.article2008 /07/08 najeb140 708/9/92008

16. غزو العراق ، ويكيبيديا الموسعة الحرة ، ar.wikipedia.org/wiki.

17. محمد مورو ، الشرق الأوسط على مفترق الطرق على الموقع : www.kotoba

18. محمود ، احمد إبراهيم ، الحرب الأمريكية على العراق حرب الخليج الثالثة: الاستراتيجيات العسكرية ودلالات الصمود العراقي

.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220739

19. يحي أبو زكريا ، الغارة الأمريكية الكبرى على العالم الإسلامي ، سبتمبر 2003 ،كتاب الكتروني على الموقع : www.nashiri.net.

20. http://ikhnews.com/news.php?action=view=202

21. شؤون الخليج /www.gulfmagazine.com/section/category